الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

كويت جديدة
NEWKUWAIT

دولة الكويت
State of Kuwait

مشروع مداد الوقف

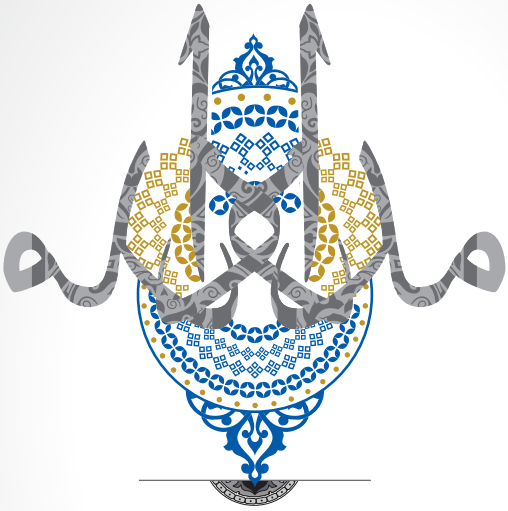

سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية
لأبحاث الوقف (30)

التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في إدارة واستثمار الأصول الوقفية

سهام رحماني
رشيـدة رحماني

دولة الكويت
State of Kuwait

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية
لأبحاث الوقف (30)

التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في إدارة واستثمار الأصول الوقفية

سهام رحماني
رشيدة رحماني

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
1446هـ/ 2024م

تهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى نشر الثقافة الوقفية؛
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (30)
جميع الحقوق محفوظة
«ح» الأمانة العامة للأوقاف 2024م
دولة الكويت

الدسمة- قطعة 6 - شارع حمود عبد الله الرقبة
ص. ب 482 الصفاة 13005
هاتف 1804777 - فاكس 22542526

الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
www.awqaf.org.kw

البريد الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
amana@awqaf.org

البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
publishing14-15@awqaf.org
serd@awqaf.org

الطبعة الأولى 1446هـ/ 2024م

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (89) بتاريخ (6/ 2/ 2025م)

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها،
ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها الأمانة العامة للأوقاف.

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

رقم الإيداع: 2025 - 289
ردمك (ISBN): 978-9921-745-46-7

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع	الصفحة
تصدير الأمانة العامة للأوقاف	7
مقدّمة	11
الفصل الأول: التكنولوجيا الماليّة (الميكانيزمات والمُحَرّكات)	19
المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا الماليّة كأصل تقني ومورد مالي إستراتيجي	21
المبحث الثاني: مسوّغات التكنولوجيا الماليّة وتقنياتها	24
المبحث الثالث: مُهمات التكنولوجيا الماليّة وسماتها	34
المبحث الرابع: مجالات الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة في عالمي التمويل والاستثمار	39
المبحث الخامس: التكنولوجيا الماليّة في ضوء مقاصد الشريعة ومآلات التّطبيق	49
المبحث السادس: التكنولوجيا الماليّة الإسلامية	53
الفصل الثّاني: الوقف والتكنولوجيا الماليّة في ضوء ثنائيتي المزيّة والرزيّة	57
المبحث الأول: مدخل إلى الوقف	59
المبحث الثاني: الوقف في ضوء النموذج القديم «إدارة واستثمارًا»	62
المبحث الثالث: التكنولوجيا الماليّة نموذج جديد في إدارة واستثمار الأوقاف	65
الفصل الثالث: تكنولوجيا سلسلة الكتل والأدوار المرتقبة في الأوقاف «منصة Finteera Waqf Chain أنموذجًا»	83
المبحث الأول: تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain)	85
المبحث الثاني: تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) نظام جديد لإدارة الوقف	89
المبحث الثالث: مكاسب الوقف في ضوء تطبيقات تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain)	93
المبحث الرابع: مخاطر وتحدّيات تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) على الأوقاف	98

الموضوع	الصفحة
المبحث الخامس: نموذج عملي لتطبيقات سلسلة الكتل على الوقف (Finteera Waqf Chain)	100
خاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	115
قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي	127
مشروعات علمية تحت إشراف إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية	143

تصدير الأمانة العامة للأوقاف

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز «مشروع مداد الوقف» المندرج بدوره ضمن مشروعات «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون «الدولة المنسقة» بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة 1997م.

وهذه المشروعات هي:

1- مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف.
2- مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.
3- مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
4- مشروع «مجلة أوقاف».
5- مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.
6- مشروع مدونة أحكام الوقف الفقهية.
7- مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية.
8- مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية.
9- مشروع القانون الاسترشادي للوقف.
10- مشروع بنك المعلومات الوقفية.
11- مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.
12- مشروع مكنز علوم الوقف.
13- مشروع قاموس مصطلحات الوقف.
14- مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.
15- مشروع أطلس الأوقاف في العالم الإسلامي.
16- مشروع مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال.

وتقوم «الأمانة العامة للأوقاف» بدولة الكويت بالتنسيق في تنفيذ العديد من هذه المشروعات مع كلٍّ من: المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتجري «مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف» تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد حفظه الله، وتهدف بصفة أساسية إلى الإسهام في تطوير الأبحاث والدراسات في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، كما أنها تسهم في تشجيع الباحثين والدارسين على الخوض في مسائل الأوقاف ومشكلاتها المختلفة بغرض إيجاد حلول ملائمة، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة منها.

وتندرج «سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف» ضمن مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف، الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع.

وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الكتب في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف أن تقوم بنشر هذه السلسلة، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، سواء كانوا أفرادًا أم مؤسسات أم هيئات.

ونشير إلى أنه تم تحكيم هذا البحث الفائز مرة أخرى، حيث عُرض على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف، وقد تمت إجازته للنشر بعد قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة، وتحريره علميًّا.

ولقد جاء هذا الكتاب ليستكشف إمكانات تطبيقات التكنولوجيا المالية في إدارة واستثمار أصول الوقف، إذ اتبع نهجًا وصفيًا تحليليًا لدراسة نقاط التقاطع بين التكنولوجيا المالية والأوقاف الإسلامية، مع التركيز على الفرص والتحديات والآثار المترتبة عليها، حيث تشير النتائج إلى أن التكنولوجيا المالية تقدم فوائد جمّة

للمؤسسات الوقفية، لا سيما في مجالات تحسين الشفافية والكفاءة وإمكانية الوصول؛ إذ تُيسّر تسجيل الأصول وتوثيق المعاملات وتتبع الأموال الوقفية، مع التحذير في الوقت نفسه من المخاطر المحتملة للتكنولوجيا المالية، مثل: التهديدات السيبرانية والتحديات التشغيلية. وعليه، يخلص الكتاب إلى أن الدمج الناجح للتكنولوجيا المالية في قطاع الوقف يتطلب نهجًا تدريجيًا، مدعومًا بالأطر التنظيمية المناسبة، والمؤهلات والإمكانات الشرعية، فضلًا عن زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة، وتعزيز التعاون بين مؤسسات الوقف وشركات التكنولوجيا المالية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة قائمة على الوقف، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق التنمية الوقفية المستدامة.

وقد حاز أصل هذا الكتاب الجائزة الأولى للموضوع الثالث حول «توظيف التكنولوجيا المالية في تنمية الوقف واستثماره»، في الدورة الثالثة عشرة للمسابقة (1443-1445هـ/ 2022-2023م).

سائلين المولى -ﷻ- أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف

مقدّمة

يشهد عالم اليوم تحولًا رقميًا هائلًا؛ أصبح الإنترنت فيه ساحة إلكترونية ومجالًا رحبًا للإبداع والابتكار القائم على الانسيابية في تدفّق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطوّرات المرتبطة بالحوسبة والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، التي أدّت إلى تغيير جذري في طرق تنفيذ الأعمال، واستبدال نماذج الأعمال التقليدية بأخرى أكثر تطوّرًا.

وفي حين لا توجَد صناعةٌ مُحَصَّنَةٌ أمام هذا التحوّل، فإنَّ الصناعة الماليّة كانت أكثر تأثرًا من غيرها؛ فقد أسهمت التكنولوجيا بتسريع وتيرة التغيير فيها بظهور تطبيقات ماليّة بوصفها مكونات موازية للنماذج التقليدية، فضلًا عن الميزات المالية والاقتصادية الكبرى، كما تحمل وعودًا كبيرة لتقديم العديد من الفوائد المالية القائمة على التأثير التنافسي الحيوي للتكنولوجيا الماليّة.

المؤسسات الوقفية حالها كحال المؤسسات الماليّة والبنكية، لأنّ الأوقاف أصول مادية وريع متدفّق؛ وفي ضوء المسؤولية الملقاة على عاتقها بالنّظر إلى القضايا المتأصّلة في تطوير الوقف، والقائمة على النقاش حول ديمومته وتنميته مع تعزيز مضامين الشفافية والإفصاح والموثوقية في عمليات الوقف وأعماله التي من شأنها الحد من نزيف موارد الوقف وتدني ريعه، أوجب عليها أن تبتعد عن النماذج التقليدية المعهودة في تمويل واستثمار الأوقاف، وبصورة أوضح أن تعتمد التكنولوجيا المالية مُرتكزًا مُحدّدًا لعمليات التطوير والتحديث؛ لأن هذا يوفر للأوقاف ديناميكية ويفتح بابًا واسعًا لمزيد من الإمكانات الجديدة، التي تعود بالإيجاب على الاستثمار والريع الوقفي، وتوفّر بلا شكٍ فرصًا لتحسين أعمالها وعملياتها، ومزايا تتعلق بالسلامة، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على الأصول الوقفية.

فكانت التكنولوجيا الماليّة عبارة عن استجابة لرغبة الإنسان في تحسين نوعية الخدمات المالية، وتعتبر ولا ريب ضمن أولويات الأجندات البحثيّة في حقل المال والأعمال، وواحدة من أبرز القضايا المعاصرة التي استأثرت باهتمام الباحثين في مضمار البحث عن أقوم المسالك في الصناعة المالية والاستثمارية والاقتصادية

التي يُــمكن للإنسان أن يسلكها في طريقه نحو التثمير المالي؛ إذ لا بديــل عن هذا الطريق؛ لكونه مدخلًا رئيسًا لكل عملية تحديث اقتصادي.

وقد حمل البحث عنوانًا هو: (التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في إدارة واستثمار الأصول الوقفية).

يــثير هذا العنـوان تساؤلات كثيرة، تطرح نفسها بشأن الأدوات والطرائق الناشئةِ بحكمِ العلاقـة بين التكنولوجيا الماليّة والقطاع الوقفي، بمــساءلة عن مدى فعاليـة الممارسة التطبيقية للتكنولوجيا الماليـة في تطوير القطاع الوقفي، بالنظر في المكتسبات والمُثَبِّطات والمُمَكِّنات. ولعل محلَّ السؤال في هذا المقام هو:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الوقفية أن تتحوّل إلى اعتماد التكنولوجيا المالية كوجه موازٍ أو بديل للنماذج التقليدية؟ وما هي إمكاناتها في تحقيق ذلك؟

وتبرز هذه الإشكاليـة أكثر مع عديد التساؤلات التي تتداعى بحكم الواقع والتّـطبيق، والمتمثّلة في الآتي:

1. ما المقصود بالتكنولوجيا الماليّة؟ وما مسوّغاتها؟ وفيما تتمثل مكوّناتها؟ وما هي مهامها وسماتها؟
2. ما أثر تطوّرات التكنولوجيا الماليـّة على عالـمَي: المال والاستثمار، من خلال أتمتة[1] الخدمات والعمليات المالية؟
3. ما رأي الشريعة الإسلامية وموقفها من هذا التطوير والتحديث في منظومة الخدمات المالية؟
4. هل بإمكان النظم المعتمدة على التكنولوجيا المالية إحداث التغيير الإيجابي في منظومة الأوقاف؟

(1) الأتمتة: في معجم اللغة العربية المعاصرة من أتمَتَ يؤتمت، أَتْمَتَةً، فهو مؤتمِت، والمفعول مؤتمَت، ومنه أتمَتَ الماكينةَ: جعلها أوتوماتيكيّة، تعمل بالتشغيل الذاتيّ أو الآليّ، وهو مصطلح معرّب منقول من لفظة "Automation" الإنجليزية التي تشير إلى استخدام التكنولوجيا لتنفيذ المهام بشكل تلقائي، أي تحويل الأنشطة والعمليات اليدوية إلى عمليات آلية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والدقة وتقليل التدخل البشري المباشر. انظر: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008م، المجلد 1، ص 56؛ **والأوتوميشن والاقتصاد**، حازم الببلاوي، مجلة عالم الفكر، العدد 4، 1972م، المجلد 2، ص70.

5. هل ثمّة مكاسب لمثل هذا التّوجه في تطبيقات التكنولوجيا المالية على المؤسسات الوقفية تمويلًا وتثميرًا وتسييـرًا وتوزيعًا؟
6. هل هناك مخاطر من جراء تطبيق التكنولوجيا المالية على الأوقاف؟
7. ما هي التحدّيات التي يتعيّـن على المؤسسات الوقفيـة مواجهتهـا في تبني نهج التكنولوجيا الماليّة؟ وكيف من الممكن تجاوز عقبات إحلالها وإقرارها في الواقـــع العملي؟
8. هل ثمة حلول وممكّنات من شأنها أن تعلي إيجابيات التكنولوجيا المالية وتطوي السلبـيات؟
9. هل اعتماد تكنولوجيا سلسلة الكتل يساهم في تحسين المنظومة الوقفية؟ وما هي منافع تطبيقاتهـــا؟ وكيف يمكن توظيفها على نحو يخلق حالة من التحديث المؤسّسي في إدارة وتنظيم الوقف؟

هي إشكالات يتطلّع هذا البحث للمساهمة في الإجابة عليها؛ بتسليط الأضواء الكاشفة على أهم المتفاعلات التي لها دور في عملية الربط بين منظومة الوقف والتكنولوجيا الماليّة، في محاولة لفـك التعقيد الذي يمكـن أن يعترض نسق هذا التوظيف في ضوء معرفة طبيعة وأبعـاد الروابط على المستوى الإستراتيجي بين وضعيـة المؤسسات الوقفية الحالية وتلك المتعلّقة بالوضعية التي تسعى المؤسسات الوقفية بلوغها من خلال تبنيها للتكنولوجيا الماليـة.

أولًا: أهميّة البحث:

تستحوذ تطبيقات التكنولوجيا الماليـة في القطاع المؤسساتي المالي بكل أبعادها ومضامينها وتطبيقاتها على اهتمام العديد من: المؤسسات العلمية والبحثية، والدراسيـن، والممارسيـــن. ويتسم هذا الموضوع بالأهمية والعمق في فهم تداعيات تطبيقات التكنولوجيا الماليـة في القطاع الوقفي، والفرص التي تقدّمها والأخطار المترتّبة عنها، وفي فهم ماهية البيئة الوقفيـّة التي يتم فيها تطبيق التـكنولوجيا الماليـّة بصورة أكثر جديّـة وواقعية؛ سيما أنّ هذا لا يحدث إلا من خلال تحول جذري في منظومة الأوقاف، بالوقوف على السبل المفيدة ذات القيمة، والأجهزة الـداعمة

في الاعتماد على هذه التقنيات الماليّة في تحقيق المآرب الماليـّة، والاستثماريّة، والاقتصادية، والاجتماعية للوقف، واستشراف آفاقه المنشودة تعظيمًا للفائدة والأثر.

ثانيًا: هدف البحث:

إنّ الهدف من هذا البحث هو ردم فجوة المعرفة فيما يتعلق ببنية اعتماد التكنولوجيا الماليّة من قبل المؤسسات الوقفية، من خلال تسليط الضـــوء على بعض المفاهيم والعناصر النظرية التي تؤصّل للتكنولوجيا الماليّة؛ بتوضيح ماهيتها، وتقنياتها، ومهمّاتها، وأبرز سماتها، مع بيان مجالات الاستفادة منها في عالمي المال والاستثمار، والتأصيل لها في ضوء مقاصد الشريعة ومآلات التطبيق.

بالإضافة إلى ذلك، الوقوف على الطاقات المحتملة للتكنولوجيا الماليّة في ضوء علاقاتها بالوقف، بالنظر إلى المكتسبات والممكّنات في استثمارها، وتطويعها، وتبنيها في المؤسسات الوقفية، بحثًا عن أقوم السبل وأفيدها لاستغلالها في تعبئة موارد الوقف، واستثمارها، وتوزيعها، وذلك وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ ورصدٌ وتحليلٌ للعقبات التي من شأنها إعاقة نسق تطبيق التـكنولوجيا الماليّة وتحريف مخرجاتها.

ثالثًا: منهج البحث:

انطلاقًا من الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وبهدف التوصّل إلى عوامل منطقيـــة وواقعية تُمكِّن من وضع تصوّر واضح لأثر تطبيقات التـكنولوجيا الماليّـة على منظومة الأوقاف، فقد تم استخدام منهج بحثي يجمع بيـن أداتي الوصف والتحليل باعتباره الأنسب لهذه الدراسة؛ إذ لا يكتفي بالوقوف عند جمع البيانات باستقصاء أهم العوامل والجوانب التي لها علاقة بأثر تطبيقات التكنولوجيا الماليّة في إدارة واستثمار أموال الوقف؛ بل يتعداها إلى التحليل والربط والتفسير للعلائق التي من شأنها دعم هذا التطبيق، وُصولًا إلى نتائج واستنتاجات تُبنى عليها مقترحات الدراسة وتوصياتها.

كما تم الاعتماد على المنهج العلمي الموضوعي في عرض الأفكار، بـالاستناد إلى مصادر ودراسات ذات مصداقيّة علميّة من شأنها تقوية القيمة العلمية والمنهجية لهذا البحث.

رابعًا: الدراسات السابقة:

في إطار استكشاف موضوع [الوقف والتكنولوجيا المالية]، يعد استعراض الدراسات السابقة خطوة مهمة لتأسيس فهم عميق لهذا الموضوع. ونظرًا لحداثة الموضوع، فإن الأدبيات المتوفرة محدودة نسبيًا، وما هو موجود منها متمركز على جانب بعينه دون جوانب أخرى كثيرة، مما يُشير إلى وجود فجوة معرفيّة تحتاج إلى سدّ بأبحاث أكثر توسعًا وعمقًا. ومن أهم الدراسات ذات الصلة بجانب من جوانب البحث ما يأتي:

أ) دراسة للباحث **حازم فضل الله ساسي** بعنوان: **استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: Finterra Waqf Chain نموذجًا**، قُدمت في المؤتمر العالمي حول: الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر، المنعقد في كوالالمبور بتاريخ 3-4 أكتوبر 2018م. وهي عبارة عن بحث ميداني تطبيقي يركز على تحليل أهمية تطبيق مؤسسة Finterra لتقنية البلوكتشين وأثرها على الأداء الوقفي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على حقيقة هذه المنصة وطريقة عملها. ويمكن القول أنّ الورقة وقفت على الجانب العملي الحي لما توفّره المنصة من آليات وأدوات لإدارة وجمع الأموال الوقفية، مؤكّدة أنّه يمكن بالفعل استخدام التكنولوجيا في التمويل الإسلامي والتمويل الجماعي[1].

ومن خلال التحليل النقدي للدراسة المذكورة، يمكن استخلاص أنّ الباحث اكتفى بعرض النموذج كما في الواقع دون التطرق لما يجب أن يكون عليه الوقف في ضوء هذه التجربة، ومن أبرز المآخذ التي يمكن الوقوف عليها:

1. **محدودية التحليل العملي**: رغم أن الدراسة تناولت تجربة مؤسسة Finterra، إلا أنها لم تنجح في تقديم تحليل عميق للعلاقة الفعلية بين تقنية «البلوكتشين» وتحسين الأداء الوقفي؛ فقد اكتفت برسم خطوط عامة دون الخوض في التفاصيل التطبيقية الدقيقة.
2. **غياب التحليل الشرعي المفصل**: لم تتطرق الدراسة بشكل كافٍ إلى الجوانب الشرعية المتعلقة بتطبيق تقنية «البلوكتشين» في مجال الوقف. هذا الإغفال

(1) انظر: **استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية Finterra Waqf Chain نموذجًا**، حازم فضل الله ساسي، المؤتمر العالمي حول: الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر ،كوالالمبور، 3-4 أكتوبر 2018م.

يترك فجوة مهمة في فهم مدى توافق هذه التقنية مع الأحكام الشرعية للوقف.

3. **الحاجة إلى تفصيل أكثر**: قدمت الورقة بعض النقاط بصورة عامة؛ لكنها افتقرت إلى التفصيل اللازم لفهم آليات تطبيق «البلوكتشين» في العمل الوقفي بشكل عملي.
4. **الفجوة في ربط التقنية بواقع المؤسسات الوقفية**: لم تقدم الدراسة تحليلًا وافيًا لكيفية تطبيق منهجية «البلوكتشين» على واقع عمل مؤسسات الأوقاف بشكل عام.

ب) دراسة للباحث د. **سامي محمد الصلاحات** بعنوان: **الوقف وتقنية البلوكتشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل**، نُشرت في مجلة كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 1، عام 2023م. يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحديد كيفية تطبيق منهجية البلوكتشين في إطار نظام الوقف، مع التركيز على توضيح التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين هذه التكنولوجيا ونظام الوقف وعملية إدارته. وذلك من أجل بيان إمكانية استخدام البلوكتشين لتحسين أداء مؤسسة الوقف وتطوير خدماتها من خلال تحليل وفهم جوانب المصلحة والمفسدة في استخدام هذه التقنية من منظور الشرع. كما ركز البحث على تطبيق ودراسة فعالية البلوكتشين في مختلف جوانب العمل في مؤسسة الأوقاف. وقد توصل البحث إلى أن هذه التقنية يمكن أن تسهم في الحفاظ على الأصول الوقفية، وضبط عمليات الحصر والتسجيل وتوثيق الوقفيات؛ وتمويل المشاريع الوقفية[1].

وقد استدرك الباحث على الورقة السابقة للباحث حازم فضل الله الساسي، القصور الشرعي والإهمال التوضيحي لكيفية تطبيق تقنية «البلوكتشين» في واقع العمل الوقفي. ولكن لا تزال المعالجة تحتاج المزيد من التفصيلات وبيان التمظهرات الدقيقة لكيفية توظيف تقنيات التكنولوجيا المالية في تسيير وتثمير الوقف من خلال:

1. إجراء مقارنة بين: مؤسسات وقفية تطبق «البلوكتشين»، وأخرى تعتمد الأنظمة

(1) انظر: **الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل**، د. سامي محمد الصلاحات، مجلة كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 1، 2023م.

التقليدية، لتحديد الفروق في الأداء والكفاءة.

2. إجراء تقييم شامل للمخاطر والفرص المرتبطة بتطبيق «البلوكتشين» في مجال الوقف، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والتشغيلية والشرعية.

ومن خلال معالجة هذه الجوانب، يمكن للبحوث المستقبلية تقديم فهم أعمق وأكثر شمولية لدور التكنولوجيا المالية في تطوير نظام الوقف، مع مراعاة الجوانب العملية والشرعية على حدٍ سواء.

خامسًا: خارطة البحث:

بغية التركيز على أهم وأبرز الموضوعات ذات الصلة، كانت الطريقة في عرض الأفكار على شكل فصول بحثيـة لضمان السلاسة في الطرح؛ إذ تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثـة فصول رئيسة، ينضوي تحتها مجموعة من العناصر الفرعية، حسب الخطـة الآتية:

بدايةً، كان الافتتاح بمقدّمة تعطي صورة عامة للموضوع، مع بيانٍ لجـوانبه المنهجيّة المتمثّلة في الإشكالية الرئيسة وما ينضوي تحتها من أسئلة فرعية، مع عرضٍ لهدف البحث وأهميته، ثم المنهج المتبع وأدواتـه العلمية، ودراساته السابقة، وهيكلته الكليّة.

الفصل الأول: التكنولوجيا الماليّة (الميكانيزمات والمحرّكات)

يستعرض هذا الفصل ماهية التكنولوجيا الماليـة؛ والنظر في مسوّغاتها وأدواتها، مع بيان المهمّات والسِّمات التي تضطلع بها؛ ومن ثمّ تناول مجالات الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة في عالمي التمويل والاستثمار؛ إضافـة إلى ضرورة إخضاعها للضبط الشرعي في ظل هذه الديناميكية المتواترة.

الفصل الثاني: الوقف والتكنولوجيا الماليّة على ضوء ثنائيتي المزيّة والرزيّة

يتناول الفصل الثـاني مدخلًا عامًا لطبيعة الوقف، ووضعية منظومة الأوقاف في ضوء النموذج القديم وأهداف الانتقال نحو خيار التكنولوجيا المالية؛ مع عرضٍ وإيضاحٍ لأثـر التكنولوجيا الماليّة على القطاع الوقفي، من خلال بيان العلاقة في ضوء ثنائيتي: المزيّة والرزيّة (المكاسب والمخاطر) للتكنولوجيا الماليّـة؛ وعرضٍ

لأهم التحدّيات التي قد تواجه المؤسسة الوقفيـة عند استخدامها للتــكنولوجيا الماليّة، وأخيــرًا: تقديم حلول، بوصفها مُمَكِّنات ومفعّلات، من شأنها دعم ركائز التكنولوجيا المالية في القطاع الوقفي.

الفصل الثالث: سلسلة الكُتل والأدوار المُرتقبة في الأوقاف (منصة Finteera Waqf Chain أنموذجًا)

عُني هذا الفصل بالجانب الإسقاطي من خلال عرض لواحدة من أبرز التقنيات الماليّة التي تشهد تطورًا واعدًا في تطوير الأوقاف وتحديث إدارتها، وهي تكنولوجيا سلسلة الكتل. وفي هذا الفصل، تمّ التعريف بها وبخصائصها وخطوات تفعيلها؛ ومن ثمَّ ربطها بالوقف بوصفها نظامًا جديدًا لإدارته، وعرضٍ لمكاسب الوقف في ضوئها، وبيان أبـرز مخاطرها وتحدياتها؛ ثم التطرق لأنموذجٍ عمليٍّ رائدٍ في تعبئة موارد الوقف واستثمارها وتوزيعها، وهي منصّة Finterra Waqf Chain ؛ وقوفـًا على مدى إمكانية تحقيـق الوقف لأفضل الخدمات في ضوء أفضل الإمكانات.

واختتم البحث بخاتمة فيها حوصلة لما تمّ الدوران حولـه من جزئيـات بحثية والخروج باقتـراحات وتوصيات من أجل تعزيز وتمكين الوقف في ضوء هذه التكنولوجيا المالية الحديثة.

الفصل الأول

التكنولوجيا الماليّة
(الميكانيزمات والمُحَرّكات)

تمهيد:

إن التّقارب بين البرمجيـات والبُنَى التحتية لتقنية المعلومات، والتحوُّل إلى بيئة تُركِّز على الإنترنت في الخدمات المالية، أتاح ظهور التكنولوجيا الماليّة، بوصفها عاملًا رئيسًا في نقل عمليات وإجراءات مالية، لا تـزال جذورها راسخــة في العالم المادي التّـناظري إلى العالم الرقمي، على نحو يتسّم بالكفاءة والفاعلية.

المبحث الأول
ماهية التكنولوجيا الماليّة كأصل تقنـي ومورد مالي إستراتيجي

التـكنولوجيا الماليـّة من المصطلحات التي تعرف تداولًا في مجال المال والأعمال والاستثمار في الوقت الراهن، مع العلم أنّ هذه الممارسة حديثـة العهد على مستوى التطبيق، ولا يزال من المفاهيم المستحدثة التشكّـل والتبلور على مستوى التنظير؛ إذ يعرف بـذلًا معرفيًا واسعًا، واهتمامًا معمّقًا رغبة في التأطير والتأهيل المعرفي له، وفقًا لخصوصية البيئة المُنزَل فيها.

بداية، التـكنولوجيا الماليّة مركّب إسنادي يتكوّن من مفردتين: التكنولوجيا والماليّة، كما يقابلها عند الغرب المصطلح اللاّتيني: «Fintech» وهو عبارة عن لفظ منحوت من كلمتـين هما: « Financial» و«Technology».

أولًا: مفهوم التـكنولوجيا:

في العرف اللغـوي، هذا المصطلح مستورد من الثـقافة الغربية، وأصل لفظـة «Technology» يعود في اللغة إلى الثـقافة اليونانية، وهي مركّبة من اتحاد جزئين «Techno» وتعني: فـن، مهارة، و«logy» وتعنــي: علم، دراسة؛ فهي: العلم الذي يدرس الصنائع أو الحرف[1].

أما في العرف الاصطلاحي، تعرّف التكنولوجيا بكونها: «الجهد المنظّم الرامي

(1) انظر: **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، عامر إبراهيم قنـديلجي وإيمان فاضل السمرائي، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 2002م، ص35.

لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف التوصّل إلى أساليب جديدة يفترض أنّها أجدى إلى المجتمع»[1].

ومن التعاريف الجامعة المانعة التي تتجاوز الرؤية المبسّطة للتكنولوجيا باعتبارها مجرّد أدوات ومكوّنات مادية إلى تعريف أرحب، «وهي عبارة عن مجموعة الطرائق التي توصلنا إليها عقلانيـًا، وتتمتع بكفاءة مطلقة (في مرحلة معيّنـة من التطوّر) في كل مجال من مجالات النشاط البشري»[2].

ثانيًا: الماليّة:

هو مصطلح منسوب إلى المال، وهو ما تقوم عليه المعاملات جميعها؛ فإليه تسند، وبه تتحقق وتُـنجز، كما يشير إلى كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان. والماليّة مصطلح حديث لشؤون المال وما يتعلّـق به من نشاطات عملية وأحكام قانونية[3].

ثالثًا: التكنولوجيا الماليّة:

تعرّف التـكنولوجيا الماليّة بأنّها منظومة متطوّرة من التطبيقات الرقمية والأدوات التكنولوجيـة التي تتضمن أتمتةً أو استخدام وسائل التكنولوجيا التي من شأنها تعزيـز وتمكين الصناعة المالية بأساليب وطرق مبتكرة جديدة؛ كما تشير إلى: «الشركات التي تقدّم خدماتهـا الماليّـة التّجارية، وتعتمد في الغالب على منصة التـكنولوجيا لابتكار المنتجات وأداء الخدمات الماليّة أكثر كفاءة»[4].

وانطلاقًا من الاهتمام المتزايد بالتـكنولوجيا الماليّـة ونشوء المفاهيم الخاصة بها، برزت العديد من التّعريفات ذات البنى المشتركة في نحت المفهوم وتداولـه. وفيما يأتي عينة من هذه التعريفات:

(1) **العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية حتى الآن**، جمال أبـو شنب، دار المعرفـــة الجامعية، مصر، د.ط، 1999م، ص28.

(2) **الكون الرقمي (الثّـورة العالمية في الاتّصالات)**، بيتـر بي سيـل، ترجمة: ضياء ورّاد، مؤسسّة الهنداوي، مصر، ط1، 2018م، ص48.

(3) انظر: **قاموس الدّولة والاقتصاد، هادي العلوي**، دار كنوز الأدبية، لبنـان، ط1، 1998م، ص91.

(4) How Fintech Industry is changing the World, Oanh Truong, thesis Centre University of Applied Science, Degree Programme in Business Management, 2016, p02.

وفقًا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO)، «مصطلح التكنولوجيا الماليّة أو «Fintech» يستخدم لوصف مجموعة متنوعة من التقنيات المبتكرة، نماذج الأعمال والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات الماليّة»[1]؛ فهي عبارة عن تحوّل تقني في هيكل الخدمات الماليّة التقليدية المقدّمة من طرف الشركات الناشئة، مستثمرة التقنيات التكنولوجية المتطوّرة، مما يجعل الخدمات أبسط، وأوجز زمنًا، وأقل تكلفة، وأكثر توسّعًا مع فعالية وكفاءة الأداء.

كما عرّفها صندوق النقد الدولي بأنّها: «التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات الماليّة لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات والمنتجات»[2].

أمّا مجلس الاستقرار المالي FSB فقد وصفها بأنّها: «الابتكار المالي الممكن تقنيًّا، الذي يمكن أن يُـؤدي إلى نماذج أعمال جديدة، التطبيقات، أو العمليات أو المنتجات ذات التأثير المادي المرتبط بها على الأسواق المالية والمؤسسات والخـــدمات المالية»[3].

ومن التعاريف ما أقـرّه معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية (دبلن) بأنها: «عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن، والخدمات المالية، مثل: تحويل الأموال، وتبديل العملات، وحسابات نسب الفائدة، والأرباح غير المتوقعة من الاستثمارات، وغير ذلك من العمليات المصرفية»[4].

(1) IOSCO Research Report on Financial Technologies (Fintech), Adam Judd et al, International Organisation of Securities Commissions, OICU-IOSCO, 2017, p04

(2) Fintech in Europe: Promises and Threats, Chikako Baba et al, IMF Working Papers, European Department, International Monetary Fund, 2020, p12.

(3) FinTech and market structure in financial services, Stephen Murchison et al, Financial Stability Board, Switzerland, 2019, p 21.

(4) **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-توجّهات قطاع الخدمات الماليّة**، تقرير بيـرفورت وشبكة ومضـة، 2017م، ص18.

تأسيسًا على ما تمّ ذكره من نصوصٍ تعريفية تُعطي للتكنولوجيا المالية مَعْنىً واسعًا مطواعًا يغطي أي نوع من التّعامل المالي المتحقق إلكترونيًا باستخدام الإمكانات الجديدة للتكنولوجيا؛ فمدلولها أصبح يدلّ على توليد نماذج أعمال جديدة ناتجة عن دمج الخدمات المالية وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، كنواقل غنية بإمكاناتها الحديثة في تحديث وتحسين الخدمات المالية التقليدية، لتلبية حاجات العملاء بشكل أفضل وبكُلَفٍ أقل.

المبحث الثاني
مسوّغات التكنولوجيا الماليّة وتقنياتها

يمكن القول أنّ التكنولوجيا الماليّة هي جزء ناشىء من الصناعة الماليّة التي تبتكر بشكل جذري الطريقة التي يتم بها بناء الخدمات الماليّة، كالتمويل، والمدفوعات، والتحويلات الماليّة، والإقراض، وجمع التبرعات، وحتى إدارة الأصول، بالاعتماد على عوامل التمكين التكنولوجي.

أولًا: المسوّغات:

شهدت الصناعة الماليّة تحوّلات جذرية في خارطة الخدمات الماليّة التقليدية، بفعل الثورات الصناعية المتتابعة، وصولًا إلى الثورة الصناعية الرابعة التي صاحبت سلسلة هائلة من الابتكارات والتكنولوجيات. كما فرضت واقعًا جديدًا وقدرات وإمكانات جديدة لتعزيز الأعمال والخدمات، تتميز بمبادرات التحسين التشغيلي، والتي يمكن بيانها فيما يأتي[1]:

الثورة الصناعية الأولى: الميكنة، الطاقة المائية، الطاقة البخاريّة.

الثورة الصناعية الثانية: خطوط الإنتاج الضخمة، الطاقة الكهربائية.

الثورة الصناعية الثالثة: أجهزة الحاسوب، الإلكترونيات، الأتمتة.

الثورة الصناعية الرابعة: الأجهزة والبرمجيات، والبيولوجيا، وتعتمد على: الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا النانو، وإنترنت

(1) انظر: **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، أحمد حسن البرعي، دار الفكر العربي، مصر، د.ط، 1982م، ص26.

الأشيـاء، وما إلى ذلك.

وفي واقع الأمر، التكنولوجيا المالية ما هي إلا مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الصناعية الرابعة؛ وكان الهدف هو الوصول إلى كفاءة الآلات. خـلال هذه الفتـرة، كان المدخل التكنولوجي هو المسيطر على الأعمال والفكـر، أي تطبيق العلم والمعرفة في أداء الأعمال.

ويعُزى ظهور التكنولوجيا الماليّة إلى[1]:

1. أوجه القصور في السوق الماليّة الناجمة عن عدم ثقة الجمهور في صناعة الخدمات الماليّـة.
2. الأزمة العالمية المالية سنة 2008م، التي غيّرت من توجه العملاء بالطلب المتزايد للحصول على خدمات ومنتجات مصرفية تسمح لهم بالتدقيق من مزوديهم من خلال التكنولوجيا.
3. الإقصاء المالي وصعوبة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية.
4. الضغط السياسي للحصول على مصادر تمويل بديلة للمشاريع الصغيرة.
5. تسليع التـكنولوجيا واختراق السوق للإنتـــرنت والهاتف المحمول، خاصة الهواتف الذكية.
6. الانخفاض السريع في تكاليف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ممـا زاد وشـجع على اســتخدامها في الآونة الأخيرة.
7. دفعت التعاملات التجاريـة عبر شبكة الإنترنت إلى البحث عن أساليب وأدوات جديدة لتسهيل هذه العمليات وتقليل حجم التكاليف.
8. تنطوي التـكنولوجيا الماليّة على إمكانيات هائلة أدّت إلى[2]:

أ) إحداث تحوّل في التمويل وأسواق المال، والتحول من تنظيم المؤسسات

(1) FinTech, RegTech and the Reconceptualization of Financial Regulation, Douglas W. Arne et al, Northwestern Journal of International Law and Business, Issue 03, 2016, p 16.

(2) Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, 2023, p07.

إلى تنظيم الأنشطة، خاصة في الصناعة المصرفية، مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمدفوعات الإلكترونية، والاستثمارات الآمنة، وتبادل المعلومات، والتي أصبحت تقدم لعملائها خدمات عالية الجودة وبأقل جهد وتكلفة.

ب) إحداث تحول في المنتجات والخدمات الماليّة، وإيجاد نماذج أعمال جديدة، وتقديم بيانات وتحليلات كبيرة على شكل خدمات ومنتجات مصممة وفق الطلب، مع تعزيز الفرصة في كسب الأسواق من خلال الفهم الأعمق للعملاء من خلال تحليل البيانات. وهذا ما يحقق أرباحًا مرتفعة.

ج) تخفيض التكلفة وزيادة الكفاءة من خلال مراقبة الجودة في الوقت الحقيقي، وتطبيقات إنتاج مرنة ومصممة للعملاء، واستخدام خوارزميات التنبؤ لتحسين الأداء، والتكامل الرأسي من خلال الاستشعار في نظام التنفيذ وتخطيط الإنتاج. كما يتضمن التكامل الأفقي بتتبع المنتجات وتعقبها لتحسين أداء المخزون وإحداث تحول رقمي في العمليات، وأتمتتها لاستخدام الموارد البشرية بطريقة أكثر ذكاء. يتطلب أيضًا التخطيط الشامل في الوقت الحقيقي والتعاون باستخدام الحوسبة السحابية وزيادة حجم السوق.

هذه الإمكانات حملت كل الدول التي أخذت السبق في هذا المجال، والشركات الدوليّة لمضاعفة استثماراتها للتنافس على موقع الريادة في هذه التكنولوجيات الماليّة الجديدة؛ في الوقت نفسه، فرضت على باقي الدول السعي لتسريع خطاها لمواكبة متطلّباتها من أجل تعزيز بناء معماريات النظام المالي والبنكي الذكي، وتحسين الكفاءة التشغيلية باستخدام مجالات تطبيقات التكنولوجيا المتطوّرة[1].

وقد ازداد بشكل كبير مؤخرًا الاستثمار في التكنولوجيا الماليّة في جميع أنحاء العالم؛ ومن المرجّح أن يستمر في الزيادة كونها ترتبط بكل الأعمال التجارية التي

(1) Impact of Financial Digitalization on Organizational Performance, Huan Wang et al, Journal of Global Information Management, Issue 01, 2022, p05.

تتعامل مع صناعة الخدمات الماليّة. هذا ما يظهره واقع السّوق وتقارير المؤسسات البحثية التي تُعنى بالأنشطة المالية، بخصوص إجمالي الاستثمار العالمي في التكنولوجيا الماليّة، الموضّح في المنحنى البياني:

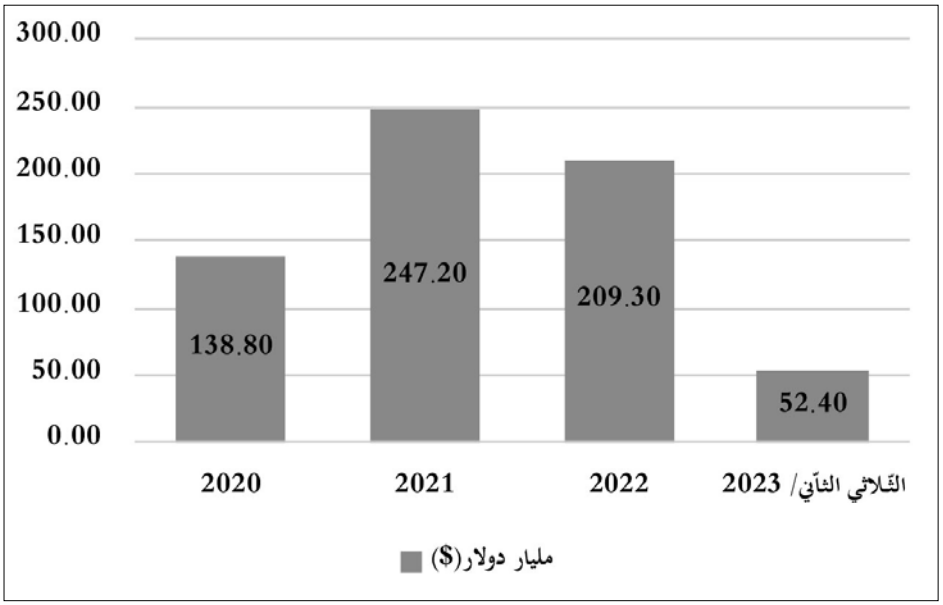

الشكل رقم (1): الاستثمار العالمي في التكنولوجيا الماليّة (2020م-2023م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[1]

حيث تُظهِر الدّلالات الرّقمية أنّ هناك نموّا مطّردًا في سوق الاستثمار العالمي للتكنولوجيا الماليّة، ومن المتوقّع أن يستمر على ذلك، فقد جمعت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الماليّة العالمية 209.3 مليار دولار في عام 2022م. وعلى الرغم من أنّ هناك انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بالقيمة البالغة 247.2 مليار دولار سنة 2021م، إلا أنّها لا تزال تشهد مستويات قياسية من الاستثمار بالنظر إلى قطاعات أخرى. وهذا ما يوضّحه المخطط البياني:

(1) Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, p 08.

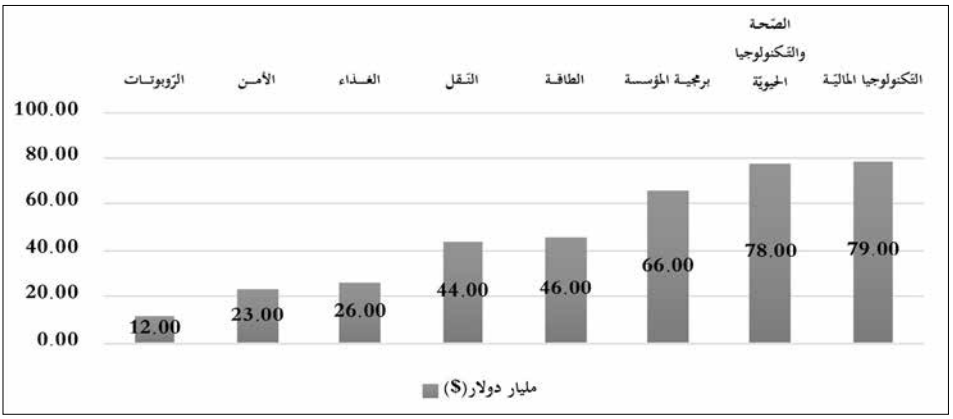

الشكل رقم (2): إجمالي رأس مال الاستثمار حسب الصناعة سنة 2022م، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[1]

أمّا فيما يخص قيمة الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا الماليّة حسب القطاع لسنة 2022م، فقد جذب التشفير والتمويل المركزي أكبر قدر من الاستثمارات سنة 2022م بقيمة 21.1 مليار دولار. فيما تعتبر المدفوعات من أكثر المجالات حيويـة في التـكنولوجيا المالية، حيث وصلت 19.6 مليار دولار. وهذا ما يوضّحه المنحنى البياني:

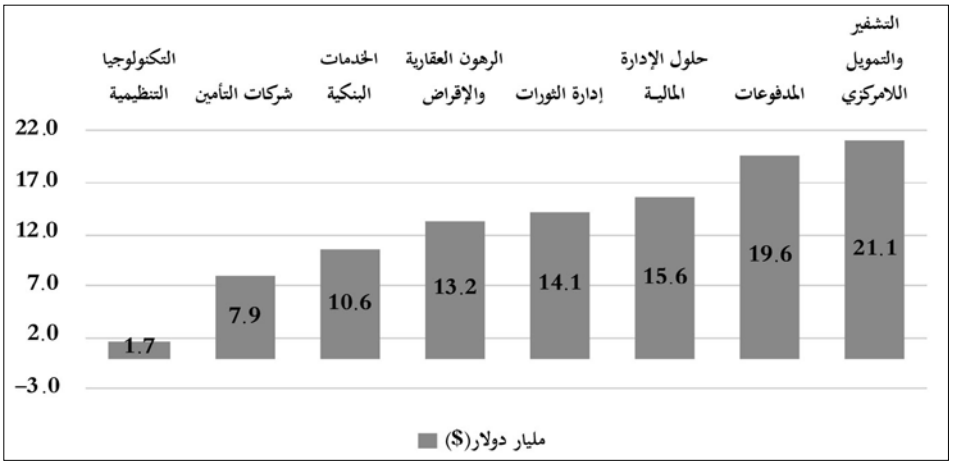

الشكل رقم (3): تمويل رأس المال الاستثماري حسب كل قطـاع سنة 2022م، من إعـداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[2]

(1) Fintech 2022 Report, Published by ABN AMRO Ventures and Deal Room,2023, p5.

(2) https://fintech.dealroom.co/curated-heatmaps/funding/sub_industry 26 Juin 2023, 10:45.

وممّا لا بد من المرور عليه أنّ تَبَلْوُرات التكنولوجيا الماليّة كانت على مدار ثلاث فترات زمنية، وهذا ما يجلّيه المخطط التوضيحي الذي يبين: الحقبة، والزّمن، والجغرافيا، ونقطة التحوّل:

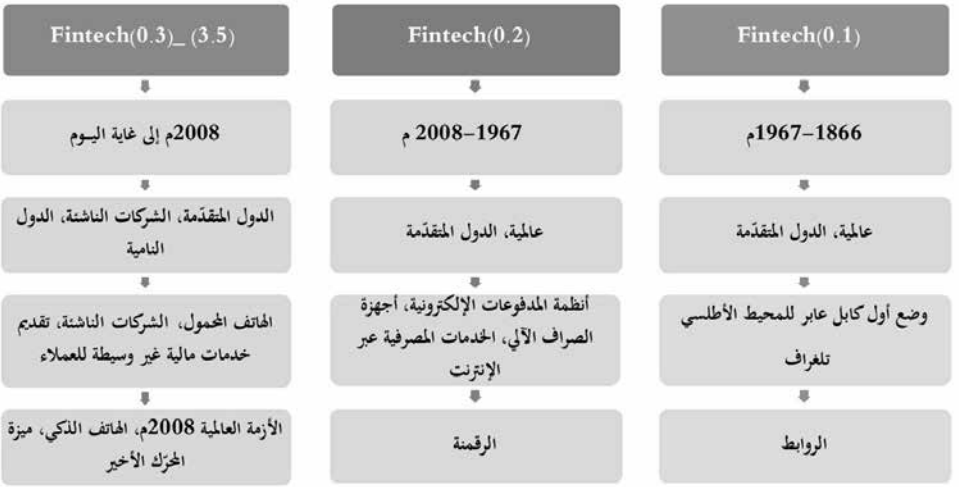

الشكل رقم (4) من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[1]

في المجمل، تعتبر التكنولوجيا الماليّة اليوم أحد أهم أدوات التحوّل المجتمعي لدمج الأفراد والمؤسّسات ضمن مظلة الشمول المالي. فالوضع الراهن للتكنولوجيا الماليّة ومستقبلها، يشهد باستمرار التسابق الابتكاري بين ثلاث جهات[2]:

1) شركات التكنولوجيا الماليّة الناشئة الباحثة عن دخول سوق الخدمات الماليّة باستخدام تكنولوجيا جديدة.
2) الشركات التقنية والإعلام والاتصال والإنترنت والتجارة الإلكترونية.
3) البنوك والمؤسسات الماليّة التقليدية المستثمرة في التكنولوجيا لتحسين أدائها.

(1) Fintech And Banking : What do we know?, Anjan V. Thakor, Journal of Financial Intermediation, Volume 41, Issue C, 2020, p03.

(2) انظر: **المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا مع التّطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**، أسعد حمود سعدون، مجلّة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 199، 2021م، ص568.

ثانيًا: التّقنيات والأدوات:

بالنّظر إلى إيقاع الابتكار الرقمي والتّقني، وحصول الاقتران بين التكنولوجيا والخدمات المالية، ظهرت على الساحة تقنيات وأدوات متعدّدة، تشكّل أعمدة التكنولوجيا الماليّة وسواعدها، التي بواسطتها تتحقق الخدمات والمنتجات الماليّة. ويمكن حصرها في الآتي:

1) سلسلة الكُتل (Blockchain):

تقدّم سلسلة الكتل نفسها كقاعدة بيانات موزعة آمنة وموثوقة؛ يتم إرسال معلوماتها من قبل المستخدمين دون وسطاء، ليتم فحص الروابط الداخلية لقاعدة البيانات وتجميعها على فترات زمنية منتظمة، في كتل تشكل سلسلة. كما يتم تأمين الكل عن طريق التشفير؛ وبالتالي، تصبح سلسلة الكتل قاعدة بيانات موزعة تُدير ذاتيًا قائمة بالسجلات المحمية ضد التزوير أو التعديل، بواسطة عقد التخزين[1]. كما تحتوي كل كتلة على بيانات (أي شيء ذي قيمة)، وقيمة التجزئة الخاصة بها (قيمة تشفير فريدة تتكون من أحرف وأرقام، تم إنشاؤها من خلال خوارزمية حسابية معقدة)، ومؤشر إلى تجزئة الكتلة التي جاءت قبلها[2].

وتجدر الإشارة أنّ تقنيّة سلسلة الكُتل تضم العديد من المنصات، مثل: منصة الإيثيريوم، والتي يعود لها الفضل بتشغيل العقود الذكية، حيث تستعمل كوسيط إلكتروني بين المتعاقدين، فتحل محل البنوك بتحويل الأموال، ومحل إدارة التسجيل العقاري بتسجيل الممتلكات، ومحل مكاتب بيع وإيجار العقارات[3]. ومن تطبيقاتها: العملات الرقمية، العقود الذكيّة، حفظ السجلات، الأوراق الماليّة. كما يمكن إجمال وظائفها في ثلاث مهام رئيسة هي: الإرسال، الحفظ أو التخزين، الأتمتة. وتشير الإحصائيات أن تقنية سلسلة الكتل تساهم بأكثر من 360 مليار دُولار في القيمة

(1) انظر: **تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكتل دول العالم النّامي)**، بول دومجان وآخرون، ترجمة: أمنية طلعت، مؤسسة هنداوي، مصر، ط1، 2022م، ص19.

(2) Types of Blockchain Structures, Aneesa Ismail Rahman, https://ethis.co/blog/types-of blockchain-structures, 26 June 2023, 22:30.

(3) انظر: **عقود التكنولوجيا المغيرة (العقود الذكيّة)**، هالة صالح الحديثي، مجلّة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، 2021م، ص330.

المضافة للأعمال بحلول 2026م[1].

2) العملات المشفّرة (Cryptocurrency):

هي عملات افتراضيّة تعمل خارج نظام النّقد الرسمي؛ عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة، تصدر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانيّة، تستمد قيمتها من الثقة الكامنة في القبول الطوعي لها[2].

كما أنها نوع من الأصول الرقميّة التي تستخدم التشفير، لتمكين المعاملات الآمنة، والتّحقق من نقل الأصول؛ وبالتّالي، تعتبر من الأصول المؤمّنة تجاه الاختراق. يُميّزها أنّها أرقام مشفرة ليس لها كيان مادي ملموس، أو وجود فيزيائي، ويتم تداولها بين أطراف التّعامل بدون وسيط. ويطلق على هذا التعامل نظام النّد للنّد[3]. وتصنّف إلى ثلاثة أنواع[4]:

النوع الأول: العملات (Coins): البيتكوين، التي تأسست في عام 2009م، وهي أوّل عملة مشفرة، ولا تزال الأكثر تداولًا.

النوع الثاني: العملات البديلة (Altcoins): مثل: اللايت كوين، والبتكوين كاش، الإثيريوم، والريبل.

النوع الثالث: القسائم (Tokens): وهي أصول قابلة للاستبدال والتداول بالسلع والعملات المشفرة.

وقد تخطت الاستثمارات في العملات الرقمية العالمية تريليون دولار، مع ارتفاع عددها من 7 عملات نهاية 2013م إلى 2350 عملة في نهاية 2019م[5].

---

(1) انظر: **الاقتصاد العالمي الجديد**، علي محمد الخوري، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، مصر، ط1، 2020م، ص240.

(2) انظر: **العملات الافتراضية المشفّرة (دراسة اقتصادية شرعية محاسبية)**، أحمد هشام قاسم النجّار، دار النّفائس، الأردن، ط1، 2019م، ص32.

(3) انظر: **العملات الإلكترونية**، مجمع الفقه الإسلامي، منظّمة التعاون الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، 4-6 نوفمبر 2019م، قرار رقم: 237 (24/ 8).

(4) The Role of Financial Technology in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy, Ibrahim A Zeidy, Special Report COMESA Monetary Institute, p7-8.

(5) انظر: **الاقتصاد العالمي الجديد**، علي محمد الخوري، ص342.

3) العقود الذكيّة (Smart Contracts):

غالبًا ما تسمى بالعقود ذاتية التنفيذ، أو العقود الرقمية. ترجع نشأتها إلى عام 1994م من قبل «Szabo Nick»، مخترع العملة الافتراضية Bil Gold ، حيث عرّفها بأنها بروتوكولات معاملات يمكن قراءتها آليًا والتي تُـنشئ عقدًا بشروط محددة مسبقًا[1].

كما عرّفها مجمع الفقه الإسلامي بأنّها: «عقد بين طرفين، ينفذ تلقائيًا، يقوم على فكرة النّـد للنّد، من خلال شبكة توزيع لا مركزية (سلسة الكتل)، ويتم بالعملات المرمّزة (المشفرة)، مثل: البيـتكوين، وغيرها»[2].

وعليه، فالعقود الذكيّـة هي مجموعة من الوعود المحددة في نمط رقمي باستخدام برنامج حاسوبي لتنفيذ المعاملات والاتفاقيات الموثوقة بين أطراف متباينة ومجهولة الهوية، دون الحاجة إلى سلطة مركزية، أو نظام قانوني، أو أي آلية مراقبة تنفيذ خارجية.

4) الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

الجيـــل القادم من تجار الأسواق الماليّة سيكون عبارة عن آلات يحركها هذا الذكاء، والتي سوف تتنافس للتنبّؤ بالاتجاهات داخل هذه الأسواق وتحديد الاستثمارات المربحة. علمًا أنّ المؤسسة الماليّة حول العالم صارت تهتز بفعل الإجراءات الحسابية الجديدة المدعمة بالذكاء الاصطناعي، حيث تتم مراقبة المؤسسات المالية، وفي الوقت نفسه، إزالة التلاعب[3].

يمثّل الذكاء الاصطناعي أداة متطورة لتحليل وفحص البيانات والمحتوى العام، والتي تفوق تلك الموجودة في منظومة العمل التقليدية، إذ يعتمد على خوارزميات وعلوم البيانات بقدرات جديدة غير مسبوقة؛ لتوفير تنبؤات ورؤى وتوقّعات أعمق، ويمكن الإفادة منه في: الخدمات المالية الشخصية، المحافظ الذكيّة،

(1) Smart Contracts – How will Blockchain Technology Affect Contractual Practices, Kristian Lauslahti et al, this article has been published as a part of the BRIE-ETLA "Work and Wealth in the Era of Digital Platforms", ETLA Reports No 68, 2017.p4.

(2) انظر: **العقود الذكية وكيفية تفعيلها والإقالة منها**، مجمع الفقه الإسلامي، منظّمة التعاون الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، 4-6 نوفمبر 2019، قـرار رقم: 230 (1/ 24).

(3) انظر: **ثـورة المعرفـة**، طلال أبو غزالة، طلال أبو غزالة للترجمة والتّوزيع، الأردن، ط1، 2018م، ص35.

التأمين، والخدمات المصرفية الصوتية[1]. وتشير الدراسات أنّ تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدّم للبيانات من شأنها أن تصل إلى 811.75 مليار دولار بحلول عام 2030م[2].

5) الحوسبة السحابية (Cloud Computing):

مزود الخدمة السحابيّـة في أبسط أشكاله هو طرفٌ ثالث ومؤسسة خدمية تقوم بنَشْر وإدارة واستضافة التطبيقات الجاهزة عن بُعْد، من خلال خوادم مركزية بعَقْد «تأجيـــر» أو ما يُسمَّى بنظام «الدفع حسب الاستخدام». وتمثّل الحوسبة السحابية حلًا فريدًا للمستثمرين لتخفيض نفقاتهم الرأسمالية المرتبطة بالبنى التحتية التكنولوجية، وتحوّل النموذج الاستثماري التقليدي المكلف إلى نموذج استئجاري ذي نفقات بسيطة، وهو ما يعود على قدرة المؤسسات الإنتاجية بتعزيز وضعها التنافسي[3].

6) البيانات الضّخمة (Big Data) :

ترمز إلى مجموعة هائلة وضخمة من البيانات بأشكالها المختلفة، من كلمات وصور ورسائل صوتية وغيـــرها، ذات الحجم الذي يفوق قدرة الحواسيب وقواعد البيانات التقليدية من جمعها وتخزينها وإدارتها وتحليلها. حيث تلعب دورًا أكبر في العامل الآلي المعرفي، وقد بدأت كثير من المؤسسات في القطاع العام والخاص الاهتمام بهذه التقنية وتوظيفها في تحليل واستخلاص المعلومات لتطوير خدماتهم ومنتجاتهم والمنظومات المرتبطة بهم[4].

7) إنترنت الأشياء (Internet of Things – IoT) :

هي عبارة عن شبكة عالمية من الأشياء المادية، أو الأشياء المضمّنة مع الإلكترونيات والبرمجيات وأجهزة الاستشعار والاتصال لتمكينها من تحقيق قيمة وخدمة أكبر من خلال تبادل البيانات. ومن المتوقّع أن يقدم إنترنت الأشياء اتصالًا

(1) انظر: **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية**، عبد الكريم قندوز، صندوق النّقد العربي، الإمارات العربية المتّحدة، 2019م، ص57–58.

(2) https://www.grandviewresearch.com/press-release/global-artificial-intelligence-ai-market, 11 July 2023, 14 : 30.

(3) انظر: **الاقتصاد العـالمي الجديد**، علي محمد الخــوري، ص237–235.

(4) انظر: **الاقتصاد العالمي الجديد**، علي محمد الخوري، ص196.

متقدّما بيـن الأجهزة والأنظمة والخدمات التي تتجاوز الاتصالات من آلة إلى آلة، وتغطّي مجموعة متنوّعة من البروتوكولات والمجالات والتطبيقات[1].

8) الاستشاري الآلي (Robo-Advisors):

يعمل كمستشار مالي يقدّم المشورة المالية الآلية، أو إدارة الاستثمار للعملاء بالعمل على تخصيص محافظهم الاستثمارية بناءً على تحليل مخاطرهم. يوفّر لمديري الأصول فرصة خدمة الأثرياء ممن يبحثون عن بدائل أقل تكلفة لتلقي المشورة بشأن إدارة أصولهم[2]. فهي تحد من الحاجة إلى مديري الاستثمار البشري، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة المحفظة الاستثماريـــة.

9) واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة (API):

هي عبارة عن خدمة تسمح لمطوّري البرامج بالتواصل مع المستفيدين عن طريق استخدام بروتوكول يسمح بتوصيل برامج مالية مختلفة، وبالاتصال ببعضها البعض لإنشاء شبكة متصلة من المؤسسات المالية ومزودي التطبيقات. كما يوفّر النظام البيئي لواجهة برمجة التطبيقات فرصة كبيرة للشركات الناشئة في التقنيات المالية بتطوير تطبيقات جديدة، مثل: تطبيقات المحمول للسماح للعملاء بتحكّم أكثر في بياناتهم المصرفية واتخاذ القرارات الماليـــة[3].

المبحث الثالث
مُهمات التكنولوجيا الماليّة وسماتها

تُعد التكنولوجيا المالية المثال النموذجيَّ والحيّ على «القفزات النوعية التِّقْنية»؛ حيث تمكنت الاقتصادات أن تتخطى النماذج التقليديـة والانتقال مباشرة إلى اعتماد تقنيات مالية متطورة، إذ تركّـز على بناء شبكة من الخدمات والمنتجات الماليّة الرقمية.

(1) انظر: **الإدارة الإستراتيجية لنـظم المعلومات: بناء الإستـــراتيجية الرّقمية**، جورج بيبارد وجـون وراد، ترجمة: هاني بن افتخار، مركز البحوث والدراسات، السعودية، 2020م، ص43.

(2) انظر: **التكنولوجيا المالية، جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، حبيب فريد ليان، اتحاد شركات الاستثمار، ط1، 2019م، ص36.

(3) انظر: **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية**، عبد الكريم قندوز، ص80.

أولًا: المُهمّات:

تتعزز أهمية التكنولوجيا الماليّة من مهمّاتها التي حققتها وتضطلع بتحقيقها، بكونها أحد الجسور الرئيسة التي تصل بين التطبيقات التقنية والخدمات الماليّة. ومن أبرز هذه المهمّات:

1 - تحقيق الشّمول المالي، ووصولها إلى كافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات التي تعاني الإقصاء المالي.

2 - تمكين المستثمريــن، وتسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهي تقدّم حلول رقمية متكاملة تمكّن هذه الشركات من إدارة مواردها المالية والتدفّقات النقدية بكفاءة أفضل[1].

3 - توفيـر حزمة متنوعة من خدمات الدفع الإلكتروني، والاقتراض، والتمويل، والتّحويل، والتأمين...إلخ.

4 - تعزيز الكفاءة التشغيليـة، خاصة في ما يتعلق بإلغاء النمطية في المؤسسات المالية التقليديـة واستبدالها بالنماذج المتطوّرة التي تساهم في تحسين الخدمات والمعاملات المالية؛ مما يحقق مرونة تشغيليـة، ويعزّز من كفاءة الأسواق وتجارب العملاء، ويمنح فرصة للوصول إلى أسواق جديدة[2].

5 - تغيير في هيكل الخدمات الماليّة، وتعزيـز مبادئ حوكمة القطاع المالي من خلال إرساء المزيد من مبادئ الشفافيّة والإفصاح، وقيم المساواة والعدل.

6 - تفكيك الوساطة بالتكنولوجيا المالية، حيث لم يعد هناك حاجة لوسيط[3].

7 - تدعم اللامركزيـة، حيث تقدم التكنولوجيا الماليّة خدمات ذات تنظيم ذاتي، ودون الحاجة لهيئة رقابية[4].

---

(1) انظر: **الاقتصاد العالمي الجديد**، محمد علي الخوري، ص231.

(2) انظر: **إحداث تأثير تجــاري عبر شبكة الإنترنت**، أنطوان أولاكتنيان، ترجمة: سعيد الحسنية، دار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2009م، ص22.

(3) انظر: **التّقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية**، عبد الكريم قندوز، ص46.

(4) المرجع السابق، ص46.

8 - تجسيد المكانية والزمانية الرقمية، حيث ساهم التطور والابتكار في تقنيات الخدمات الماليّة في إذابة عنصري الزمن والمكان، وذلك من خلال أداء المعاملات الماليّة في الزمن المناسب والمكان المرغوب، تقديرًا لظروف العملاء.

9 - تقليص دورة الوقت، إذ أصبح بالإمكان، بفضل التكنولوجيا الماليّة، تقليص الفترة الزمنية التي تستغرقها الخدمات الماليّة، مثل: تسريع المدفوعات والتّحويلات. كما يمكن تقليص العمل الإداري المرتبط بالجانب المادّي.

10 - تقديم وفورات هائلة في الكلفة وتبسيط المعاملات والخدمات الماليّة مع تقليل التّكاليف والجهود بالوصول إلى الخدمة المالية المرغوبة بشكل سهل، متاح، وبالجودة المطلوبة.

11 - تنامي فكرة العميل الرّقمي والخدمات عن بعد، باستثمار مختلف المعدّات الإلكترونيّة والخدمات الرقميّة؛ مما يعزز تمكين العملاء من خدمة أنفسهم بدلًا من فرض شكل واحد من الخدمة عليهم.

12 - تقضي على البيروقراطية في المعاملات والخدمات المالية، باجتياز مظاهر التأخير والبطء. على سبيل المثال لا الحصر: خدمات الدّفع الإلكتروني، فهي تغني العملاء على التواجد العيني والاكتفاء بأداء واجباته وحقوقه عن بعد.

13 - تسمح التكنولوجيا المالية بإجراء العمليات في بيئة أكثر أمانًا بفضل استخدام تقنيات التشفير[1].

14 - تطوير الأنظمة الرقابية لمنع أو اكتشاف حالات الاحتيال وجرائم غسيل الأموال، لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التّحليل والمراجعة آليّا.

هكذا، فإنّ التكنولوجيا الماليّة، وفقًا لما تتمتّع به من مهمّات، تعتبر محرّك لنظام مالي قوي، وتساهم في حال المشاكل التي تعترض هذا النظام، بوصفها وسيلة خدماتية تساهم في بناء مجتمع مالي قوي بأداء أعلى وكلف أقل.

(1) Implications Of Fintech Developments for Banks and Bank Supervisors, Basel Committee on Banking Supervision, this paper published by Bank for International Settlements, 2018, p23.

ثانيًا: السّمات:

لو لم يكن للتكنولوجيا الماليّة من السّمات التي تدعمها، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية والماليّة؛ بل والدّول إلى تطبيقها. وفي الحقيقة، لا تقتصر خصائص التكنولوجيا المالية على فتح المجال لخدمات وتطبيقات مالية إلكترونية أكثر كفاءة وفاعلية، ولكنّها تغيّر الطريقة التي يتم بها تنفيذ مختلف العمليات المالية والاستثمارية. ولإيضاح ذلك، نستعرض أهم سمات التكنولوجيا المالية في النّقاط الآتية:

1 – التكنولوجيا الماليّة مجموعة من المعارف، والأدوات، والأساليب التقنية الجديدة.

2 – التكنولوجيا الماليّة ليست هدفًا بحد ذاتها؛ بل وسيلة تستخدمها الشركات الناشئة والشركات الأخرى لتقديم حلول مالية مبتكرة، كالتمويل الجماعي، الإقراض، أنظمة الدفع، ومنصات المقايضة[1].

3 – التكنولوجيا المالية عبارة عن خدمات ومنتجات ماليـــة تهدف لتحسين خدمة العملاء.

4 – الخدمة الماليـة والمصرفية هي المجال الرئيس لتطبيق التكنولوجيا الماليـــة.

5 – التكنولوجيا المالية منظومة متطوّرة من التطبيقات الرقمية والأدوات التكنولوجية التي تضمن الأتمتة (كسلسلة الكتل، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، العملات المشفّرة، والحوسبة السحابية).

6 – التكنولوجيا تؤثّر على الصناعة المالية وتغيّرها، ومن سمات هذا التّأثير والتّغيير:

أ) إحلال النموذج التكنولوجي بدل النموذج التقليدي.

ب) إحلال التفاعل الآلي محل التفاعل الإنساني.

ت) إحلال التسيير الذاتي مقابل تسيير الغير.

(1) انظر: **متطلّبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التّنافسي بالبنوك الجزائرية**، مطاي عبد القـادر، مجلّـة الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، 2013م، ص24.

ث) إحلال الذكاء الاصطناعي محل الذكاء الإنساني.

ج) إحلال قواعد البيانات محل الدور البشري.

7 – التكنولوجيا المالية منظومة متطوّرة ومستمرة في المراجعة والتعديل والتحسين.

8 – التكنولوجيا الماليّة عملية ديناميكية؛ أي أنّها حالة من التّفاعل النّشط والمستمر بين مختلف العناصر ذات العلاقة، التي تتمثّل فيما يأتي:

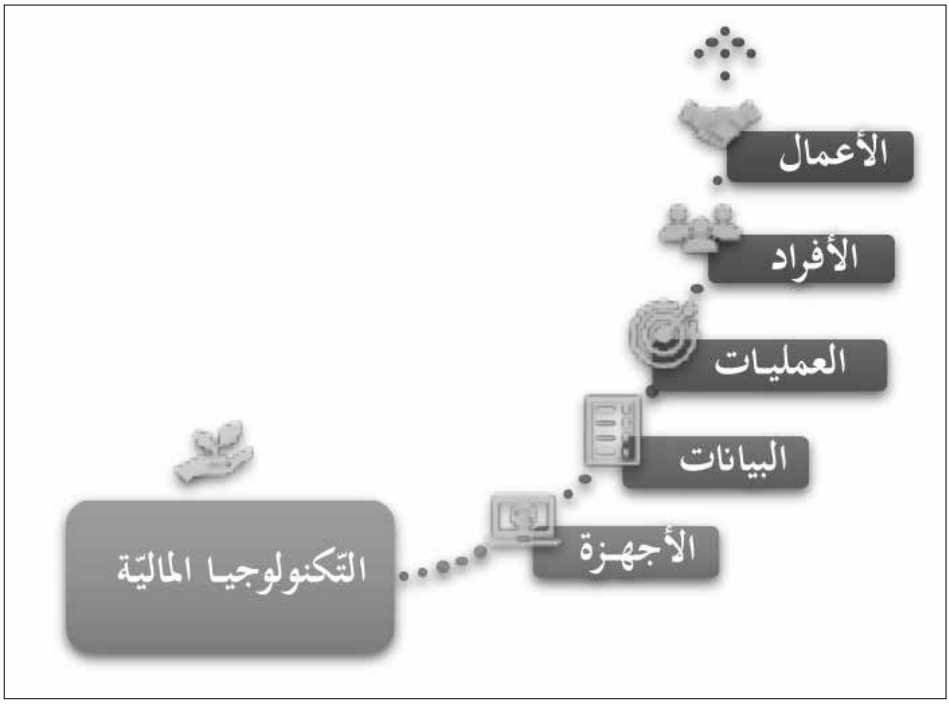

الشّكل رقم (5): العناصر التي تستهدفها التكنولوجيا المالية بالتطوير، من إعداد الباحثتين

9 – من سمات التكنولوجيا الماليّة أنها تتشكّل من أربعة مظاهر متشابكة ومتكاملة في الصناعة المالية؛ ويمكن التّمثيل لها بالشكل الآتي:

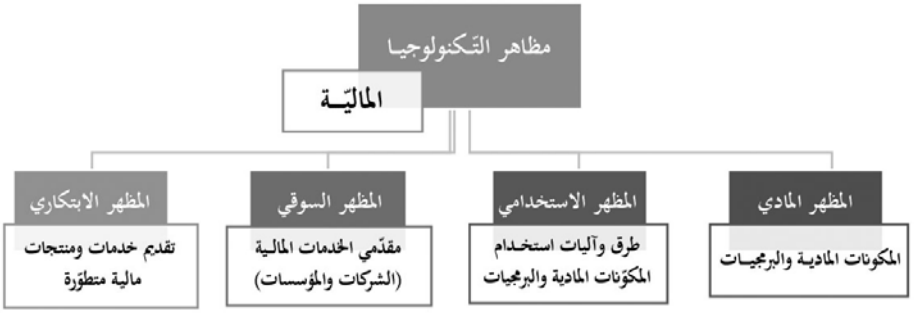

الشكل رقم (6): مظاهر التكنولوجيا الماليّة، من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على المصدر[1]

المبحث الرابع
مجالات الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة في عالمي التمويل والاستثمار

مما ينبغي التّأكيد عليه، أنّ التكنولوجيا الماليّة هي أداة تمكينية للقطاع المالي، الذي تحوّلت فيه ركائز ومحددات هذا القطاع من القيم المادية إلى القيم المعنوية؛ فكان لا بد أنّ تتحوّل أنماط الأعمال الماليّة والاستثمارية من النّمط اليدوي (المادّي) إلى النّمط التكنولوجي بشكل عام في كافة الميادين، منها: إدارة النّشاط المصرفي، وإدارة الحسابات المالية، وعمليات الإنتاج، وعلاقة المنشأة بالعملاء والوكلاء، وتقديم الخدمات المالية ...إلخ.

تتمظهر التكنولوجيا الماليّة عبر قطاعات متعدّدة، تعظم الفائدة من هذه التكنولوجيا في عالمَي: المال، والاستثمار.

(1) انظر: **متطلّبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التّنافسي بالبنوك الجزائرية**، عبد القادر مطاي، مجلة الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص24.

<table>
<tr><th colspan="5">مجالات الاستفادة من التكنولوجيا المالية</th></tr>
<tr><td>الائتمان، الإيداع، وخدمات جمع رأس المال</td><td colspan="2">خدمات الدفع، والمقاصة والتسوية</td><td>خدمات إدارة الاستثمارات</td><td>خدمات أخرى</td></tr>
<tr><td rowspan="5">التمويل الجماعي
سوق الإقراض
البنوك المتنقلة
سجل الائتمان</td><td>البيع بالجملة</td><td>البيع بالتجزئة</td><td rowspan="5">التجارة الإلكترونية
المستشار الآلي</td><td rowspan="5">تكنولوجيا التأمين
التكنولوجيا التنظيمي</td></tr>
<tr><td>المحافظ المحمولة</td><td>شبكة نقل القيمة</td></tr>
<tr><td>تحويلات النّد للنّد</td><td>صرف العملات الأجنبية بالجملة</td></tr>
<tr><td>العملات الرقمية</td><td>منصة التبادل الرقمي</td></tr>
<tr><td rowspan="8">خدمات دعم السّوق المالي</td><td colspan="4">بوابة وتجمع البيانات</td></tr>
<tr><td colspan="4">النظم البيئية (البنية التحتية، المصدر المفتوح، واجهات برمجة التطبيقات)</td></tr>
<tr><td colspan="4">تطبيق البيانات (تحليل البيانات الضخمة، التعلم الآلي، النمذجة التنبؤية)</td></tr>
<tr><td colspan="4">تقنية دفتر الأستاذ الموزع (البلوك-تشين، العقود الذكية)</td></tr>
<tr><td colspan="4">الأمن (تحديد هوية العميل، والمصادقة عليه)</td></tr>
<tr><td colspan="4">الحوسبة السحابية</td></tr>
<tr><td colspan="4">إنترنت الأشياء/ تكنولوجيا الهاتف النقال</td></tr>
<tr><td colspan="4">الذكاء الاصطناعي (الروبوتات، الأتمتة في التمويل، الخوارزميات)</td></tr>
</table>

الجدول رقم (1): مجالات الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة، من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على المصدر[1]

ويوضّح الجدول السابق: ثلاثة قطاعات للمنتجات والخدمات الماليّة المبتكرة، وقطاع يشمل خدمات تتعلق بمجالات أخرى، كالتّأمين والتكنولوجيا التنظيمية، بالإضافة إلى خدمات دعم السّوق المالي.

(1) Implications Of Fintech Developments for Banks and Bank Supervisors, Bank for International Settlements, p09.

القطاعات الثّلاثة الأساسية تتصل مباشرة بالخدمات المصرفية، في حين أن خدمات دعم السوق تتعلق بالابتكارات والتقنيات الجديدة التي ليست خاصة بالقطاع المالي فقط، ولكنها تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تطورات التكنولوجيا الماليّة.

ونقف بشيء من الشّرح على أبرز مجالات الاستفادة:

أولًا: المدفوعات:

هي خدمات الدفع التي تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطًا ومرونة، وتقدمها التكنولوجيا الماليّة للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدّفع المتنوعة (الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية، تبادل العملات بدون تكلفة). كما تستفيد الخدمات اللابنكية من خلال الاستمرار في الابتكارات الرقمية، والاستحواذ على المزيد من سلسلة القيمة المصرفية.

وتُعتبَر أنظمة الدفع، التي تُشكِّل مصدرًا يصل إلى 25٪ من عائدات البنوك التقليدية، واحدةً من أكثر المجالات التي شهدت تحوّلًا، عندما بدأت تحدّيات التكنولوجيات الحديثة تطرق باب السوق المالي والبنكي وتؤثّر في عادات الناس[1]؛ إذ باشر القطاع المالي الانتقال من نظام دفع ورقي تقليدي إلى نظام لا ورقي إلكتروني، حيث أصبحت العمليات المالية تنفّذ من خلال الوسائط الإلكترونية. فشهد العالم سنة 1995م، لأوّل مرة، تحويل العملة الورقية الأمريكية Banknote إلى عملة إلكترونية E-money وفق نظام النقود الإلكترونية E-cash، الذي يمكن بواسطته الدفع مباشرة عبر شبكة الإنترنت[2] . وقد حققت شركات التكنولوجيا المالية بالفعل طفرة جديدة في معاملة الدفع، عندما أطلقت سلسلة من التطبيقات والخدمات المالية عبر الإنترنت، مع العديد من أشكال الدفع المختلفة متوافقة مع أهداف واحتياجات المستهلكين، بدلًا من الذهاب إلى البنوك لتنفيذ جميع معاملات الدفع.

واليوم، مع تطوير منتجات التكنولوجيا المالية، يمكن للعملاء الحصول على

(1) انظر: **الإدارة الإستـراتيجية لنظم المعلومات، بناء الإستراتيجية الرقمية**، هاني بن افتخار، ص42.

(2) انظر: **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي**، وائل الدبيسي، اتحـاد المصارف العربية، لبنان، د.ط، 2009م، ص27.

العديد من الخدمات المالية كلما وحيثما أرادوا بطريقة بسيطة وأسرع. كما تسعى الشركات في هذا المجال إلى تلبية احتياجات الاتجاه الناشئ للعملات المشفرة، مما يسمح للعملاء باستخدام العملة الرقمية للدفع السريع والآمن، وتقدّم أيضًا بعض الشركات في هذه الفئة حلولًا رقمية سريعة، وبأسعار معقولة لتحويل الأموال[1].

الدّفع عبر الإنترنت من نظيـر إلى نظير:

يمكن وصف نموذج الدّفع من نظير إلى نظير بإيجاز بأنّه: طريقة دفع جديدة، تساعد الأطراف المقابلة على تحويل الأموال من حساباتهم المصرفية إلى الحسابات المصرفية للآخرين، في أي مكان وزمان، من خلال شبكة الإنترنت أو الهواتف الذكية، حيث تنفذ جميع المعاملات إلكترونيًا، وتربط تلقائيًا المشترين والباعة معًا دون الحاجة إلى طرف ثالث[2]؛ لذلك، فإن تكلفة استخدام هذا النوع من الدفع هي أقل بكثير من الطرق التقليدية. علاوة على ذلك، فإن أكبر فائدة يجلبها هذا النموذج للمستهلكين هو أنه يقلل من الإجراءات المرهقة في البنوك التقليدية، وفي نفس الوقت، يعمل على تعظيم فوائد المستهلكين، مثل: السرعة والراحة والبساطة.

وعليه، يعتبر قطاع المدفوعات من أهم القطاعات في التـكنولوجيا المالية، ومن أشهرها وأكثرها استعمالًا حول العالم، ويشكل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات في التكنولوجيا المالية؛ نظرًا لحاجة أغلب أفراد المجتمع لهذه الخدمة. فقد بلغ إجمـالي نشاط التمويل العالمي من المدفوعات 56.3 مليار دولار سنة 2022م، فيما لوحظ نمو متباطئ في الثلاثي الثاني من سنة 2023م، حسب ما يوضّحه المنحنى البياني:

(1) The Revolution Of The Financial Technology Ecosystem: An introduction and agenda for future research on disruptive innovations in ecosystems, Palmié Maximilian et al, Technological forecasting and social change, Volume 151, Issue C, 2020, p18.

(2) انظر: **دليـل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي**، وائل الدبيسي، ص29.

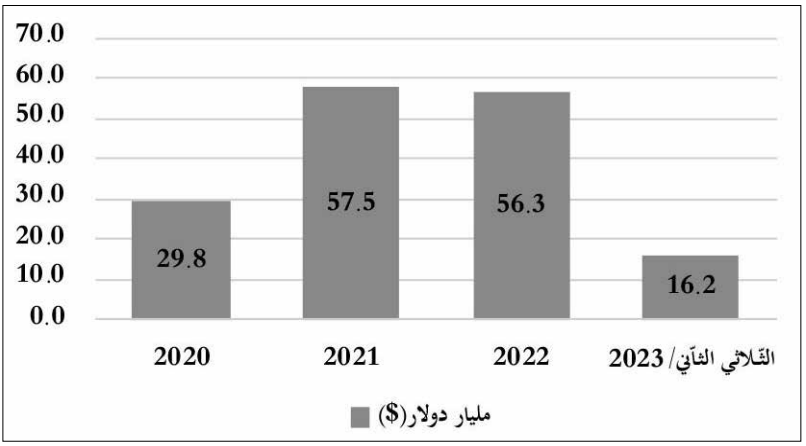

الشكل رقم (7): إجمالي نشاط التمويل العالمي في المدفوعات (2020م- 2023م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[1]

ثانيًا: التمويل الجماعي:

يعدّ التمويل الجماعي أحد أهم الابتكارات في السنوات الأخيـــرة، ويسمّى أيضًا بالتمويل البديل الـذي يشيـر إلى التمويل القائم على السوق المُمَكَّن تكنولوجيًا، والذي ينشط خارج النّظام المالي التّقليدي.

ويعرف التمويل الجماعي عادة بكونه: ممارسة تمويل المشاريع من خلال جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونـية؛ لتمويل أعمال أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، أو أي احتياجات تمويلية أخرى. وينطوي هذا النشاط على استخدام منصات رقمية مرخّصة قائمة على شبكة الإنتـــرنت، للرّبط بين مستخدمي الأموال (المقترضين) والممولين الأفراد (المقرضين)، بما يتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين[2].

كما توجد عدة نماذج للتّمويل الجماعي، تختلف بحسب الغرض من تأسيسها، وتتضمّن[3]:

(1) Global Analysis of Fintech Funding, Fintech H1'23, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, p15.

(2) Crowdfunding and Financial Inclusion, Ivo Jenik. et al, CGAP Working Paper, March, 2017, p 07.

(3) انظر: **منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية**، هبـــة عبد المنعم ورامي عبيد، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، 2019م، ص17-20.

1 – التمويل الجماعي لغايات التبرع، دون توقع أي دخل مادي أو أرباح.

2 – التمويل مقابل مكافأة/ هدية يحصل عليها الممول بقدر حصته المساهمة.

3 – تمويل جماعي بقصد الاستثمار، بحيث يكون للممول نسبة من ملكية المشروع أو أرباحه مقابل الحصة الممولة.

4 – الإقراض بالتضامن أو إقراض النظراء، حيث يقدم الممول القروض للمقترضين ويتوقع سدادها مع فائدة أو زيادة متفق عليها في منصة التمويل الجماعي المعنية.

وقد أدى التمويل الجماعي إلى تعطيل الأساليب التقليدية لجمع التبرعات، وتمكين الأفراد والشركات الناشئة والمؤسسات للوصول إلى جمهور عالمي، من خلال القنوات عبر الإنترنت. كما شهد سوق التمويل الجماعي نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 13.40 مليار دولار في عام 2022م إلى 15.54 مليار دولار في عام 2023م، ومن المتوقع أن يصل إلى مستويات جديدة، مما يوفر آفاقًا مثيرة للشركات والمستثمرين على حد سواء، حسب ما يوضّحه المنحنى البياني:

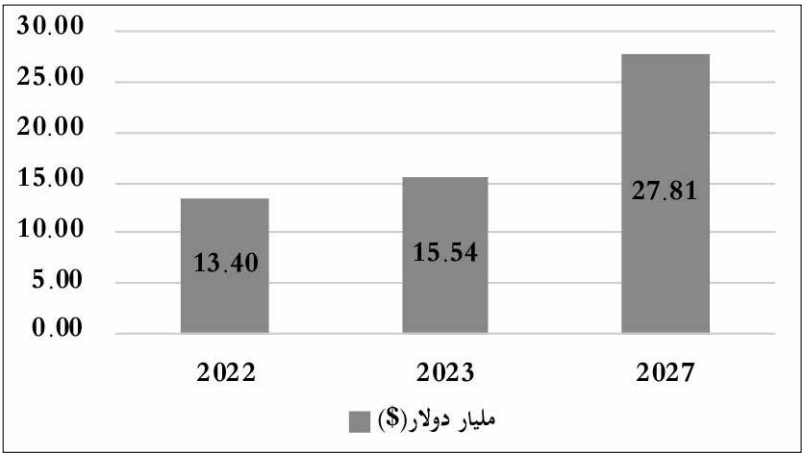

الشكل رقم (8): سوق التمويل الجماعي العالمي (2022م–2027م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[1]

(1) Crowdfunding Global Market Report 2023, Research and Markets, https://www.researchandmarkets.com/report/crowdfunding, 15August 2023, 14:30.

ثالثًا: الإقراض:

لقد كان التغيير الأكبر الذي أحدثته التكنولوجيا الماليّة على الاقتصاد العالمي هو الابتكار المتميز في مجال الإقراض؛ ففي الأنموذج التقليدي، كان يسمح للبنوك فقط بأداء الإقراض، بعد أنّ يؤدي الأفراد والشركات جميع المتطلبات اللازمة للقروض، بما في ذلك: الأوراق التجارية، والممتلكات المرهونة، وهي دليل على القدرة على سدادها في المستقبل، وغيرها من الوثائق ذات الصلة[1]. هذه المتطلّبات جعلت الإقراض من البنوك معقدًا نسبيًا وصعبًا بالنسبة لمعظم الأفراد ومنظمات الأعمال، خاصة في حالة الأفراد أو الشركات الصغيرة ذات الائتمان المنخفض، مما سبب الكثير من العقبات والصعوبات للشركات والأفراد في زيادة رأس المال للاستثمار وممارسة الأعمال التجارية. فكان الغرض من إنشاء سوق إقراض جديدة هو معالجة جميع الصّعوبات، والدّعم، وتلبية معظم احتياجات المستهلكين.

الإقراض من النّظير إلى النّظير:

كان الاختراق الأول لسوق الإقراض هو إدخال الإقراض من نظير إلى نظير، الذي يعدّ اليوم شكلًا مبتكرًا للتّمويل الجماعي وطريقة للأفراد أو الشركات لطلب رأس المال من المستثمرين، من خلال منصة رقمية تعمل عبر الإنترنت كوسيط بين المستثمر والطالب؛ فهو يربط المموّلين الذين يبحثون عن عوائد جذابة بالمقترضين الذّين يبحثون عن التمويل[2]. من فوائد هذا النموذج وميزاته ما يأتي[3]:

1 – في هذا النموذج، يمكن للعديد من المقرضين جمع الأموال لتمويل القروض للعديد من المقترضين، ويمكن للمقترضين بسهولة التقدم بطلب للحصول على القروض عن طريق ملء طلبات القروض عبر الإنترنت، دون تقديم المستندات الأخرى ذات الصلة، وكذلك رهن أصولهم.

2 – أكبر ميزة لهذا النموذج هو تبسيط عملية الإقراض، ما يجعل الإقراض أسهل وأبسط وأكثر فعالية للعملاء، بدلًا من إنفاق الكثير من الوقت والجهد في انتظار موافقة البنوك للحصول على قروضها.

(1) Crowd-funding: An Infant Industry Growing Fast, Eleanor Kirby and Shane Worner, research paper published by International Organisation of Securities Commissions IOSCO, p09.

(2) How Fintech Industry is Changing the World, Oanh Truong, thesis Centre University of Applied Sciences, Degree Programme in Business Management, p 10 .

(3) المرجع السابق، ص11–10.

رابعًا: إدارة الثّروة:

إدارة الثروة هي خدمة استشارية استثمارية تجمع بين الخدمات المالية المختلفة لتلبية العملاء الأثرياء غالبًا. وتقدم التكنولوجيا المالية عديد الخدمات في إدارة الثروات، تشمل: التخطيط المالي، والمستشار الآلي، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وعدد من الخدمات المالية المجمّعة للأفراد وأصحاب الأعمال الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية من طرف مختصين مُعتمدين لإدارة ثرواتهم، من: تنسيق خدمات مصرفية، وتخطيط عقاري، وموارد قانونية، وإدارة الضرائب المهنية، والاستثمار. وفي هذا الإطار، يقوم المستشارون بتجميع المعلومات حول رغبات العميل، وتصميم إستراتيجية مخصصة باستخدام المنتجات والخدمات المالية المناسبة[1].

ويبلغ إجمالي النشاط التمويلي العالمي (رأس المال الاستثماري، الملكية الخاصة، الاندماج والاستحواذ) في تكنولوجيا الثروة 0.8 مليار دولار سنة 2022م، ويعدّ ضعيفًا. وهذا ليس مفاجئًا؛ نظرًا لمجموعة العوامل التي تدفع عدم اليقين في السوق العالمية، سواء داخل قطاع التكنولوجيا المالية أم خارجها. وهذا ما يوضّحه المنحنى البياني:

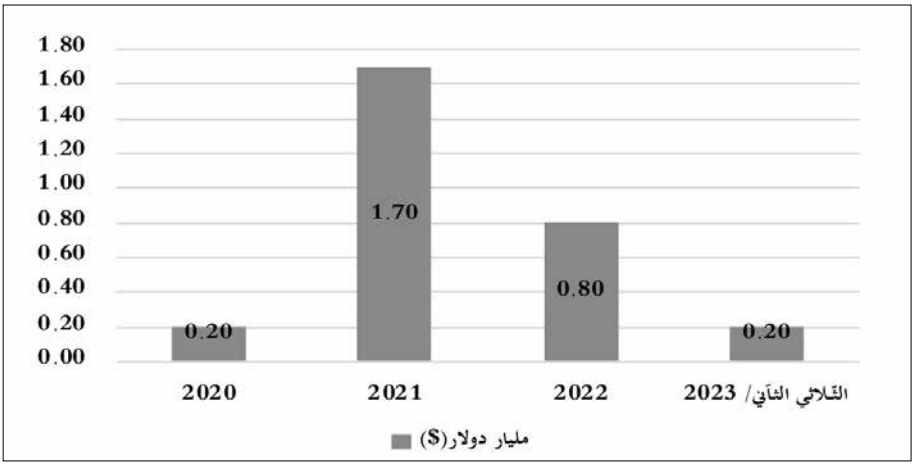

الشكل رقم (9): إجمالي نشاط التمويل العالمي في إدارة الثروات (2020م-2023م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[2]

(1) انظر: **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية**، عبد الكريم قندوز، ص77.

(2) Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, p22.

خامسًا: تكنولوجيا التأمين:

لقد أوجدت الابتكارات التكنولوجية طرقًا جديدة لتقديم الخدمات التّأمينية الـتي ترتبط بتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وجعلها أكثر كفاءة باعتماد أساليب متقدّمة لجمع البيانات التي تستخدم في تقييم المخاطر وما يقابلها من تدابير علاجية، ومن ثمّ تأمين السياسات بشكل أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، أصبح من الممكن معالجة مطالبات التأمين الخاصة بدفع التّـعويضات عبر المنصات الرقمية على الإنترنت[1].

وقد بلغ إجمالي النّشاط التمويلي العالمي (رأس المال الاستثماري، الملكية الخاصة، الاندماج والاستحواذ) في مجال تكنولوجيا التأميـن 3.06 مليـار دولار سنة 2022م، وهو أقل قيمة مقارنة بالسنتين السابقتين، لكنّها لا زالت تجتذب المستثمرين وتلقى مساهمات رأسمالية ضخمة، حسب ما يوضّحه المنحنى البياني الآتي:

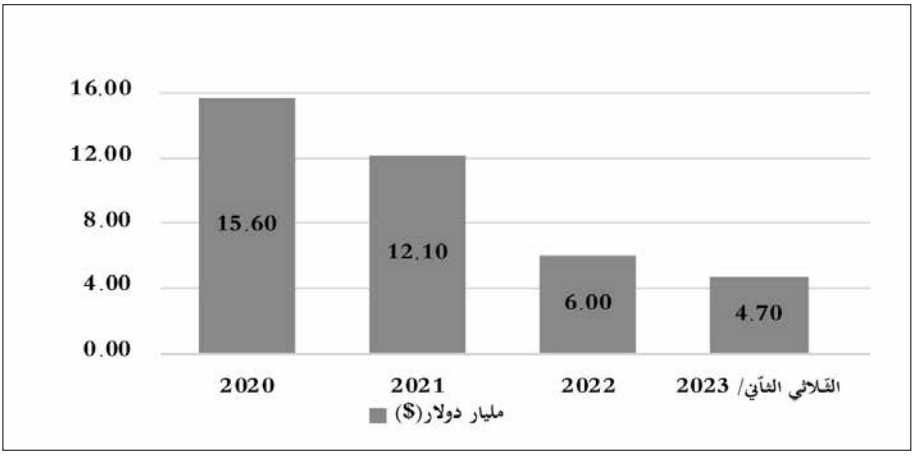

الشكل رقم (10): إجمالي نشاط التمويل العالمي في تكنولوجيا التأمين (2020م-2023م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[2]

سادسًا: التكنولوجيا التّنظيمية:

تجسد التـكنولوجيا التّنظيمية الحلول التّكنولوجيّـة المبتكرة لتحسين العمليات

(1) انظر: **التـكنولوجيا المالية جسر القطـاع المالي إلى المستقبل**، فريد حبيب ليان، ص50.

(2) Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, p16.

التّنظيمية، وتحتوي على العديد من الوظائف المتعلقة بالتكييف الرقابي، الإفصاح أو الإبلاغ، والامتثال للقواعد والقوانين؛ حيث تسمح التطورات التكنولوجيـة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتّعلم الآلي، بأشكال جديدة من عمليات مراقبة السوق أو الإبلاغ التي لم تكن ممكنة في السابق[1]. من ناحية أخرى، يمكن للتــكنولوجيا التّنظيمية أن تؤدّي دورًا احترازيًا مع التّـركيز على المخاطر والتهديدات النّظامية للاقتصاد الأوسع وحماية المستهلكيـن.

كما حطمت التكنولوجيا التّنظيمية (Regtech) أرقامًا قياسيـة على مدار السنوات القليلة الماضية؛ فقد بلغ إجمالي النشاط التمويلي العالمي (رأس المال الاستثماري، الملكية الخاصة، الاندماج والاستحواذ) 20.9 مليار دولار سنة 2022م، غير أنها في سنة 2023م لا تزال تعرف تباطؤًا في القيمة الاستثمارية، حسب ما يوضّحه المنحنى البياني الآتي:

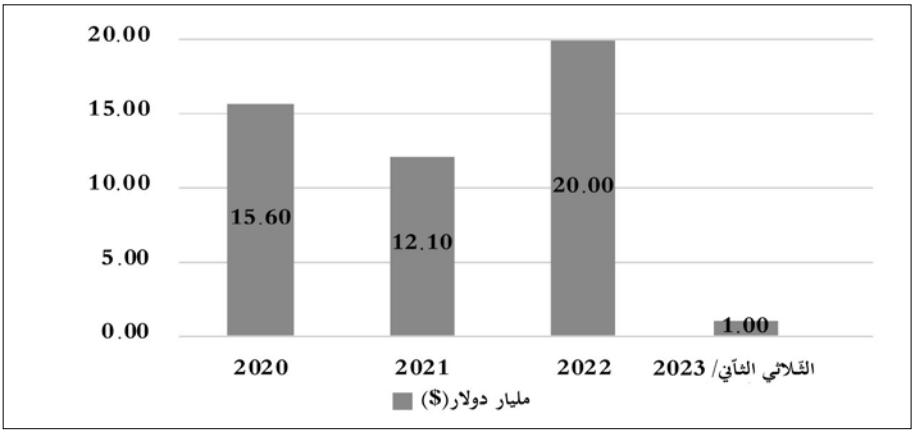

الشكل رقم (11): إجمالي نشاط التمويل العالمي في التكنولوجيا التنظيمية (2020م-2023م)، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[2]

بناءً على ما سبق ذكره، حول مجالات الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة في عالمي

(1) FinTech, RegTech and the Reconceptualization of Financial Regulation, Forthcoming, Douglas W. Arner et al, Northwestern Journal of International Law and Business, Volume 37, Issue 03, 2016, p24-29.

(2) Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, p16.

المال والاستثمار، فقد أدّت التقنيات الماليّـة بشكل كبير وغير مسبوق إلى أتمتة العديد من القطاعات المتنوّعة. وهذا ما جعل مقياس التقدم في القطاع المالي والاستثماري والاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمن يملك هذه التّقنيات الماليّة الجديدة، وتطبيقها بما يتناسب وعمليات التمويل والتحويل والتأمين والاستثمار ونحوها، وتوظيفها في تبسيط المعاملات والخدمات المالية وتقديمها للأفراد في صورة أفضل من النماذج التقليدية.

المبحث الخامس
التكنولوجيا الماليّة في ضوء مقاصد الشريعة ومآلات التّطبيق

إنّ التغيُّر أمر واقع وظاهرة إنسانية وكونية عامَّة، وهو من المسلَّمات التي لا تحتاج إلى إقامة البرهان. وهذا التغيير قد يكون بسبب تغيُّر الزمان والمكان، والعرف والعادة، أو تغيُّر مصالح الناس، أو مراعاة الضرورة، أو لتطوُّر الزمن وتنظيماته المستحدثة. فلا شكَّ أنَّ ثمَّة ارتباطًا وثيقًا بين الظروف الاجتماعية والثقافية والعادات، والعلوم والمعارف التقنية من جهة، وبين ما يقبل التغيير من الأحكام الفقهية الاجتهادية، والفُتيا في النوازل من جهة أخرى. ولا يخفى أن أحكامًا اجتهادية متعددة قد بُنيت على معارف العصور المتقدمة، وهي قابلة للتغيير بناء على تغيُّر تلك المعارف وتطوُّر تلك العلوم[1].

وقد تميـّزت الشريعة الإسلاميّة عن بقيّة الشرائع بعدّة ميّزاتٍ تؤهِّلها للبقاء والدوام من جهة، والسعة والمرونة والخصوبة من جهةٍ أخرى. فمقصدها العام هو انتظام أمر الأمّة وحفظها، واستدامة صلاحها بصلاح الإنسان وصلاح ما بين يديه من موجودات. لذا فهي قادرة على الاستجابة لجميع مطالب الحياة الحديثة والتّوفيق بين مستجداتها، لأنَّ الإسلام يقرر القواعد والأسس التي لا يتصور بدونها قيام مجتمع متحضر، ويترك جزئياتها تدور مع تقلبات الزمان، لكي يختار لكل عصر ما يتلاءم مع أوضاعه وظروفه [2].

لذا، لا يمكن أن تقف الشريعة أو تطبيقها عائقًا أمام التقدّم والابتكار، وأمام مصالح

(1) انظر: **فقه النوازل للأقليات المسلمة**، محمد يسري إبراهيم، دار اليسر، مصر، ط1، 2013م، ص225.

(2) انظر: **تغيـر الأحكام في الشريعة الإسلامية**، إسماعيل كوكسال، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2000م، ص118-119.

النّاس، لأن الشريعة في حقيقتها خير كلّها، ومصلحة كلّها، وأينما تكن المصالح الحقيقية فثمّة شرع الله، وأينما كانت الشريعة فثمّة المصالح والمنافع للعباد. ولذلك كان توجيه القرآن الكريم للمسلمين أن يكون شعارهم طلب خيري الدنيا والآخرة، فقال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[1]. والحسنة المطلوبة في الدّنيا يدخل فيها كل ما يحسن وقعه على العباد، من رزق هنيء واسع حلال، وعلم نافع، وعمل صالح، ونحو ذلك، من المطالب الصالحة والمباحة. وحسنة الآخرة هي السلامة من العقوبات، وحصول رضا الله[2].

ومقاصد الشريعة خمسة، كما حدّدها العلماء، هي: حفظ الدين، والنّفس، والعرض، والعقل، والمال. وحفظ الأموال معدود من كليات الشريعة الرّاجعة إلى القسم الضروري، فقد اعتبرت الشريعة حفظ مال الأمّة وتوفيره لها مقصدًا من مقاصدها. وعليه، فإنّ مقاصد التكنولوجيا الماليّة وأدواتها يدل عليها مجيء الشريعة لحفظ نظام الأمّة وتقوية شوكتها وعزّتها، ينتفع به النّاس آحادًا وجماعات في جلب نفع أو دفع ضرر. فالمال جزء من نظام الأمّة، وليس يحفظ نظامها إلا بمراعاة الواقع المعاصر وتطوّراته والمصلحة فيه باختلاف الأزمان والأحوال والدّواعي، وليست هذه التطورات والتغيّرات المستجدة بعيدة عن الشريعة الإسلامية[3].

ولهذا، فإنّ مشروعية وشرعية أدوات التكنولوجيا المالية مستمدة من كونها وسيلة من وسائل المعاملة والخدمة المالية بين الناس في شكلها المعاصر بما يحقّق مصالح النّاس، ويساعد على قضاء حوائجهم المشروعة في الجملة، والمستحبة في الجملة. ويمكن الاستدلال على ذلك بما جاء في الآية الكريمة التي تدل في منطوقها على ابتغاء الرزق وتحصيله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[4]. ووجه الدّلالة أنّ الآية الكريمة تحث على ابتغاء الرزق بشتى صوره عن طريق الضرب في الأرض، وتوظيف

(1) سورة البقرة، الآية 201.

(2) انظر: **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2006م، ص357.

(3) انظر: **مقاصد الشريعة الإسلامية**، محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيق: محمد الحبيب ابن خوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ج2، 2004م، ص569.

(4) سورة المزمّل، جزء من الآية 20.

التـكنولوجيا الماليّـة هـو وسـيلة لتحصيـل المال ونمائـه والحفـاظ عليه[1].

ومن القواعد الشرعية التي يمكن أن يُستدل بها على مشروعيّة استخدام التـكنولوجيا الماليّة ما يأتي:

أولًا: الأصل في المعاملات الإباحة[2]:

يقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3]. فالأصل في التكنولوجيا المالية الإباحـة حتى يدل الدليل على التحريم، أي ما لم تستخدم أدواتها لتحليل ما حرّم الله (المعاملات القائمة على الفائدة (الربا)، الغرر (عدم اليقين)، المعاملات غير الأخلاقية، وأي أنشطة تعتبر ضارة بالمجتمع). فهي عبارة عن وسائل مستحدثة متطوّرة تستخدم لإنجاز الأعمال التقليديّة بطريقة ابتكارية تعود بالنّفع على الإنسان الذي يستخدمها بما أباحه الشرع من العقود والمعاملات.

ثانيًا: الوسائل لها حكم المقاصد (الأمور بمقاصدها):

بالعودة إلى مآلات الأفعـال، فيجب النّـظر إلى ما يـؤول إليه استخدام التكنولوجيا المالية من مصالح ومفاسد. لأنّ المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلّفين بالإقدام أو بالإحجـام إلا بعد نظـره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، من تحقيق المصالح ودرء المفاسد. فإذا رجحت مصلحة في أمر، فمطلوب ويقال إنّه مصلحة. وإذا غلبت جهة المفسدة، فمهروب منه ويقال إنّه مفسدة[4]. وعليه، كان استخدام التكنولوجيا الماليّة من حيث خيار اقتحامها على صنفين: ما ركوبها محمود ومقبول نظرًا لرجحان مصلحتـه على مفسدته في العاجل والآجل بعد أخذ النّظر في العوامل المرافقة له، ومنها ما ركوبها مذموم مرفوض نظرًا لرجحان مفسدته على مصلحته في العاجل أو الآجل، أو في كليهما، مع اعتبار النظر في العوامل الأخرى[5].

(1) انظر: **تفسير التّحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشـور، الدار التّـونسية للنـشر، تونس، د.ط، 1984م، ص286.

(2) انظر: **القواعد الفقهية بين الأصالة التوجيه**، محمد بكر اسماعيل، دار المنار، السعودية، ط1، 1997م، ص108.

(3) سورة الجاثية، الآية 13.

(4) انظر: **الموافقات**، أبو إسحاق الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1997م، ص177.

(5) انظر: **تقنية البلوكشيـــن وتحديات الماليـة الإسلامية**، منير ماهر الشاطر، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1، 2019م، ص21.

ومن المصالح المتحققة من التكنولوجيا المالية الإسلامية أنّها تقدّم فرصًا لاعتماد وتطبيق نموذج المشاركة في المخاطر بدلًا من تحويلها إلى المقترض. وهذا نجده في: نماذج التمويل الجماعي، والتمويل من نظير إلى نظير، والتمويل من مؤسسة مالية إلى مستهلك، والبنوك الرقمية، وكذلك في مجال تكنولوجيا التأمين. ومما تمتاز به من القدرة على إزالة المعلومات غير المتماثلة، والاحتيال، والوضوح في بعض الأحكام والشروط، وتعزيز الثقة بين الأطراف المتقابلة، سواء كانت مؤسسات مالية، أم هيئات تنظيمية، أم عملاء[1].

ثالثًا: المشقّة تجلب التّيسير:

فالأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[2]. فالشريعة الإسلامية لم تقصد في أحكامها العنت والمشقة، فإذا ظهرت مشقة، جلبت التّيسير لرفع المشقة عن المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم[3]. والغاية من التكنولوجيا الماليّة وتطبيقاتها هي اختيار الطرق الممكنة والسبل الميسرة والبعد عن الأساليب التي تكلّف الأفراد وتجلب لهم المشقّة.

صفوة القول وخلاصته أنّه لا يوجد من حيث المبدأ أيّة موانع شرعية تحول دون الانتفاع من إمكانات التكنولوجيا الماليّة؛ فهي وسيلة جديدة لتقديم خدمات ومنتجات مالية ذات طابع ابتكاري تجاوزًا للأنماط التقليدية الماليّة، وهذا فيه تسهيل الوصول إلى المال الحلال وتوسيع استثماره في المجالات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولكن مع هذه المصالح المتحققة، يجب التحوّط أن تكون هذه الوسائل الجديدة المبتكرة في الصناعة الماليّة طريقًا إلى مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية والتحايل على أحكامها؛ وهذا يمثّل تحدّيًا أمام الهيئات الشرعيّة والمؤسسات الدينيّة على تحرير مقاصد وأصول الاستخدام بما يتماشى وظروف المجتمع الإسلامي وخصوصيته، ومنه تحقيق السلامة الدينية التي من شأنها تعزيز مشاعر الارتياح والموثوقيّة في صحة ومقبوليّة تطبيقات التكنولوجيا الماليّة.

---

(1) انظر: **المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا**، أسعد حمود سعدون، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 199، ص572.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية 185.

(3) انظر: **الأشباه والنظائر**، تاج الدين السبكي وعبد الوهاب بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1991م، ص49.

المبحث السادس
التكنولوجيا المالية الإسلامية

التـكنولوجيا الماليّة الإسلامية هي فرع من فروع التكنولوجيا الماليّة التي تركز على تطوير حلول رقمية مبتكرة وتقديم خدمات مالية متوافقـــة مع المبادئ الإسلامية.

أولًا: ماهية التكنولوجيا الماليّة الإسلامية:

تعرّف بأنّها: «جميع تطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتخضع لبيئة تنظيمية ونموذج أعمال، وعقود رقمية مناسبة لها»[1].

ويشمل مفهوم التـكنولوجيا الماليّة الإسلامية منطقًا ينسجم مع الاقتصاد الإسلامي وأدوات التمويل الإسلامي في بعدها الاجتماعي وطابعها الأخلاقي المستمد من الإسلام؛ حيث تتميز بدمج الأخلاق والعدالة في حلول التكنولوجيا الماليّة. ومن الأمثلة التي تعكس حلول التكنولوجيا المالية الإسلامية: منصات الدفع الرقمية التي تتيح المعاملات غير النقدية، ومنصات التمويل الجماعي التي تسهل الاستثمارات المتوافقة، والخدمات الاستشارية الآلية التي تقدم المشورة الاستثمارية القائمة على المبادئ الإسلامية، والحلول القائمة على تقنية سلسلة الكتل التي توفر قدرًا أكبر من الشفافية والأمان في معاملات التمويل الإسلامي[2].

ومن مؤشرات نجاح اعتماد التـكنولوجيا الماليّـة الإسلامية: نمو حجم السوق الإسلامي، وزيادة استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الدّعم الحكومي، سيما في الدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل: ماليزيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية، خاصة في ظل صعود الخدمات المصرفية الإسلامية، والطلب المتزايد من المستهلكين المسلمين على المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تتماشى مع معتقداتهم الدينية وقيمهم الأخلاقية.

(1) Global Landscape of the Islamic Fintech: Opportunities, Challenges and Future Ahead, Hassnian Ali et al, COMSATS Journal of Islamic Finance, Volume 41, Issue 02, 2019, p 30.

(2) Scaling up Investments in Islamic Fintech, Henk Jan Hoogendoorn, Dalal Aassouli, Global Islamic Fintech Report 2022, published by Dinar Standard and Elipse, 2022, p23

ووفقًا لتقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي لعام 2021م، بلغت قيمة معاملات التكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2020م داخل دول منظمة التّعاون الإسلامي 49 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 128 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025م، بمعدل نمو سنوي بنسبة 21٪، وهو توقع نمو أعلى مقارنة بشركات التكنولوجيا المالية التقليدية المتوقع أن تبلغ 15٪ بمعدل نمو سنوي لنفس الفترة[1]. ويُعزى هذا النّمو إلى فجوات التمويل في العالم الحقيقي، والطلب القوي من المستخدميـن، وعنصر الحوكمة البيئية والاجتماعية المتضمن في التمويل الإسلامي[2].

ثانيًا: أوجه الفرق بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية التقليدية:

تختلف التكنولوجيا المالية الإسلامية عن التكنولوجيا المالية التقليدية، ويرجع ذلك أساسًا إلى المبادئ واللوائح المتميزة التي تحكم عملياتهما. ومن الاختلافات الرئيسة ما يأتي[3]:

1 - **الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية**: يجب أن تلتزم منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية عند تصميم وتقديم منتجاتها وخدماتها.

2 - **الجمهور المستهدف**: تـركز التـكنولوجيا المالية الإسلامية على تلبية الاحتياجات المالية المحددة للمجتمع الإسلامي.

3 - **الاعتبارات الأخلاقية**: تعطي التكنولوجيا المالية الإسلامية الأولويـة للاعتبارات الأخلاقية عند تصميم منتجاتها وخدماتها؛ فعلى سبيل المثال، تتجنب الاستثمار في الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع أو البيئة، مثل: التبغ أو القمار أو الأسلحة.

(1) Global Islamic Fintech Report 2022, published by Dinar Standard and Elipses, 2022, p45- 39

(2) https://ethis.co/blog/umar-munshi-the-royal-award-for-islamic-finance-emerging-leader-award, 15 June 2023, 19:30.

(3) Islamic FinTech – An Evolution, or a Revolution, Hamid Rashid, https://finterra.org/2023/05/16/islamic-fintech-an-evolution-or-a-revolution-8 /, 19 June 2023, 19:30.

4 - **الإطار التّـنظيمي**: تخضع التكنولوجيا المالية الإسلامية لمجموعة محددة من الأطر التنظيمية التي تحكم عمليات المؤسسات المالية الإسلامية؛ ويشمل ذلك مجالس الرقابة الشرعية التي تشرف على الامتثال للمبادئ واللوائح الإسلامية، فضلًا عن الهيئات التنظيمية التي تشرف على العمليات الشاملة لمنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

5 - **عروض المنتجـات**: تقدّم منصات التكنولوجيا الماليّة الإسلامية مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني

الوقف والتكنولوجيا الماليّة
في ضوء ثنائيتي المزيّة والرزيّة

تمهيد:

يُسلط هذا الفصل الضوء على العلاقة بين الوقف والتكنولوجيا المالية، مع التركيز على ثنائيتي المزية والرزية التي تُرافق هذه العلاقة. وسيتم تقديم نظرة عامة على الوقف كمفهوم وكأداة للتنمية والتطور الاجتماعي؛ ثم استعراض المزايا التي يمكن أن تُقدمها التكنولوجيا المالية للعالم والوقف، مع التطرق إلى المخاطر والتحديات التي قد تواجه عملية دمج هذه التكنولوجيا في الوقف.

المبحث الأول
مدخل إلى الوقف

لقد ثبت أنّ للوقف سجلًا حافلًا من الأثر النّافع على امتداد التاريخ؛ إذ ينفرد التّاريخ الإسلامي بسبقه الحضاري في مجال الوقف، بما يتضمنّه من قيمة أخلاقية مبنية على الرحمة بالنّاس كافةً، قولًا وفعلًا، شعارًا وتطبيقًا؛ وبما يرسمه من استحقاقات خدماتية انطلاقًا من قيم العطاء والبذل، ونزعة إنسانية ذات أفق تكافلي تعاوني يقوم على الإرفاد (الإعطاء والإعانة).

إنّ للوقف في الإسلام مفهومًا شاملًا وعريضًا؛ تتحرّك في إطاره مجموعة من الدلالات المحورية التي تعكس المصالح التي حثّ عليها الشرع إيجابًا واستحبابًا، والداخل في نطاق الوقف وقدرته وأحواله، وهي:

1 - الوقف شكل من أشكال التعاون على البر.
2 - الوقف شكل من أشكال التكافل الاجتماعي والتعاوني التضامني.
3 - الوقف شكل من أشكال الإنفاق في سبيل الله.
4 - كلّ عمل يحقّق رضوان الله وثوابه.
5 - كل عمل يكون وسيلة للترقي في مراتب أحد الكمالات الآتية: الكمال الفكري، الكمال السّلوكي، الكمال الإبداعي، كمال التعايش الإنساني.
6 - كلّ عمل يكون وسيلة لتحقيق المنافع والمصالح الإنسانية، فللوقف رسالة حضارية، تؤسّس كيانًا وحدويًا إنسانيًا متكاملًا للحفاظ على مصالح المسلمين المشتركة، مهما تباعدت الأزمان وتعاقبت الأجيال.

والجدير بالذكر أنّ الـوقف شبيه بمؤسسة اقتصادية؛ فقد ارتبط كمصدر تمويـــلي بعدة مفاهيم اقتصاديّــة كالادخار والاستثمار والتمويل والاقتصاد والتّـنمية. ويعرّف على ضوء ذلك بأنّه: «تحويل للأموال عن الاستهلاك، واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنـــافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيًا أو فرديًا؛ فهو إذن عملية تجمع بيـن الادخار والاستثمار معًا»[1].

يتوزع الوقف على أغراضه في شكل منافع وخدمات وإيرادات وعوائد؛ لتحقيق مقصديته النفعية، بحيث يستدام الوقف جيلًا بعد جيل. ويكتسب الوقف أهمية متزايدة نظيــر الدّور المهم الذي يلعبه في تفعيل مبدأ المسؤوليّة الاجتماعية، مستمدًّا فعاليته من طبيعتــه الطوعيّة الاختياريـة. فالوقف بمعناه الواسع المطواع من المكتَسبات الإنسانيّة؛ عملية تشاركية وممارسة تمويلية تقـوم على مبادئ تؤسّس للمسؤولية الجماعيـة والتّـنظيم الاجتماعي، وقـوّة داعمة موجّهة نحو الأهداف المنشودة والموضوعية التي تنشد خيرًا أو تنتهي إلى نفع عام، تتضمن توجيهًا واعيًا مقصودًا لعملية التنمية الاجتماعية للجوانب الكمية والكيفيـة في حياة الإنسان، بما يحوزه من رؤوس أموال قارة منتظمة ونامية تدر الرّبح والخـير على الدّوام؛ مما يؤكدّ على الصلة الوثيقة واللّصيقـة بيـن البعد المقاصدي للوقف وفلسفته في رقــي المجتمع وتطوّره.

■ أبعاد الوقف:

يقوم نظام الوقف بتركيز قاعدة المسؤولية الاجتماعية من باب فتح باب المساهمة الخيــرية لمختلف أفراد المجتمع، وتحقيق حدّ الرّفاه ومستوى الكفاية الإنساني لكل أفراد المجتمع، بشكل تراكمي ومستمر، محقِّقًا لمصالح كثيرةٍ، ومنافع متنوعة، من خلال تفاعل متوازن بيـــن مختلف الأبعاد:

1- البعد الأخلاقي

تبنى العلاقات في المجتمعات وتتوثّق بالدّرجة الأولى على أسس معنويـة، وهذه الأسس تقوم عليها علاقات إنسانية تربط بين أجزاء المجتمع الواحد في تراحم وتلاحم؛ فتنمو مع عملية الإنفاق التي يرسخها الوقف قيم الخيـــر والعطاء

(1) **الوقف الإسلامي، تطوّره، إدارته، تنميته**، منذر قحف، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط1، 2000م، ص66.

والتضحية والإخاء، التي بها تتقوّى بُنَى المجتمع وتتماسك روابطه، فيصبح البناء الاجتماعي مَنعَة من التّداعي والسّقوط؛ لارتكازه وقيامه على رصيد غير متناهٍ من القيم والمبادئ المُثلى التي يجسّدها الفرد الصالح في عمارته للأرض.

2- البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للوقف بشكل مباشر على الإنسان، بوصفه جوهر العملية التنموية؛ لذلك «يعتبر الوقف أحد عناصر التنمية الاجتماعية، فهو يقوم على عمليات التغيير الاجتماعي التي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم، مثل: جوانب التعليم، والصحة، والإسكان، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية»[1].

كما يعتبر الوقف من مؤسسات المجتمع المدني التي أسهمت ولا زالت تساهم في تحصين المجتمعات من الدّاخل؛ إذ يعتبر دعامة للتّكافل الاجتماعي، كما يهتم بالعدالة الاجتماعية التي من خلالها يتحقق التوازن بين الطبقات الدنيا والطبقات المالكة للثروة؛ بما يضمن العدل والمساواة.

3- البعد السياسي

تصب فاعلية نظام الوقف في بناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة معًا ضمن إطار تعاوني؛ فالوقف مصدر قوّة للمجتمع بما يحققه من خدمات ويوفّره من احتياجات، كما أنّه مصدر قوة للدّولة بما يخفّفه عنها من الأعباء الخدمية، وبما يوفّره من موارد تحافظ على النّظام العام وتؤدّي إلى أمنه استقراره.

كما يسمح الوقف للعديد من الأنشطة بالتفاعل والمشاركة في عملية التّواصل بين فئات المجتمع من جهة، وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى، عن طريق توفير أجواء مناسبة لحرية الرّأي والمشاركة في النّظام السياسي، وذلك من خلال زيادة التّرابط السياسي وتبادل الرأي ووجهات النظر والشورى في المجتمع. فالوقف، بوصفه شريك اجتماعي واقتصادي، يؤدّي عبر الكثير من المؤسسات والقنوات والأنشطة الخدمية المستقلة إلى توزيع الأدوار بين السلطة والمجتمع المدني (قوى المجتمع)، مما يعطي الحرية السياسية والشّورى مضمونًا اجتماعيًا. فاستقلال

(1) **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2004م، ص41.

الموارد عن طريق الوقف يعطي قوة عضوية لهذه المؤسسات[1].

4- البعد العلمي والثّقافي

يتجلّى هذا البعد في إثراء الحركة العلميَّة ودعمها؛ فللوقف فضل كبير في رعاية الشؤون العلمية والتعليمية من خلال وقف الكتب والكتاتيب والمكتبات والمدارس والجامعات وما يرتبط بها، وفي بقائها واستمرارها على مَرّ العصور. فقد تكفل الوقف بمجانية التّعليم، كما وفّر للمتعلّمين والمعلّمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات وتجهيزات، وخصص لهم منحًا، وللمعلّمين رواتبًا حتى يتفرّغوا للعملية التعليمية، فكثرت المدارس التي تخـرّج طلبة العلم في مجالات علمية مختلفة[2].

5- البعد الاقتصادي

يساهم الوقف، في حالة تطبيقه وحسن استعماله كأحد أدوات التمويل الإسلامي، في تفعيل الدورة الاقتصاديـة للبلد وإنعاشها؛ إذ يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة، من خلال تكفّله بكثير من النّفقات التي تثقل كاهل الدولة. ويتحقّق هذا البعد في السعي إلى التّخفيف من حدة التفاوت الطبقي من خلال التّوزيع العادل للدّخل وسد الفجوة بين الغني والفقير. كما يعمل على «إعادة توزيع المداخيل والثّروات، وتحسين البنية الأساسية للاقتصاد القومي وتوفير القروض لكثير من المشروعات الإنتاجية، كما يرفع من مستوى نوعية القوى العاملة، من حيث القدرة الإنتاجية والتدريب»[3].

المبحث الثاني
الوقف في ضوء النموذج القديم «إدارة واستثمارًا»

بالرّغم مما تشير إليه الخارطة الوقفية في مختلف بلدان العالم الإسلامي من جهود

(1) انظر: **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، سليـم هاني منصور، ص68.

(2) انظر: **دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة**، أحمد عبد العظيم الجمل، دار السّلام للطباعة، مصر، 2007م، ص144-145.

(3) **أثر الوقف في تحقيـق التنمية الماليـة والاقتصاديـة والاجتماعية المستدامة**، رأفت محمد شعبان، المجلّـة القانونية، العدد 7، 2020م، ص217.

في الوعاء الوقفي، إلا أن هذا لا يزال يصحبه بطء في العملية الاستثمارية لأموال الوقف، وتدنّي معدلات كفاءته. وهذه المظاهر وغيرها مما يتصل بالاستثمار الوقفي ما هي إلا انعكاس لواقع العلاقة غير المفعّلة بين التكنولوجيا المالية وإدارة أموال الوقف واستثمارها. هذا ما أفرز سؤالًا محوريًا: **أين مؤسسات الأوقاف من تطور التكنولوجيا الماليّة؟ متى سنشهد النتائج، مقارنة بإيقاع الابتكار التكنولوجي المُتسارع إلى يومنا هذا؟**

والجدير بالذكر أنّ الحاجة الملّحة لاعتماد هذه التقنيات المالية الحديثة إنّما فرضتها الصعوبات والمشاكل المتعلّقة بالغموض حول حجم الأصول الوقفية، وتفاصيلها المتعلّقة بأماكنها وطرق إدارتها وعوائدها وسياسات استثمارها، وسياسات توزيع ريعها وتنميتها وصيانتها. تأتي هذه المشكلات أساسًا من العجز الداخلي لإدارة الوقف نفسه، بالإضافة إلى تساؤلات مثارة حول الجهات المستفيدة من الأوقاف، وأنشطتها، ومقدار العائد على استثمارات الأوقاف في هذه الجهات، وطبيعة إجراءات المساءلة والشفافية لهذه الجهات[1]. هذا الغموض أدى إلى فساد هائل في الأوقاف الحالية، وتوقف الكثير عن إنشاء أوقاف جديدة. لهذه الأسباب وغيرها، يمكن إجمال المشكلات في الآتي:

1 – مشكلة تحصيل وجمع أموال الوقف بالطرق التقليدية، وتدني واضح في دعم الأوقاف والمشاركة في فاعليتها[2].

2 – نقص موارد الأوقاف، وخسارة الكثير من الأصول الوقفية، وتدني الريع الوقفي على الرغم من الأصول الكبيرة للأوقاف في العالم الإسلامي.

3 – تكدّس أموال الوقف، وعدم تحريكها في المجتمع.

4 – عدم سلامة استثمارها وتطويرها وصيانتها؛ الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض العائد من استثمارها بشكل كبير مقارنة بما يناظرها من استثمارات غير وقفية.

(1) انظر: **إحياء نظام الوقف في مصر قراءة في النماذج العالمية**، ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، مركز جون جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية مصر، ص3.

(2) انظر: **الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتنمية**، سامي محمد الصلاحات، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد 28، 2013م، ص5.

5 – عدم استغلال الكثير من الأوقاف، والتّطاول عليها وسرقتها والتلاعب بها، ما جعل من الأوقاف مجالًا للإهمال والتسيب، ومحلًا لضياع الأمانـــة، وتركها نهبًا لواضعي اليـــد من الأشخاص الطبيعيين[1].

6 – عدم كفاءة إدارة الأصول الوقفية، والإفصاح عن أدائها، ومشاكل الاحتيال وخيانة الأمانة[2].

7 –غياب تسجيل الأوقاف، لا سيما في ظل سوء الإدارة المتعلق بطول فترات وإجراءات تسجيلها وتوثيقها؛ إذ لا توجد سجلات معلوماتية تاريخية شاملة لها[3].

8 – غياب الحماية والتوثيـق؛ وهذا ما نراه من احتلال العقارات الوقفية دون إذن قانوني، والاستيلاء عليها.

9 – عدم الكفاءة في إدارة وتشغيل عقارات الوقف في العديد من البلدان الإسلامية.

ومقابل هذه المخاوف والمشاكل التي أدت إلى ما آلت إليه الأوقاف، من إضعافها لحوافز الواقفين لتأسيس أوقاف جديدة، وعدم انتظام التبرعات من معظم الجهات المانحة، أو حتى انسحابها الكامل نتيجة تآكل عامل الثقة؛ ما حتّم على المؤسسة الوقفية أن تبتعد عن النماذج التقليديـة المعهودة في تمويل واستثمار الوقف، وبصورة أوضح تعتمد التكنولوجيا الماليّة كأداة ومنهجية عمل بصورة تتناسب ومتطلّبات الواقع لتكون أكثر فعالية وتأثيرًا وكفاءة، لأنّها توفّـر بلا شك فرصًا لتحسين العمليات، ومزايا تتعلق بالسلامة فيما يتعلق بالحفاظ على الأصول الوقفيـــة للأجيال القادمة.

(1) المرجع السابق، ص5.

(2) Waqf in the 21st Century: The Implementation of Blockchain and Smart Contract Technology, Muhammad Dandy and Tsumma Lazuardini, Journal of International Conference Proceedings, Volume 05, N 01, p 457

(3) انظر: **إحيـاء نظام الوقف في مصر قراءة في النماذج العالميـة**، ريهام خفاجي وعبـد الله عرفان، ورقة منشورة من طرف مركز جون جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية، مصر، ص3.

المبحث الثالث
التكنولوجيا الماليّة نموذج جديد في إدارة واستثمار الأوقاف

المؤسسة الوقفية باعتبارها أنساق اقتصادية اجتماعية ذات طابع خيري تتطوّر وتتقدّم، وتتفاعل مع التغيّرات والمتطلبات والضرورات والفرص التكنولوجيـة في البيئة التي تنشط فيها. وعلى إثر ذلك، تبدو الحاجة ملحة نحو توظيف تقنيات مالية مبتكرة في استثمار الوقف والمحافظة عليه؛ وهذا من شأنه أن يساعد في خلخلة المشاكل التي تواجه الوقف اليوم ويحفز على إرضاء الواقفين والموقوف لهم، ومن ثم تطوير المنتجات والخدمات الوقفية بشكل أكثر إتقانًا ودقـة، مع العمل على زيادة القبول الاجتماعي الذي هو محل الاستهداف الوقفي الدائم.

وتتمثّل أهم الأهداف في التوجّه صوب الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الماليّــة في قطاع الأوقاف في الآتي ذكره:

1 - تطوير أساليب العمل والابتعاد عن الطرق التقليدية في تمويل وتثمير وتوزيع وتسيير الأوقاف بكلف أقل وشكــل أدق، مع صرف غلاتها وتوزيعها على المستحقين بعدالة وكفاءة ضمن نظام تقني يعتمد ويحافظ على التقييم والتحسين المستمر؛ لكسب المثوبة الشرعيـة، ورضا الواقفين والمجتمع[1].

2 - المحافظة على الأموال الوقفية من الهلاك والضياع والابتزاز والإسراف والتّبذير وسوء الاستخدام، وكل صور الاعتداء عليها. ويعتبر هذا الهدف من ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية وهو حفظ المال، وهذا يتطلب عدم تعريضها للمخاطر العالية عند الاستثمار.

3 - تجميع الأوقاف المعطّلة ودفعها إلى الاستثمار مع تنظيم العوائد والمنافع النّاجمة عنها، حيث تساهم التـكنولوجيا الماليّة بشكل كبير على تشغيل الأصول الوقفية المادية والماليّة وتحويلها لحالة من الإنتاجية بدلًا من تخزينها

(1) انظر: **الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتنمية**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد 28، ص9.

بلا قيمة مضافة، وذلك يؤدّي بلا شك إلى زيادة الريع والغلة الوقفية.

4 - تشجيع المؤسسة الوقفية على المنافسة والاستثمار بجذب الواقفين والجهات المانحة، فتطبيق التكنولوجيا المالية يساهم في زيادة ثقة المتبرعين فيها، وزيادة تدفق الموارد والأصول الوقفية.

5 - تعزيز العلاقات وتعضيد العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة والمصلحة (واقفين، مَوقوف لهم، عملاء، وموردين).

6 - تحقيق رضا العملاء والقبول ضمن المسار الوقفي، لا سيما أنّ التكنولوجيا الماليّة قائمة على رضا العميل، وتلبية احتياجاته من خلال تخفيض التكلفة المتوقّعة للخدمة[1].

7 - زيادة فاعلية الأوقاف وتحسين سمعة المؤسسة الوقفية.

8 - هيكل ونظام إدارة وتسيير رقمي حديث للأوقاف بالاعتماد على أحدث التكنولوجيات في استثمار الأوقاف.

9 - تعزيز منظومة سلامة أموال الوقف وحماية الواقفين.

10 - استخدام نموذج وقفي قائم على تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) يساهم في إدارة الأوقاف بكفاءة وفاعلية، والذي يزوّد مؤسسات الوقف بنظام رقمي لتتبع سجل المعاملات وإصدار شهادات الوقف في شكل إلكتروني[2].

11 - تأسيس مؤسسات أوقاف إلكترونية، والتي تعتبر خطوة جريئة وطموحة نحو ممارسة العمل الوقفي عبر الإنترنت، وفي أحدث صوره.

وتأسيسًا على ما سبق، يعدّ توجّه المؤسسات الوقفية صوب التكنولوجيا المالية حتمية وضرورة تمكّنها من تقديم حلول استثمارية وتمويلية في ضوء دمج الاعتبارات الشرعية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. لذا، فإنّ الانتقال الجذري

(1) انظر: **الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتنمية**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد 28، ص5.

(2) Waqf-Based Crowdfunding: A Case Study of Waqf world, Suhaili Alma'amun et al, International Journal of Islamic Economics and Finance Research, Volume 01, Issue 01, 2018, p13.

من النهج التّقليدي لتسيير الوقف إلى النهج التكنولوجي يوصف أنّه أكثر انسجامًا مع عالم التكنولوجيا المالية سريع الحركة، حيث تمثّل آليّة هامة لتطوير قطاع الوقف وزيادة الاستثمارات الوقفية، وتوفير عوائد مالية تحقق أهداف جميع الأطراف.

أولًا: الوقف والتكنولوجيا الماليّة «مكاسب ومحاسن»:

على قدر اتساع العالم التّكنولوجي وازدياده الحضاري، تتطوّر وتترسّخ دعائم تطبيقات التكنولوجيا في كل ميدان من ميادين النّشاط الإنساني؛ ومنه يتزايد الاقتناع بضرورة اعتماد المؤسسات الوقفيّة التكنولوجيا الماليّة لتنفيذ أعمالها وعملياتها، كمُرتكز ومحُدّد لعميات التطوير والتحديث، ممّا يجعل تجاهل المؤسسات الوقفية امتناعًا عن التّعامل مع الواقع ومُتطلّباته أمرًا غير مُتناسب مع الرّغبة في التّعامل مع الإفرازات الإيجابية والمكاسب التي تقدّمها التكنولوجيا الماليّة، والتي من أبرزها ما يأتي:

1- استحداث أشكال وقنوات جديدة لزيادة الأصول الوقفيّة:

تقدّم التكنولوجيا الماليّة منظورًا جديدًا للتّمويل والاستثمار الوقفي؛ من خلال آليات استقطاب واستثمار جديدة، توسيعًا لقدرتها المالية والاستثمارية. ولعلّ من المكاسب التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الوقفية هي عملية خفض دور الوساطة المالية وإضفاء الطابع الديمقراطي في الحصول على التمويل، كمنصات التمويل الجماعي وسلاسل الكتل[1]؛ وتمكين الأفراد والمؤسسات من المساهمة في مبادرات ومشاريع، ممّا يمكّن المؤسسات الوقفية من حشد رأس المال للمشاريع الوقفية.

2- التوسّع والانتشار:

تعتبر تطبيقات التكنولوجيا الماليّة بوابة المؤسّسات الوقفية للتّوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية، والمشاركة في المبادرات العابرة للحدود، والوصول إلى شرائح أكبر من العملاء والجمهور؛ وهذا من شأنه أن يفتح فرصًا للمؤسسات الوقفية لتوسيع

(1) انظر: **مدخل كمّي لقياس القيمة المضافة المتوقّعة عند التّطبيق المحاسبي للتكنولوجيا المالية بهدف التحوط من مخاطرها بالأسواق المالية**، بسنت على أحمد نور الدين، مجلّة البحوث المالية والتجارية، مصر، العدد 3، 2022م، ص140.

نطاق عملياتها، وتعزيز مواردها واستثماراتها[1].

3- كفاءة الأداء التّنظيمي:

وهو وجه من وجوه تحسين الأداء، فمستوى أداء المؤسسات الوقفية مرتبط بشكل إيجابي بمستوى استخدامها لتقنيات التكنولوجيا الماليّة وتحقيقها أهداف حوكمة الوقف، مما يُؤثّر إيجابًا على تنميتها الاستثمارية. ويتم ذلك من خلال تحسين قدرة المؤسسة الوقفية وزيادة قيمتها وتحسين سمعتها، بتوافر المعلومات والبيانات والمخططات المالية للمشروعات الوقفيّة، بدءًا من التبرعات إلى غاية التّنفيذ والإنجاز.

ويتّصل بكفاءة الأداء التنظيمي تعزيز الشفافية وتنوع مصادر الإفصاح في المعاملات الوقفية؛ حيث تعمل هذه التّقنيات (سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات)، على الخفض من عدم تماثل المعلومات والزيادة من شفافيتها؛ وهذا يُمكن أن يقلل من سوء استخدام أصول الوقف، ويحارب الفساد المالي، ويزيد من ثقة الواقف الحالي والمرتقب في مؤسسة الوقف.

4- تقليل التّكاليف:

إن اعتماد التكنولوجيا الماليّة هو الطريقة المثلى لخفض معدّل التكاليف بصورة ملحوظة، من خلال تطوير العمليات والإجراءات؛ مما يؤدّي إلى الحد من تعقيد الروتين الإداري[2]. فنحن أمام تعاملات تتميّز بالحريّة الخالية من القيود التوثيقية الورقية على أقل تقدير، والتي تمثّل القيد الأكثر عرقلة لحركة الأعمال وانتقالها، سواء محليًا أم عالميًا؛ والاستغناء عن الخطوات الثانوية التي تعطل فعالية الخدمة والمنتج.

5- السرعة في إتمام المعاملات الوقفية:

يقصد بذلك أن تكون للمؤسسة الوقفية القدرة التامة على تقديم الخدمة في الوقت الذي يناسب العميل (سواء أكان واقفًا أم موقفًا له)؛ لأنّ السّرعة في الإنجاز ترضي

(1) MII Islamic Fintech and SDGS, Hamid Rashid, https://finterra.org/2023/06/14/mii-islamic-fintech-and-sdgs/, 02 August 2023, 18:30 .

(2) انظر: **الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتّنمية**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة الشريعة والدّراسات الإسلامية، العدد 28، ص17.

جميع الأطراف[1]. وعامل السرعة إنّما يتحقق لأنّها تتجاوز الإجراءات البيروقراطية التي يمكن أن تتصف بها عمليات الوقف بين الدوائر الرسمية، مما يجعلها تتصف بالبطء أو التعقيد؛ في حين توفر التكنولوجيا الماليّة أنظمة إلكترونية يتم فيها إتمام الإجراءات عبرها، حيث يتواصل فيها الواقفون أو القائمون على الوقف مباشرة مع الجهات المعنية، فضلًا عن تبسيط الإجراءات واختصارها للحفاظ على الوقت والجهد والتكاليف اللازمة.

6- كسب مصداقية العملاء:

أي أن تتحقق للمؤسسة الوقفية مصداقية وموثوقية بين عملائها وكافة شرائح المجتمع، وخصوصًا الواقفين والمتبرّعين من خلال رفع مستوى الشفافية والدّقة، مما يؤدّي إلى التّقليل من الأخطاء.

7- وجود نظم فاعلة لإدارة المخاطر:

من الواضح أنّ لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في التكنولوجيا الماليّة؛ حيث تترتب عليها ميزة هائلة تتمثّل في تحديد المخاطر المحتملة لاستثمارات الوقف التي قد تأتي بخسائر. وعلى الرغم من أنّ تقنيات التكنولوجيا المالية لا يمكنها منع مثل هذه المخاطر تمامًا، إلا أنها تستطيع تحديد تلك المخاطر في مراحل مبكّرة بالاعتماد على برامج وإستراتيجيات من شأنها تقييم المخاطر المحتملة وتقليلها.

وعليه، يمكن القول أنّ محور عملية التحديث التّكنولوجي لقطاع الوقف القائم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الماليّة في إدارة واستثمار الأصول الوقفية يُفضي إلى مردود أعلى ويجلب الأمل لبعثها وتنميتها.

ثانيًا: الوقف والتكنولوجيا الماليّة» مخاطر ومخاوف«:

على الرغم من الإقرار بالمكاسب التي تقدِّمها التكنولوجيا المالية، فإنّه هناك دومًا ثمنٌ ينبغي سداده مقابل تبنِّيها؛ لأنّ كل ابتكارٍ يخلِّف آثارًا مؤذيةً لا سبيلَ لفصلها عن الآثار المحبَّبة. وهناك إجماع أنّ المخاطر المالية، ومخاطر الأمن السيبراني،

(1) انظر: **الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتّنمية**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة الشريعة والدّراسات الإسلامية، العدد 28، ص21.

والمخاطر التّشغيلية والقانونية هي بين المخـاطر الأكثر تعقيدًا وغموضًا؛ كونها تشكّل تهديدًا للموارد والقيم والأهداف، مما يؤدّي إلى خسائر مالية أو اضطراب في الخدمات أو العمليات الماليّة، أو ضرر بسمعة المؤسسات.

ومن هـذه المخاطر ما يأتي:

أ) المخاطر الماليّة

هناك مشاكل متعلقة بطبيعة الأنشطة المالية[1]:

1 - المخاطر التي تنجم عن تقلبات الدورة الاقتصادية وزيادة التركيز في بعض قطاعات السوق.

2 - مخاطر زيادة ائتمان التكنولوجيا الماليّة: وهو الخطر الناتج عن تقديم الائتمان أو الإقراض أو الاقتراض باستخدام منصات التكنولوجيا المالية، مثل: الإقراض من النظير إلى النظير، ومنصات التمويل الجماعي، مما يسبب ضعف معايير الإقراض، كما يمكن أن تؤدي إلى مخاطر نظامية[2].

3 - مخاطر الطرف الثالث: وهو الخطر الناشئ عن تفويض البنك لطرف ثالث يتمثّل في شركات التـكنولوجيا المالية لتقديم خدمات ومعاملات باستخدام بيانات البنك نيابة عن العملاء[3].

ب) المخاطر السيبرانية

إنّ المخاطر السيبرانية هي أكثر المخاطر المرتبطـة بتقنيات التكنولوجيا الماليّة والإنتـرنت والتطبيقات المختلفة. هي مخاطر تتعلّق بنظام الأمان التكنولوجي وإمكانية اختراقـه، والجرائم المتعلّقة باختراق البيانات الشخصية للمؤسسات والأفراد وسرقتها، وأيضًا تهديد البنيـة التحتية المعلوماتيـة للأنظمة والشبكات الحيويـة. ومن أمثلة انخفاض الأمان: الأفعال الإجرامية النّاشئة عن هجمات القرصنة الإلكترونية، التي تحاول الوصول غير المشروع، أو تعطيل، أو منع، أو تدمير موارد النظم المعلوماتية، أو المعلومات نفسها، والتّحايل الإلكتروني، والابتزاز السيبراني،

(1) انظر: **نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية**، لمياء عماني ووفاء حمدوش، مجلّة العـلوم الإداريـة والمالية، الجـزائر، العدد 1، 2017م، ص397.

(2) Fintech and Financial Stability Potential Influence of FinTech on Financial Stability, Risks and Benefits, Milena Vučinić, Journal of Central Banking Theory and Practice, issue 2, 2020, p. 55.

(3) المرجع السابق، ص 54.

وسرقة البيانات المخزّنة في نظم الحواسيب، والتزوير عن طريق تعديل البيانات المخزونة في البرمجيات، والاستيلاء على الأرصدة المالية وتحويل البيانات المالية[1].

الواضح أن الخطر السيبراني يشكّل تهديدًا للاستقرار المالي، وأي هجمة ناجحة على مؤسسة كبرى أو نظام أساسي أو خدمة يستخدمها الكثيرون يمكن أن تنتشر تداعياتها سريعًا، مما قد يؤدي إلى خسائر، ويؤثر سلبًا على ثقة العملاء في هذه الخدمات.

كما يتصل بالخطر السيبراني **مخاطر الخصوصية وأمـن البيانات**، حيث تثير السرية وموثوقية وأمن التكنولوجيا المالية قلق للمستخدمين من الوصول إلى المعلومات الشخصية وإساءة استخدامها، مما قد يلحق الضرر بهم[2].

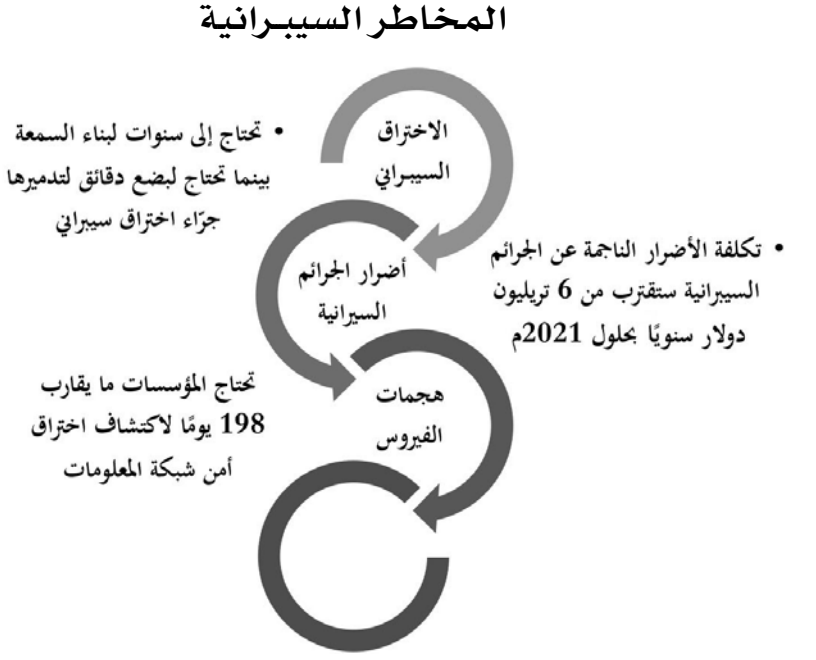

الشكل رقم (12) المخاطر السيبرانية، من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المصدر[3]

(1) Cyber-crime, securities markets and systemic risk, Rohini Tendulkar, IOSCO Research Department, 2013, p 06-07

(2) انظر: **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، فريد حبيب ليان، ص57.

(3) انظر: **ثورة المعرفـة**، طلال أبو غزالة، ص133.

ت) المخاطر التشغيليّة

ترتبط هذه المخاطر بالأهداف التّنفيذية والجزئيـة للتكنولوجيا الماليّة. نظرًا لأنّ هذه التكنولوجيا مستجدة في عالم الاستثمار، فضلًا عن قطاع الأوقاف، فإنّ تطبيقها يتسم بالتعقيد التكنولوجي والاستثماري والتنظيمي. ومع انتشار أنظمة التّداول الإلكتروني وزيادة سرعات الاتصال ومعدّل تنفيذ المعاملات والخدمات في بيئة الأعمال الإلكترونية بشكل يتجاوز بكثير معدل الخدمات والمعاملات التي تحدث في بيئة أعمال تقليدية نشأت صعوبات في القدرة على التكيف معها، مما يعرض المؤسسات لمخاطر غير مقبولـة[1]. وعليه، فإنّ عدم وجود نفس مستوى الوعي حول التكنولوجيا المالية ونقص الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية في العمليات يشكل أكبر المخاوف لتطبيقات التكنولوجيا الماليـة.

ث) المخاطر القانونية

من المعروف أن الطابع المبتكر لأنشطة التكنولوجيا المالية وعدم تكييف أطرها القانونية يؤدي إلى مخاطر قانونية على مستعملي هذه الخدمات، خاصة فيما يتعلّق بمشكلة التعاقدات البنكية والإلكترونية، ومشكلة الإثبات في تقنية سلسلة الكتل والعمولات المشفّرة، بالإضافة إلى مشاكل العمليات غير القانونية كغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتجارة المخدّرات، والسلاح وتهريب البشر؛ مما يهدد السلم المجتمعي ويضر بمصالح الأفراد[2].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أنّ للتكنولوجيا المالية فجوات وثغرات، وهذه من مسلمات خبراء التقنية والمالية، فعنصر الخطر مرافق لسائر أنشطة السلوك الإنساني وغير منفك عنها. فضلًا عن ذلك، فإنّ المخاطر التي تحيق بالمؤسسات الوقفية هي حالها كحال المؤسسات المالية والبنكيـة، لأن الأوقاف بكل بساطة أصول مادية وريع متدفق، حيث تـؤدّي هذه المخاطر إلى تعطيل الخدمات المالية، مما ينعكس سلبًا على الاستثمار الوقفي والريع الوقفي.

---

(1) انظر: **مدخل كمّي لقياس القيمة المضافـة المتوقّعة عند التطبيق المحاسبي للتـكنولوجيا المالية**، بسنت على أحمد نـور الدّين، مجلّة البحوث المـالية والتّجارية، مصر، العدد 3، ص140.

(2) انظر: **النّقود والبنوك الإلكترونية في ظل التّقنيات الحديثة**، مصطفى يوسف كافي، دار رسلان، سوريا، ط1، 2011م، ص88.

ثالثًا: الوقف والتكنولوجيا المالية «تحدّيات وعقبات»:

تعترض المؤسسات الوقفية تحدّيات وعقبات تقف في طريق اكتمال المنفعة واقتناص الفرص بموازاة هذا التحديث اللاّفت باعتماد التكنولوجيا الماليّة، بوصفها أحد العوامل المحفّزة للحقبة القادمة. لذا، لا يمكن للمؤسسات الوقفية أن تستفيد من هذه النُّظم التقنيـة الناشئة لتعزيز نشاطها الوقفي وتنمية أصولها في حال اعتـرضت طريق تشغيلها هذه التحدّيات. وأبرزها ما يأتي:

1 - تحدّي البنية التّحتية التقنية والرقمية:

إنّ عملية التحوّل من الصورة التقليدية إلى الصورة الحديثة كضرورة يمليها الواقع تحتاج إلى تهيئة المناخ التّــقني والرّقمي للمجتمع ككل، والاعتراف بأنَّ البنية التحتية الحالية والنظم القديمة غير صالحةٍ وتحتاج إلى استبدال. وفي كثيرٍ من الأحيان، تكون غير ملائمة لتطبيقات التكنولوجيا المالية الحديثة. إذ لا تستطيع المؤسسات الوقفية البدء في استخدام التقنيات الماليّة الحديثة ما لم تكن البنية التحتية التقنيــة والرقمية مؤهلة لذلك، وإلا، ما هي الفائدة للمؤسسات الوقفية التي تستخدم التقنيات المالية في المعاملات في بلد ما والأجهزة المتطوّرة غير متاحة، وخدمة الإنتــرنت غير متوفرة في ذلك البلد في معظم مناطقه[1].

2 - تحدّي الأطر التنظيمية:

تعدّ القدرة على إيجاد أطر تنظيمية وأطر حوكمة راسخة وتطبيقها من التحدّيات التي تعترض طريق المؤسسات الوقفية التي تسعى إلى قدرات قوية في مجال التكنولوجيا المالية، لا سيما أنّها لا زالت تعتمد على المنهجيات التقليديـة. ويتصل بهذا التحدّي، التكاليف المرتفعة للتشغيل، والاندماج، وإبدال الأنظمة الحالية بالأنظمة المستقبلية، بالإضافة إلى تكاليف صيانتها ومراقبتها ومتابعتها، وتدريب العاملين عليها لفهمها والتعامل معها، حيث يعتبر هذا كله أحد العوائق لتبني الأنظمة الجديدة المبنية على التكنولوجيا الماليـة، وهو أحد تخوفات المؤسسات الوقفية

(1) Implementing the Blockchain Technology in Islamic Financial Industry: Opportunities andChallenges, Omar Alaeddin et al, Journal of Information Technology Management, Volume 13, Issue 03, 2021, p 105.

تجاه هذا الوافد الجديد[1].

3 - تحدّي البناء القانوني:

النظامُ القانوني والتشريعات الحكومية ذات الصلة لا تؤدِّي سوى دور المستجيب على مستوى العالَم كله تقريبًا أمام الابتكارات التكنولوجية، وتشقُّ النُّظُم القانونية طريقَها بصعوبةٍ كي تكون على السرعة نفسها[2]. لذا، تعد مشكلة الفراغ التّشريعي تحدّيًا في عملية تطبيق التكنولوجيا الماليّة في ظل غياب أدوات قانونية شاملة تعلي الإيجابيات وتطوي السلبيات، فلا يزال يسود منطق التشريعات المبتكرة والحلول والتدابير الجزئية بدل الحلول الشاملة.

4 - تحدّي عدم الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية:

لا زالت بعض القضايا المتعلّقة بأدوات التكنولوجيا المالية محل نقاش وعلى طاولة أهل الاختصاص من ذوي العلم الشرعي حول مدى اتساقها تمامًا بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية. فعدم وضوح بعض الجوانب الفنية والتّقنية لبعض التطبيقات، مثل: العملات الرقمية، والعقود الذكيّة، وسلاسل الكتل، ينبني عليه عدم وضوح واستقرار في التصوّرات الشرعية؛ وهذا ما يؤدّي إلى ضعف وقصور التّنظير الفقهي في الإجابة عن كثير الإشكالات التي تتعلق بأدوات التكنولوجيا المالية، الأمر الذي أورث ولا يزال في الآفاق اضطرابًا وتضاربًا في الآراء.

5 - تحدّي عدم وجود إطارات بشرية مؤهلة تقنيًّا:

يتصدّر الافتقار إلى المهارات قائمة التحدّيات، إذ يتّصل بهذا التحدّي وجود مخاطر لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية، مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة، خاصة في ظل ضعف الكوادر البشريـة المدرّبة في حقل المعرفة التّقنية وسلامة التّعامل مع متطلّباتها[3]، فإذا كانت ضعيفة فهي تكون في الغالب أقل موثوقية؛ لذلك يعد الافتقار إلى الدراية والمهارات واحدًا من أبرز عوائق انتشار وتنامي التكنـولوجيا المالية، ومنه عدم إدراك الإمكانات والفرص التي تتيحها.

---

(1) انظر: **تقنية البلوك شين وتحديات المالية الإسلامية**، منير ماهر الشاطر، مجلّة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، العدد 1، ص26.

(2) انظر: **الكون الرقمي (الثورة العالمية في الاتّصالات)**، ضياء ورّاد، ص37.

(3) انظر: **النّـقود والبنوك الإلكتـرونية في ظل التّـقنيات الحديثة**، مصطفى يوسف كافي، ص70.

6 - تحدّي غياب ثقافة التكنولوجيا المالية وقبولها:

يتعلق هذا التحدّي بضحالة الوعي بأهميّة الاستخدام الأمثل والقيّم للتكنولوجيا الماليـة، واستثمارها بطريقة ذكية وآمنة، والحماية من مخاطرها. فإذا لم تتوافـر الثقافة الصحيحة والمعلومات المتاحة حول تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطويـر إدارة الوقف واستدامة موارده، فمن غير المحتمل أن تنجح المؤسسات الوقفية في تحقيق التكامل؛ علمًا أنّ العمل على تحقيق التكامل بين التكنولوجيا المالية والنشاط الوقفي ليس سهلًا بسبب الحاجة إلى خبـرة في المجالين المالي والتكنولوجي من جهة، وخبرة في المجال الوقفي من جهة أخرى.

إنّ إيراد ما تقدّم كان القصد منه بيان أنّ هذه التحدّيات تُـظهر صعوبات مختلفـة للتطبيق الأمثل للتكنولوجيا المالية في تطوير استثمارات أموال الوقف والحفاظ عليها. وهذا يعني أنّه في ضوء جسامة هذه التّحديات، فإنّ تطبيق التكنولوجيا المالية يحتاج إلى فترة زمنية لكي يتحقّق على أرض الواقع؛ الأمر الذي يتطلّب بناء خطط ورؤى جديدة. وهو بناء يحتاج إلى وقت طويل لكي يكون راسخًا، كما يحتاج إلى خطوات متأنيّة ومدروسة. لذا، فإنّ تحقّق الاستفادة من التـكنولوجيا الماليّة في المؤسّسات الوقفيّـة لا يمكن أن يُنجز من دون إستراتيجية واضحة منبثقـة من دراسة الواقع القائم ومشكلاته قبل المباشرة في الانتقال من نماذج الأعمال التقليدية إلى نماذج أعمال قائمة على التكنولوجيا الماليةّ، بهدف الوقوف على مدى إمكانية تحقـق أفضل الخدمات في ضوء أفضل الإمكانات.

رابعًا: الوقف والتكنولوجيا الماليّة «مُمكّنات ومُفعّلات»:

إنّ التكنولوجيا الماليّة على أصولها هي صراع دائم لاقتناص الفرص وتطويرها من خلال وضعها موضع التنفيذ أو التطبيق على أرض الواقع، وهذا يحتاج إلى تأمين مُمكِّنات فعالة من شأنها أن تُعزز استغراق التكنولوجيا المالية في قطاع الوقف، وبناء قدرة ديناميكية للمساعدة في تسخير فوائدها مع التخفيف من مخاطرها. وتتمثّل هذه الممكنات والمفعّلات في الآتي ذكره:

1. **تعزيز بيئة تمكينية للتكنولوجيا المالية:**

وهذا يشمل النظم والبنية التقنية والتنظيمية:

أ. **البنيان التقني**: إنّ الإمكانات تخلق النيّات، لذلك تشير صفة التكنولوجيا إلى البنية الأساسية العالمية للحاسبات وتكنولوجيات الاتصالات والشّبكات لتوجيه إدخال وتكامل التّقنيات الجديدة. فإذا كانت هذه البنية التحتية جيدة، فإنه يصبح من الأسهل للتكنولوجيا المالية أن تكون جيدة بما يكفي، أي أن توفّر بديلًا مغريًا للنّظم التقليدية في المؤسسات الوقفية[1].

ب. **البنيان التنظيمي**: إنّ توظيف التكنولوجيا المالية يحتاج إلى إحداث تغييرات جوهرية في البنية التّحتية، في الهيكل والمسار التنظيمي للمؤسسات الوقفية، والانتقال إلى التنظيم المصفوفي ليتم دمج التقنيات المالية الحديثة بإستراتيجياتها التقليدية، مع تحديث إجراءات العمل بها بما يتماشى مع التطوّرات التكنولوجية المتجددة[2]. بالإضافة إلى ذلك، فالتكنولوجيا المالية تعمل ضمن الأطر التنظيمية الأوسع للصناعة المالية؛ لذا يجب على السلطات والهيئات المختصة مواصلة تعزيز وصقل اللوائح الواضحة التي تعالج الجوانب الفريدة للتكنولوجيا المالية في قطاع الوقف، لضمان الحفاظ على حماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الاستقرار المالي الوقفي. كما يجب أن تغطي اللوائح مجالات، مثل: التمويل الجماعي، والإقراض من نظير إلى نظير، والمحافظ الرقمية، والخدمات الاستشارية الآلية، والحلول القائمة على سلاسل الكتل في سياق التمويل الإسلامي[3]؛ لتوفّر هذه المبادئ التوجيهية الواضحة اليقين للمؤسسات الوقفية، وتشجع المشارك، وتسهل تطوير عروض التكنولوجيا المالية الإسلامية المبتكرة في بيئة حيّة وخاضعة للحوكمة الشرعية مشفوعة بالضمانات المناسبة. وفي نفس الوقت، تكون بمثابة وسيلة للجودة وضمان لموثوقية المعاملات واستمرار

(1) انظر: **التجارة الإلكترونية**، إبراهيم العيسوي، المكتبة المصرية، مصر، ط1، 2003م، ص19.

(2) انظر: **التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة**، مصطفى يوسف كافي، دار مؤسسة رسلان، سوريا، ط1، 2009م، ص218.

(3) MII Islamic Fintech and SDGS , Hamid Rashid, https://finterra.org/2023/06/14/mii-islamic-fintech-and-sdgs/ , 23 June 2023, 09:15.

مصداقيتها وتقديمها قيمة مضافة في القطاع الوقفي.

2. تعزيز النظام القانوني التّشريعي:

لا يخفى أنّ توافر البناء القانوني والتشريعي أمر مهم لتطبيقات التكنولوجيا المالية، واستقرار المعاملات وشيوع الثّقة بين الأطراف الداخلة فيها. فالنّظام القانوني للتكنولوجيا الماليّة يستدعي مسحًا تشريعيًا للنظر في مدى تغطية تشريعات التكنولوجيا المالية لواقع التّطبيق؛ وهذا لا يتحقق إلا من خلال[1]:

أ) تحديد المسؤولية والحدود القانونية للعقود والمعاملات الماليّة الإلكترونية. فكيف يكون تشريع التكنولوجيا الماليّة ذو فاعلية وملائمة إذا لم يكن النّظام القانوني يعترف مثلًا بالحماية الجنائية للمعلومات من أخطار جرائم الحاسوب والإنترنت، أو كان النظام القانوني لا يقبل حجية الوسائل الإلكترونية ولا يعترف بمستخرجات الحاسوب كأدلة في الإثبات[2].

ب) وضع الأطر القانونية والرّقابية التي تضمن سلامة العمليات والخدمات المالية عبر الوسائط الإلكترونية، وأمن المتعاملين بها، وخصوصية البيانات والمعلومات وحمايتها من الاختراق والانتهاك[3].

ت) التوحيد والمواءمة بين النص القانوني والنص الشرعي، إذ هناك حاجة إلى توحيد ومواءمة اللوائح والامتثال للشريعة والممارسات المالية.

ث) ضمان الامتثال للطبيعة العالمية للتكنولوجيا الماليّة، وما تستدعيه من توافق أو تنسيق دولي في المسائل التشريعية والقانونية.

3. التأطير والتكييف الشّرعي:

هو مضخة لإسباغ الشّرعية الدينية على تقنيات التكنولوجيا المالية من خلال

(1) انظر: **التّجارة الإلكترونية**، إبراهيم العيسوي، ص95.

(2) انظر: **التجارة الإلكترونية**، سعد غالب ياسين وبشير عباس العلاق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009م، ص118.

(3) انظر: **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي**، وائل الدبيسي، ص31.

الامتثال لمبادئ الشريعـــة وأحكامها[1]. وهي من المُمَكّـِنات التي تتجاوز المؤسسة الوقفية إلى المؤسسة الشرعيـة (الدينية) للنّظر في مدى التزام هذا الوافد الجديد في المعاملات والخدمات المالية بحدود شريعتنا، وضمان أنها ملتزمة بها. وهذا من شأنه تحقيق الرضا المعنوي لمختلف الأطراف ذات العلاقة لمسايرة المعاملات لمقتضيات الشريعة والشعور بالاطمئنان للتعامل مع الجهات الوقفية كونها جهات محل ثقـة. والهدف من التأطير الشرعي للتكنولوجيا المالية هو تحقيق معادلة التكنولوجيا الماليّة على منهج الشريعة بصُوَر تتجدد وقيم تبقى.

4. تطوير الكفاءة الأدائية المتسقة مع التكنولوجيا المالية:

رأس المال البشري يعتبر أكثر الأصول أهميّـــةً، وأساس نجاح أي مؤسسة للتغلب على الفجوة التقنية، خاصة فجوة تكنولوجيا المالية[2]. فالقـــدرات البشريـــة تُعـــد بمثابة «الرابط» الذي يجمـع بن ركائز التـكنولوجيا الماليّة، وهـي: البنية التحتية الرقمية، والمنصات الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، والمهارات الرقميـــة، بهدف خلق مناخ من الثقة والتمكين، وبيئة عمل أكثر إنتاجية.

لذلك، يجب التركيز على تطوير قوى عاملة ماهرة في مجال التـكنولوجيا الماليّة، والحرص على بناء مجموعة من القدرات من ذوي الخبـــرة في كل من التمويل الإسلامي والتـكنولوجيا المالية؛ لدفع الابتكار والحفاظ على الميزة التنافسية للمؤسسات الوقفيـة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البرامج التعليمية والمبادرات التّدريبية والتّعاون بين المؤسسات الماليّة والوقفية والأوساط الأكاديمية.

5. تعزيز التّوعية والتّـثقيف:

هناك حاجة إلى تحسين الوعي في فهم التكنولوجيا المالية بيـن أصحاب المصلحة من مؤسسات الأوقاف، والمستثمرين والشركات، وزيادة التّثقيف حول إمكانات وفوائد التكنولوجيا الماليّة في تطوير قطاع الوقف. ويشمل ذلك: إطلاق

(1) انظر: **الإدارة الإستـــراتيجية في البنوك الإسلامية**، عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنميّة، السعودية، ط1، 2004م، ص177.

(2) MDEC Islamic Fintech Report,2020 , P 15.

حملات توعية، وبرامج تدريب وورش العمل ومؤتمرات ومبادرات بحثية، وإنشاء موارد تعليمية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة لتعريف الجمهور بالتكنولوجيا الماليّة وأدواتها، مع توصيف واضح لخدماتها والفوائد والمخاطر المرتبطة بها وتداعيتها على قطاع الوقف، مما يساعد في بناء الثقة وزيادة تبني هذا السبيل وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

6. تفعيل التّعاون والشراكات:

إنّ علاقة مؤسسة الوقف بمختلف الجهات الفاعلة والمتفاعلة على جانب كبير من الأهمية في تطبيق التكنولوجيا الماليّة. فهذا المعيار يقتضي أن تعمل مختلف الأطراف والجهات الفاعلة ضمن إطار تعاوني موسّع قائم على تكامل الأدوار من خلال تحديد أقطابها، محليًا ودوليًا، وبيان المنافع المتبادلة معهم، وطرق التنفيذ والمتابعة والتطوير[1]. ويوضح الشكل الآتي بعضًا من هؤلاء الممثّلين والأدوار التي يمكن أن يلعبوها في هذا المجال الحيوي:

الشكل رقم (13): الممثلون والأدوار، من إعداد الباحثتين

(1) انظر: **أسس العلاقات العامة بين النظرية والتّطبيق**، جردات عبد النّاصر أحمد والشامي لبنان هاتف، دار اليازوري العلمية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2009م، ص165.

ومن شأن هذه الشّراكات المتعدّدة أن تخلق علاقة عمل دائمة وموثوقة من خلال تشاطر المـوارد والمسؤوليات والمنافع والمخاطر، كشركاء في سبيل تحقيق أهداف التكنولوجيا المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ النّهج الأكثر تفضيلًا لاعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في المؤسسات الوقفية يمكن أن يتحقق من خلال ثلاث إستراتيجيات:

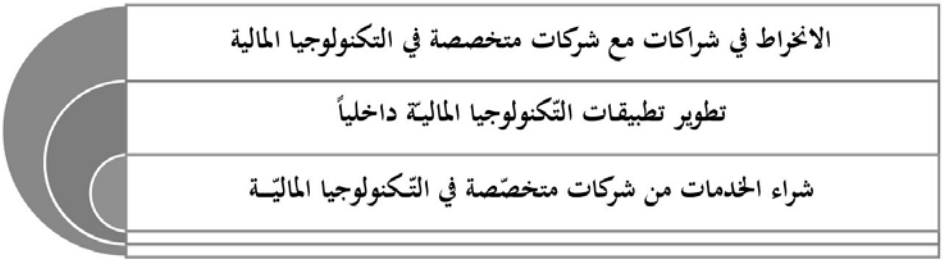

الشكل رقم (14): إستراتيجيات انخراط المؤسسة الوقفية في التكنولوجيا المالية، من إعداد الباحثتين

7 – تأمين منظومة للأمن السيبراني وإدارة المخاطر:

إنّ المؤسسات التي تدمج إجراءات الأمن السيبراني الرئيسة في جهود التحّول التكنولوجي وتطبق ممارسات تشغيلية قوية للأمن السيبراني في جميع أنحاء المؤسسة هي أكثر عرضة بستة أضعاف لتجربة تحولات رقمية أكثر فعالية من تلك التي لا تفعل كليهما[1]؛ فمثلما تـــؤمِّن المؤسسات الوقفية أصولها المادية، عليها أيضًا تأمين أصولها الرقمية وحماية أنظمتها من أي اختراق من خلال[2]:

أ) اعتماد أمن الفضاء السيبـراني من خلال تبسيط الدفاع الرقمي بين الأفراد والعمليات والتقنيات.

ب) مراقبة المخاطر السيبرانية الـتي يمكن أن تـظهر مع زيادة أنشطة التـكنولوجيا المالية في مؤسسات الوقف.

(1) https://www.accenture.com/us-en/insights/security/state-cybersecurity, 20 July 2023, 16:35.

(2) Collaboration Between Islamic Finance Incumbents And Islamic Fintech Challengers, Ashar Nazim Global Islamic Fintech Report 2022, Dinar Standard and Elipses2022, p.25

ت) اعتماد نظام معلوماتي آمن، باستخدام أدوات ووسائل التشفير لضمان سرية المعلومات والاتصالات، للحفاظ على ثقة العملاء والامتثال للمتطلّبات التنظيمية.

ث) صيانة الشبكات وتحديث البرمجيات وإنفاذ عملية «نظافة سيبرانية» قوية من خلال تجنيد هيئاتها التشغيلية والتنظيمية لتكون كافية للاستجابة بسرعة للهجمات الإلكترونية والمخاطر التّقنية، واكتشاف الأنشطة المشبوهة والأنماط غير المعتادة.

8 - التحوّل المتدرّج للنماذج التشغيلية إلى نماذج تقنية:

يُمكن القول أنَّ العديد من الأمثلة لتطوير الجانب التطبيقي التشغيلي تأخذ منحًى تصاعديًا، أي القيام بأمر واحد والبناء عليه، وتوسيع نطاق النجاح من خلال مزيدٍ من التطوير إلى حَدٍّ ما؛ هذا النّهج هو أقرب إلى المنهجية الرشيقة لتطوير التطبيق والممارسة بدلًا من منهجية الشلال التقليدية[1].

وهو أمر يتطلّب إدخال تغييرات مرحلية في النسيج التنظيمي للمؤسسات الوقفية لاستيعاب تطبيقات التكنولوجيا المالية وخدماتها تدريجيًا بطريقة تحد وتقلل من مقاومة التغيير؛ كما يمكن لكل مؤسسة وقفية على حدتها استخدام نظم معتمدة على التكنولوجيا المالية لبناء الثقة في حلولها المحليّة، وذلك من خلال إشراك منظومات غير حكومية وأطراف موضع الثّقة في عمليتي التطوير والتّنفيذ، بالإضافة إلى تقديم هياكل مستحدثة مصمّمة خصيصًا لسد هذه الفجوة الرقميّة.

9 - قياس الأثر والإبلاغ عنه:

يمكن لأطر قياس الأثر والإبلاغ الموحدة الخاصة بالتكنولوجيا المالية أن تعزز الشفافية والمساءلة في قطاع الوقف، ممّا يمكن أن يوفر لأصحاب المصلحة معلومات موثوقة حول تأثير التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الوقف، إدارة وتمويلًا واستثمارًا، ويكون ذلك من خلال:

أ) تركيز المؤسسات الوقفية على تحليل مجالات الممارسة وتطبيقاتها، مثل: مراعاة ائتمان التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية والذكاء الاصطناعي...

(1) انظر: **الإدارة الإستراتيجية لنظم المعلومات**، هاني بن افتخار، ص69.

إلخ؛ ممّا يؤدّي بهذا العمل إلى فهم أفضل للفوائد والمخاطر التّـي قد تشكلها التكنولوجيا المالية، وهو جزء من حوار مستمر بين أصحاب المصلحة.

ب) تحليل آثار الاستقرار المالي للتكنولوجيا الماليّة في المؤسسات الوقفية؛ إذ إنَّ تقييم ما إذا كان وكيف يمكن أن تؤثر التـكنولوجيا الماليّة على قابلية المؤسسات الوقفية للحل وتخطيط القرار وتنفيذه، كما يساعد تقييم القطاع المالي الوقفي في إثراء المناقشات المستقبليـة حول موضوع التمويل المالي.

وبناءً على ما تمّ بيانه، إنّه بات من الموقن أنّ التكنولوجيا الماليّة هي أحد العوامل المحفزة في تطوير الأوقاف وتحديث أساليب عملها في حال تمّ استغلالها على النّحو الصحيح، ومع ذلك فإنّ الحصول على نتيجة إيجابية في قطاع الوقف إدارة واستثمارًا لا يحدث على هيئة قفزة واحدة؛ بل على سلسلة من القفزات في ضوء مجموعة من التغييرات التنظيمية والقانونية المتزايدة تدريجيًا، والتي تتضافر معا لتمهد الطريق أمام التكنولوجيا الماليّة من أجل تقديم أوقاف آمنة واستثمارات نامية.

الفصل الثالث

تكنولوجيا سلسلة الكتل والأدوار المرتقبة في الأوقاف «منصة Finteera Waqf Chain أنموذجًا»

تمهيد:

تمثّل تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) فرصة من فرص تطوير الاقتصاد الإسلامي وأدواته، سواء في الوقف أم الزكاة، أم عقود التمويل والتأمين، أم المنظّمات غير الربحية، أم مؤسسات العمل الإنساني الخيري.

المبحث الأول
تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain)

بالنّظر إلى إيقاع الابتكار التكنولوجي في يومنا هذا، تنامت الاهتمامات بتقنية سلسلة الكتل بوصفها جزء من الكون الأوسع للابتكارات المالية الممكنة. **ولعل السؤال الجوهري الذي يمكن طرحه هنا: هل بإمكان النظم المعتمدة على سلسلة الكتل التغيير الإيجابي في منظومة الوقف الجديرة بالثّقة، أو تحلّ محلّها؟**

بداية، ظهرت تقنية سلسلة الكتل منذ ما يزيد على عقد تقريبًا، إلا أنّ أغلب الدول لا تزال خطواتها محتشمة في فهم تداعياتها المكتشفة والفرص التي تقدّمها والأخطار المترتّبة عليها، على الرغم من أنّها تتوغل في صميم دور الحكومات والمؤسسات، وكذلك في صميم دورنا في المجتمع البشري والاقتصاد[1].

وتعرّف بكونها عبارة عن: «دفتر الأستاذ المفتوح والموزع الذي يُمكن من تسجيل المعاملات بين طرفين بكفاءة وبطريقة يمكن التحقق منها ودائمة»[2].

فهي عبارة عن هيكل بيانات يسمح للمستخدمين بإنشاء كتاب رقمي -سجل الأستاذ- لمعاملاتهم، ومشاركته على نطاق واسع، حيث يمكن من خلاله تخزين وحفظ المعلومة بأسلوب لا مركزي آمن وشفاف. ليتم بعد ذلك إتمام تنفيذ مسار المعاملات، ويستطيع كل أعضاء الشبكة الإلكترونية المشتركين مراجعة هذا السجل الرقمي، فضلًا عن التحقق من هوية المتعاملين[3]. وعليه، فإنّ هذه المنصّة توفّر الاستقرار القانوني والمعلوماتي ضدّ أي تدخل خارجي غير مرغوب فيه، كما أنّها

(1) انظر: **تفاعل متسلسل (كيف ستغير تقنية سلاسل الكُتل دول العالم النامي)**، أمنية طلعت، ص33.

(2) The Truth About Blockchain, Marco Iansiti and Karim Lakhani, Havard Business Review, 2017, p1.

(3) Can Blockchain Technology Improve Accountability And Transparency Of Cash Waqf In Indonesia?, Diki Zulkarnaen et al, Journal of Economic Impact, Volume 03, Issue 3, 2021. p160.

تبعث الثقة بين المستخدمين.

كما تعنى سلسلة الكُتل في أبسط صورها بإنشاء شبكات يمكن من خلالها تنفيذ المعاملات بين أطراف لا يعرف الواحد منهم الآخر. فهي في جوهرها أداة التفاعل بين الأفراد والكيانات، تقدّم نهجًا مختلفًا للأمان، وتعود بالنّفع على المستخدمين؛ لكونها نموذجًا أكثر قابلية للتّوسع وأكثر شفافيّة للمعاملات والسجلات.

أولًا: لماذا هذه التّقنية؟

تلقى هذه التّقنية رواجًا كبيرًا لدى العديد من المؤسسات المالية والمنظّمات الحكومية والتجارية والصناعية والخدماتية، حيث تستخدم في العديد من المجالات غير المقرونة بالعملات الافتراضية، مثل: البنوك والعقود، والمدن الذكيّة، والدّوائر الحكومية. ذلك لأنها تعتمد نظام تشفير مُقترن بالدّقة والأمان والشفافية[1]. كما أنّها تُستخدم في العقود والعمليات، مثل: تبادل الأصول المالية، وتسجيل الأراضي والعقارات، ومنصات التمويل الجماعي، وأنشطة التأمين ... إلخ.

يمكن لسلسة الكتل التفاعل مع كل التقنيات الذكية: إنترنت الأشياء، وتعلم الآلة، والذكاء الاصطناعي، والاتصال الدائم بالإنترنت. يضاف إلى ذلك، أنّ العملات المشفّرة والعملات الرقمية ما هي إلا تطبيق أولي لتقنية سلسلة الكتل، فقد امتد التطبيق من العملة الرقمية إلى التمويل، ثمّ امتد تدريجيًا إلى الخدمات القانونية الأكثر ذكاءً، وحتى السجلات العقارية، وخدمات التوثيق، ونظم التّصويت الانتخابي، والرعاية الصحيّة، وإدارة سلسلة التّوريد، ومراقبة السوق، والطّاقة الذكية، وحماية حقوق النّشر، ولا تزال هناك تطبيقات أخرى قيد التطوير[2].

ثانيًا: خصائص تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain):

تلعب تكنولوجيا سلسلة الكتل دورًا هامًا في استقرار المعاملات؛ لتوافرها على خصائص تقترن بآليات التطوير في المؤسسات الوقفية، وهي مضامين أساسية تتطلّع إليها في حوكمة البناء المؤسسي للقطاع الوقفي. وتتمحور كلّ الخصائص

(1) انظر: العملات الافتراضية المشفّرة (دراسة اقتصادية شرعية محاسبية)، أحمد هشام قاسم النجّار، ص 192.

(2) A systematic review of blockchain, Min Xu et al. Financial Innovation Journal, Volume 05, Issue 01, N 14,2019, p01.

فعليّا حول تصميم نظم تتولى القيام بإدارة الوقف على نحو أفضل مما يقوم به البشر، سواء أكانت بشكل أدق، أم أسرع، أم أكثر أمانًا، أم بتكلفة أقل.

وتتمثّل هذه الخصائص فيما يأتي[1]:

اللاّمركزية	الشفافية	السّرعة والتكلفة
عبارة عن شبكة لا تخضع لسلطة مركزية بعينها؛ بل تخضع لإرادة وتوافق المسجّلين فيها، وتدار بطريقة مستقلة بناءً على شبكة الند للنّـد.	حيث يتم تسجيل المعاملات والبيانات بشكل متماثل في مواقع متعددة، ولكل مستخدم حق الاطّلاع على جميع البيانات بتفاصيلها وتحديثاتها.	تقليل النّفقات والمصروفات والمجهودات البدنية والإجراءات الإدارية مع سرعة في التعامل والإنجاز وتوفير الوقت.
الدّقة والثّقة	التّوثيق	الاستقلالية وإلغاء الوساطة
من المتعذر فيها الخطأ أو الغش أو التزوير أو الخلل؛ لأنّ المعلومات والبيانات تكون متوافرة بشكل موثّق.	لم تعد هناك الحاجة إلى توثيق المعاملات عن طريق الدوائر الرسميـة من خلال العلنية واللامركزية	تكتفي بطرفي العلاقة دون وجود الحاجة إلى جهة وسيطة كالشهود في التّعاملات القانونية وشركات الوساطة في التّعاملات المالية
الأمان	السرية والخصوصية	غير قابلة للتعديل
يتم تأمينها بأعلى درجات الأمان والتشفير، وصعوبـة اختـراق البيانات، ما يضمن عدم الضياع أو التغييـر	عرض البيانات والمعلومات أمام مستخدمي التقنية مع الاحترام لسرية وإخفاء هوية البيانات الشخصية واستخدام الأذونات لمنع الوصول.	يتعذّر إجراء أدنى تغيير أو تعديل على البيانات المخزّنة على الكتل التي تم إنشاؤها.

الجدول رقم (2): خصائص تكنولوجيا سلسة الكُتـل، من إعداد الباحثتين

(1) Blockchain challenges and opportunities: a survey, Zibin Zheng et al, International Journal of Web and Grid Services, Volume 14, N 04, 2018, p357

ثالثًا: خطوات تشغيل المعاملة داخل سلسلة الكُتل:

تمر المعاملة على سلسلة الكُتل بمجموعة من الخُطوات التشغيلية، وهي[1]:

1. يتم بث المعاملة المطلوبة إلى جميع العقد: (أ) إبرام العميل الأوّل. (ب) صفقة بيع أو شراء أو تحويل أموال إلى العميل الثاّني.
2. إنشاء كتلة، تمثّل المعاملة المطلوبة: تسجّل وتُخزن العمليّة ضمن العمليات الأخرى في شكل « كتلة».
3. يصادق أعضاء الشبكات (Nodes) على الكتلة بأكملها، من خلال آلية التشفير وحلول خوارزمية.
4. دمج المعاملة مع معاملة أخرى لإنشاء كتلة جديدة من البيانات لدفتر الأستاذ.
5. يعبر أعضاء الشبكات عن قبولهم للكتلة من خلال العمل على إنشاء الكُتلة التالية في السلسلة، باستخدام تجزئة الكتلة المقبولة كتجزئة سابقة.
6. الانتهاء من المعاملة بإعلام العميلين بالمصادقة ونجاحها.

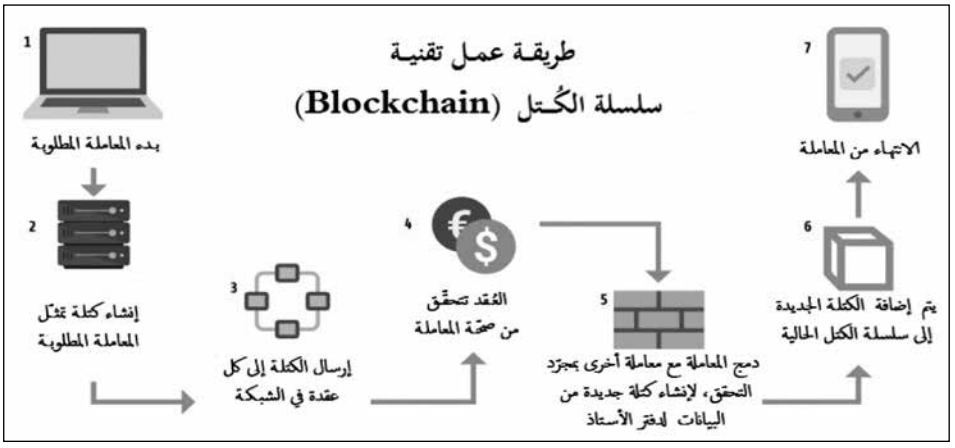

الشّكل رقم (15): مُخطّط توضيحي لكيفية عمل كتلة الوقف، من إعداد الباحثين، بالاعتماد على المصدر[2]

(1) Blockchains and Smart Contracts for the Internet of Things, Konstantinos Christidis and Michael Devetsikiotis, IEEE Advancing Technology for Humanity, Volume 04, 2016, p2293.

(2) Blockchain Waqf: Enabling Access to Social Islamic Finance, Ghezal Mohamed and Ahcene Lahsasna, Easy Chair preprints, N 2919 ,2020, p04.

المبحث الثاني
تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) نظام جديد لإدارة الوقف

لا تزال مؤسسة الوقف في العالم الإسلامي متخلّفة كثيرًا في نمط تشغيل الأوقاف وإدارتها، نظير المشكلات والعقبات التي تعترض مسار تَطوُّرها، وما نجم عن ذلك من فساد مالي وتخبّط إداري. كما أنّ تطوّر النظم الوقفيّة الإدارية، والمالية، والاستثمارية في العقود الأخيرة لم يواكبها تحديث مماثل في منظومة الوقف؛ بل بقيت على أنماطها التقليدية، ممّـا جعلها حبيسة مشاكل كثيـرة، وأبرزها:

1 – الإدارة المركزية للوقف.

2 – غياب تسجيل الأوقاف وحصرها، ماديًا ومعنويـًا، إذ لا تـوجد سجلات معلوماتيـة شاملة مؤرشفة زمنيـًا يمكن تتبّعها[1].

3 – غياب الحماية والتوثيق، وهذا ما نراه من احتلال العقارات الوقفية دون إذن قانوني، والاستيلاء عليها، علمًا بأنّ توثيق الأوقاف من أعظم أسباب حفظها من الضياع، ودفع الأيدي المعتدية عنها، وهو الطريق لاستمرار الانتفاع بالوقف وفق مراد واقفه وشروطه[2].

4 – تتبع العقارات الوقفية في سجل إدارة الأراضي.

5 – عدم الكفاءة في إدارة وتشغيل عقارات الوقف في العديد من البلدان الإسلامية.

6 – سوء إدارة الأصول والسّيولة وعدم اليقين المرتبط بعقارات الوقف القديمة.

7 – قضايا نقص البيانات المشتركة بين الجهات الوقفية، في ظل ضعف الشفافية والرقابة في القطاع الوقفي.

وبما أنّ المؤسسات الوقفية الحالية غير موثوق في أساليب إدارتها، فقد أصبح من السهل للنظم المعتمدة على سلسلة الكُتل أن تكون جيّدة بما يكفي، أي أن توفّر بديلًا مغريًا للنظم الوقفية الحالية. ويبدو من المنطقي تَوَقع أن يكون لها التأثير الأكبر على العطاء

(1) انظر: **مناهج تأسيس وتسجيل الكيانات الوقفية في الدّول الإسلامية**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة السّـلام للاقتصاد الإسلامي، العدد 2، 2021م، ص98.

(2) انظر: **توثيق الوقف، المعوّقات والحلول**، عبد الرحمن بن علي الطريقي، ورقة بحثية دون ببلوغرافيا، ص1.

الوقفي، فقد أعطت الأمل لتفعيل وإحياء الوقف الخامل، ممّا يؤدّي إلى تعزيز دخلها.

وعليه، تعتبر تكنولوجيا سلسلة الكُتل بمثابة نموذج جديد لتشغيل الوقف، إذ تجعل مؤسسات الأوقاف تخضع للأتمتة المركزية، وليس للنظام المؤسسي الهرمي، فلا يوجد كيان قانوني ولا عقود عمل قانونية، مما يجعل الارتباط فقط من خلال المستخدم وأصحاب الصلة مباشرة[1].

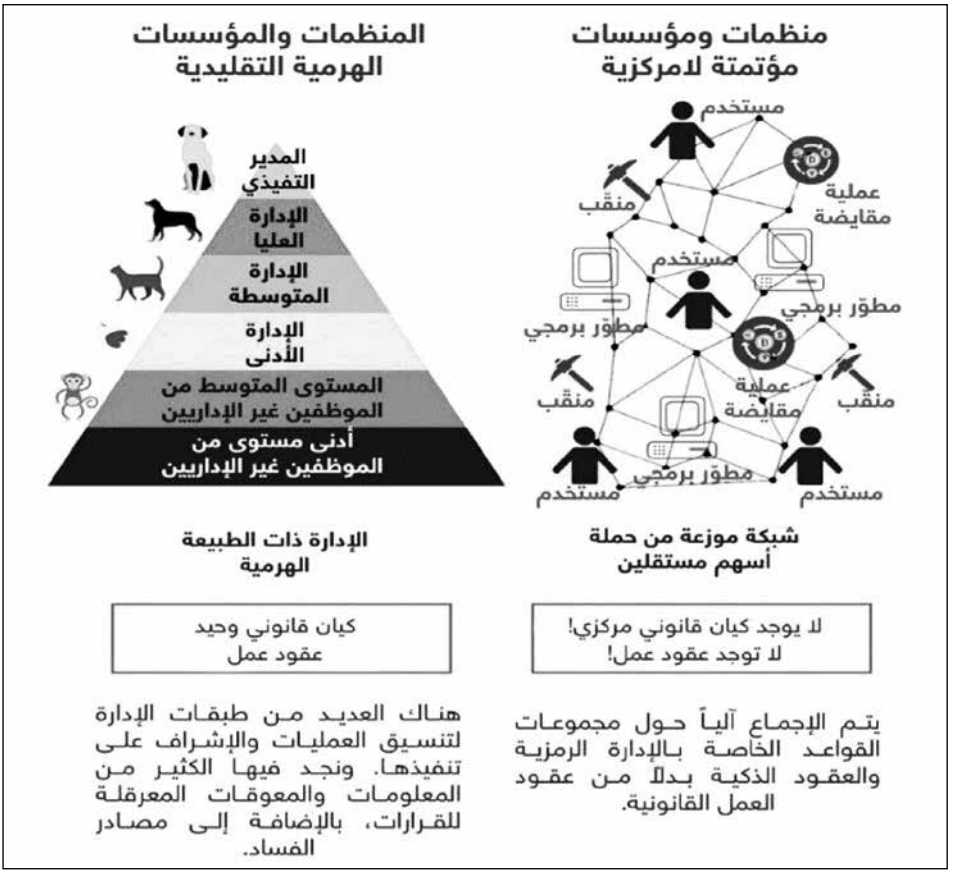

الشكل رقم (16): يوضح الفرق بين منظومة الوقف المؤتمتة لا مركزيًا ومنظومة الوقف التقليدية الهرمية[2]

(1) انظر: **الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل**، سامي محمد الصلاحات، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 1، 2023م، ص138.

(2) انظر: **هل يمكننا بناء وقف إسلامي مشفّر (اقتراح لبناء منظومة بلوك تشين إسلامية مستدامة)** مساعد الرزوقي، www.popsci.com التكنولوجيا/ هل-يمكننا-بناء-وقف-إسلامي-مشفر؟، 17 يوليو 2023م، 18 :45.

حيث يكمن الابتكار الأساسي لسلسلة الكُتـل في منح الأطراف المشاركة في المعاملات الوقفيـة سلطة كاملة، إذ لا تتطلّب من أي طرف ثالث تقديم خدمات أو إعطاء إذن في أي مرحلة[1]، يتم تسيـير الأوقاف من خلال نظام سجلات يتم التّحقق من صحته وتخزينه بطريقة مشفّرة للحد من مخاطر بعينها، مثل: المصادرة، أو المراقبة، أو التعرض إلى إعسار الأطراف الثلاثـــة. فهي تعطي على نحو تام الأطراف المشاركة في المعاملة الوقفية المسؤولية القانونية، مع تحديد سيـر المعاملة من خلال الأكواد والخوارزميات بدلًا من الجهات الوسيطة واللوائح التقليدية.

كما تسمح تكنولوجيا سلسلة الكُتل بتنفيذ تسجيل الأوقاف وتخزينها باستخدام مفتاح خاص لا يمنح حق الوصول للمعلومات والبيانات إلا لأفراد محدديـن؛ حيث يقوم الواقف بإدخال البيانات وتحميل الملفات المطلوبة من خلال التطبيق، وبعد الانتهاء من عملية الإدخال، يحصل على رمز الشفرة أو رمز فريـــد كدليل على تقديم الوقف[2] .

ومن جهة أخرى، تمكّن تكنولوجيا سلسلة الكُتل من إنشاء العديد من نسخ دفتر الأستاذ، التي تحتوي على الكثير من البيانات الحيوية للمانح، والأصول، وجميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك سند الوقف الذي يستخدم العقد القانوني الذكي أو العقد الذكي. وبعد الانتهاء من عملية التحويل، يتم تسجيل وصول الجمهور لرؤية أداء مؤسسة الوقف، وكل معاملة تتعلق بالأصل، ويمكن الوصول إليها عبر سلسلة الكُتل من قبل أي شخص يرغب في رؤية أداء الأصل وشروطه. غير أن الجمهور ليس لديه حق الوصول لإجراء تغييرات في أصل وشروط الوقف كما هو منصوص عليه من قبل الجهة المانحة للأصل؛ ولكن لديهم وصول محدود لتقييم ومراقبة أداء كل من: مؤسسة الوقف والأصول نفسها[3].

---

(1) انظر: **تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكتل دول العالم النامي)**، أمنية طلعت، ص22.

(2) Application of Blockchain and Smart-Contract On Waqf Asset Management: Is It Necessary? Agus Setiawan and Sholeh Nurjaman, EL DINAR Journal Keuangan dan Perbankan Syariah, Volume 10, N 01, 2022, p 92-93.

(3) Waqf in the 21st Century: The Implementation of Blockchain and Smart Contract Technology, Muhammad Dandy and Tsumma Lazuardini, Journal of International Conference Proceedings. Volume 05, N 01, p 463.

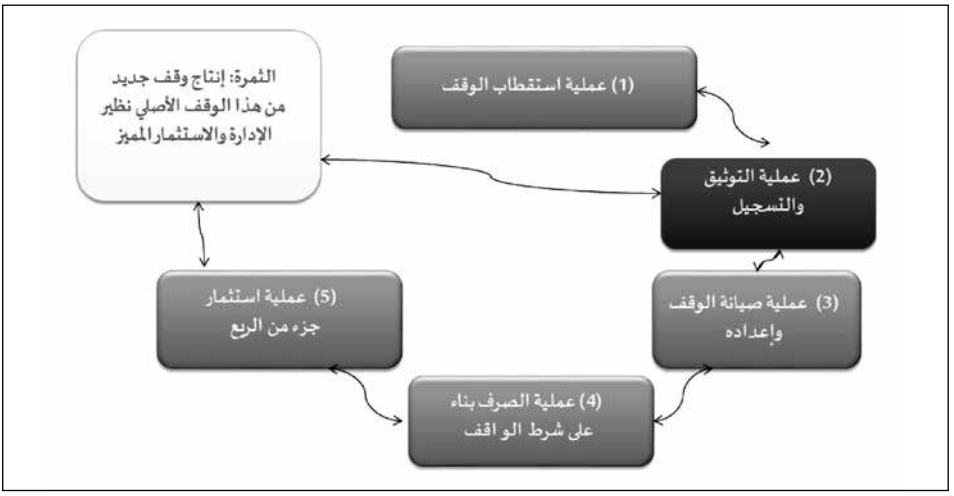

الشكل رقم (18): دورة حياة الوقف في ضوء تطبيقات تقنية سلسلة الكُتل (Blockchain)[1]

إذن تمر دورة حياة الوقف في ضوء تطبيقات سلسلة الكتـل عبر مسار حركي يتضمن خمس عمليات رئيســة، تشكل البنية الكلية للوقف وإطارها العام، وهي: عملية استقطاب الوقف، ثم عملية حصره، وتوثيقه وتسجيله، ثم عملية صيانته وإعداده، ثم عمليه الصرف بناء على شرط الواقف، وآخرها هي: استثمار جزء من الريع.

والهدف من صيرورة العمليات هو اقتطاف ثمرة حقيقية يصاحبها كفاءة في الاستثمار والتنمية للأصول؛ فيتولد وقف جديد من ريع هذا الوقف القائم[2].

ويمكن أن يقود الانفتاح والاعتماد على تكنولوجيا سلسلة الكُتل إلى تحفيـز عمليات الوقف، وتوسيع قاعدة الواقفين، وتنويع أشكال الأوقاف، وتعديد منافعها. حيث تمكن المشتركين من تبادل العمليات، أو نقل الملكيات، ومنها: تحويل الأموال، كالتبرع للآخرين بأوقاف نقدية، أو نقل ملكيات عقارية كالوقف العقاري لصالح مشاريع خيريــة[3]، وهكذا ... إلخ.

(1) المرجع السابق، ص102.

(2) انظر: **مناهج تأسيس وتسجيــل الكيانات الوقفية في الدول الإسلامية**، سامي محمد الصلاحات، ص102.

(3) انظر: **الوقف وتقنية البلوك تشين**، سامي محمد الصلاحات، مجلّة كلية الشريعة والدراسات الإسلاميــة، العدد 1، ص146.

المبحث الثالث
مكاسب الوقف في ضوء تطبيقات تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain)

إنّ أهمية سلسلة الكُتل تمتد لتشمل ما هو أكثر من المال، وتنحصر المكاسب في مجالين رئيسين: البيانات والمؤسسات، والخدمات والامتيازات.

أولًا: البيانات والمؤسسات: وتشمل ما يأتي:

1 - تسجيل الممتلكات الوقفية وخزنها سحابيًا:

يتم تحديد تكنولوجيا سلسلة الكُتل باعتبارها الابتكار التّقني الهام في رقمنة ملكية الأصول، إلى جانب توفير مسار تدقيق آمن لا يمكن إتلافه[1]؛ وهذا يعني أنّ إدخال هذه التّقنية في تسجيل الأوقاف وحصرها يعني عدم إمكانية التّلاعب في سجلات الملكية بسهولة بمجرّد إنشائها. فالتّسجيل هو وحدة رئيسة من وحدات تقنية سلسلة الكتل التي يتم فيها تسجيل بيانات الملكية، بإعداد سجلات داخل فضائها، لحفظ وتسجيل الممتلكات الوقفية، ومنها العقارية، سحابيًا لا مركزيًا، بأمان أعلى؛ نظرًا لتشفيرها المحكم، وبصورة منظمة، لاستخدامها مستقبلًا، أو استرجاعها كمخرجات عندما تستجد الحاجة إليها، بهدف إثبات وجود هذه المستندات، وتتبع المعاملات التي تتم بشأنها[2].

فالكم الهائل من الوثائق والبيانات الذي تضطر المؤسسة الوقفية لمعالجتها والتي لها علاقة بممتلكات الوقف، لم يعد يستساغ التّعامل معه باستعمال سجلات ورقية أو إلكترونية في ضوء احتمالية أن تكون المؤسسة التي تدير قاعدة البيانات غير جديرة بالثقة، هذا من جهة، أو قابلة للاختراق، أو مهددة بالضياع أو التلف من جهة أخرى.

كما يعدّ الوضوح فيما يتعلق بحقوق ملكية الوقف (سجلات الملكية الوقفية) واحدة من أكبر تحديات مؤسسات الأوقاف؛ ذلك أنّ ضعف منظومة تسجيل الأوقاف

(1) The State of Play of Blockchain Technology In The Financial Services Sector: A systematic literature review, Omar Ali et al, International Journal of Information Management. Volume 54, 2020, p102.

(2) انظر: **البلوك تشين والملائمة القانونية للعقود الذكيّة**، عمر آنجوم، ندوة بعنوان: تمكين التطبيقات الذكيّة بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية، الإمارات العربية المتحّدة، 15-16 أبريل 2021م، كلية الإمام مالك للشّريعة والقانون، ص336.

يُغيِّب أي وجود لقاعدة بيانات متكاملة للأوقاف، مما يكشف قصورًا في بنية تحتية مهمة أخرى لدعم الثّقة، ألا وهي المنظومة القانونية، خاصة «أنّ أغلب الإشكالات القانونية في إهمال عملية التسجيل والتساهل في هذا التطبيق يعني الدخول في خصومة مع ورثة الواقف؛ لأنّ عدم التّسجيل والحصر يعني أنّ هذه الممتلكات تتبع الورثة وليس للمؤسسة الوقفيــة»[1].

تظهر أهمية التّــسجيل في إمكانية مؤسسات الأوقاف الاطمئنان إلى أنّ النّزاعات القانونية حول أحقية ملكية الأوقاف يمكنها حسمها بسرعة معقولة، ومنه ضمان حق الوقف وتأبيده، ومنع أي محاولات للاعتداء عليه أو استغلاله، كما أنّ هذا التسجيل هو مقدّمة لعمليات أخرى، فلا استثمار ولا صرف لريع الوقف قبل حصره وحيازته.

2 – التوثيق والتّصديق:

يمكن رقمنة خدمات توثيق الأوقاف بسهولة، باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل؛ فهي في جوهرها أداة تفاعل بين الأفراد والكيانات، وتتشكّل من عمليات رياضية وأكواد محاسبية آلية، والتي من خلالها يمكن مصادقة المعلومات على نحو مستقل، مما يمنح الأطراف ذات العلاقة في المعاملات الوقفية الثقة في المعلومات[2]. ضمن هذا النظام القائم على سلسلة الكُتل، لا حاجة للضمان الورقي أو التوثيق للتصرف بين طرفي العلاقــة؛ إذ يعدّ هذا النظام في التوثيق بديلًا أفضل لنظم التوثيق التقليدية المعتمدة على الورق، مع الحفاظ على الوصول السهل إلى الوثائق الوقفية والتخفيف من مخاطر إتلافها، فبدلًا من الاعتماد على السمة المميّزة لختم جهة التوثيق لإثبات أنّ التوثيق أصلي، فإنّ مدخلًا واحدًا على سلسلة الكُتل يعني عدم وجود أي مجال للشك فيما يخص المُستند الذي يشير إليه التّوثيق[3].

وعليه، سلسلة الكُتل تقدّم مفهومًا جديدًا لإثبات أي نوع من المعاملات التي تتطلب حركة مالية أو تناقل أصل مادي أو معنوي أو إجراءات وما يتبعها من موافقات، ولا تكتفي بتقديم حلول سهلة وميسرة لهذه المعاملات فقط؛ بل تتعدّاها لتمنح المعاملات موثوقية ومعايير أمنية يتعذر إنكارها أو التحايل عليها، تحفظ الوقف من

(1) **حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها**، سامي محمد الصلاحات، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، ط1، السعودية، ص188.
(2) انظر: **تفاعل متسلسل (كيف ستغير تقنية سلاسل الكتل دول العالم النامي)**، أمنية طلعت، 2022م، ص33.
(3) المرجع السابق، ص103.

الضياع مع مرور الأيام، وتمنع الاستيلاء عليه وإنكار وقفيته، ودعوى ملكيته.

3 - إلغاء الوساطة:

تعمل تكنولوجيا سلسلة الكُتل على الاستغناء عن طرف ثالث (موثقون، بنوك، إدارات ...) في تنفيذ أي معاملة، واستبدالها ببرنامج يقوم بالعمل بدله، مما يسهل منح الثّـقة بين أطراف الوقف، كما يؤدّي ذلك إلى تخفيف العديد من العوامل التي تعقد المعاملات الوقفية، مثل: الحاجة إلى الضمان، والوقت اللازم للتسويات، والإجراءات الإدارية[1].

4 - تتبع أموال الواقفين:

تخصص الجهات المانحـة، سواء أفراد أم مؤسسات، مبالغ مالية كبيرة لمشاريع الوقف، غير أن هناك وسائل محدودة لضمان وصولها إلى المستفيدين المقصودين. في حين يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكُـتل لضمان وصول أموال الواقفين إلى المستفيدين المستهدفيـن بطريقة شفافة دون وسطاء، وتوفير سجـل محدد من المشاريع الوقفية التي تحققت من خلال التمويل[2].

ثانيًا: خدمات وامتيازات:

1 - تعزيز نظام الأمان:

إنّ العمارة اللامركزية لتصميم تكنولوجيـا سلسلة الكُتل يجعلـها أكثر مقاومة لأي هجوم إلكتروني، فتحافظ على البيانات من مخاطر القرصنة الإلكترونية باستخدام أجهزة تشفير قوية. حيث يتم تخزين جميع المعلومات الشخصية في منصة سحابة جوجـل المضمونة، وهي الأفضل في فئـة الأمن الرقمي كمصدر لنُسخ احتياطية [3].

2 - تعزيز الثّقة:

لقد كانت المشكلة التي ينبغي حلّها في النظم التقليديـة هي: «**الثّـقة**». فقد طورت تكنولوجيـا سلسلة الكُتل آلية بناء الثقة من خلال بناء غير قابل للعبث؛ فيكون إدخال

(1) انظر: **ماهية العقود الذكيـّة**، هناء محمد هلال الحنيطي، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي بعنوان: العقود الذكية SMART CONTRACTS وكيفية تفعيلها والإقالة منها، 2019م، دائرة الشّؤون الإسلاميّة والعمل الخيـري، دبي، ص36.

(2) Blockchain: An Accelerator For Women And Children's Health?, Jane Thomason, Global Health Journal, Volume 01, Issue 01, 2017, p 07

(3) https://www.blockchain.com/security, 05 July 2023, 19.50

تغييرات على البيانات مستحيلًا تقنيًا إلا إذا كانت التّغييرات مسجّلة على السلسلة. حيث يمكن زرع الثّقة بين أشخاص غرباء عن بعضهم البعض تمامًا من خلال الدمج بين عناصر من علوم الحاسوب، وعلم التشفير، ونظرية الألعاب، وعلم الاقتصاد، يتولد عنه نموذج يكون الواقفون، والمتبرّعون، والمستثمرون، والموقوف لهم، وباقي الأطراف ذات المصلحة فيه محفزين اقتصاديًا نحو انتهاج سلوك قويم ونزيه، بينما تخضع الأطراف الانتهازية للمراقبة والإقصاء. كما تمنح هذه التكنولوجيا الأطراف المشاركة الثّقة في أنّ المعلومات المستخدمة في إحدى المعاملات بعيدة تمام البعد عن أي تأثير نابع من شخص أو كيان بعينه. وفي حال العبث بها، فإنّ الاختراق سيكشف للجميع، ومع هذا المستوى من الشفافية والقدرة على التعقب، لن يوجد أي داع لمعرفة الطرف الآخر، ولا لإشراك أي مؤسسة مؤتمنة مشتركة؛ فالثقة تكمن في الكود الذي يقوم عليه النّظام[1]، ما يعزز المصداقية لدى الواقف باعتباره مساهمًا في أصوله، وأنّ الإجراءات التشغيلية والاستثمارية في الكُتل معلومة ومكشوفة للجميع. ويتحقق هذا بواسطة العقد الذكّي الذي يتم تسجيله بشكل دائم في التطبيق، كما يطمئن الموقوف لهم أن حقوقهم قائمة ولن يتم الاعتداء عليها.

3 - تعزيز الشّفافية:

إنّ النموذج الجديد للشفافية الذي أتاحته تكنولوجيا سلسلة الكُتل يعطي الفرصة لإنشاء نظم تعيد النظر في مسألة الشفافية وتعيد تعريفها. حيث يجري إنشاء سجل مشترك يحدّد من يمتلك ماذا في أي وقت؟ ومن أعطى ماذا ولمن؟ وهذا من شأنه أن يسهم في التحديد الدقيق والواضح لمصادر الوقف، إلى جانب أنّ الواقف سيكون قادرًا حرفيًا على تتبع وقفه مباشرة[2].

وتتحقق الشفافية في كون قاعدة بيانات جميع الكتل الوقفية متاحة لجميع الأطراف ذات المصلحة في معاملات الوقف وليست مركزية في منطقة واحدة. ويتم تحديثها

(1) انظر: **تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكتل دول العالم النامي)**، أمنية طلعت، ص23 و33.

(2) Philanthropy, Blockchain and the Internet of Things, Rhodri Davies, https://www.cafonline.org/about-us/blog-home/giving-thought/the-future-of-doing-good/philanthropy-the-blockchain-the-internet-of-things, 20 July 2023 ,19 :30.

على الفور في الوقت الحقيقي، ومراقبة جميع العمليات والتأكد من مصدرها[1]. ولا يمكن لأي طرف تعديل أو حذف أو حتى إلحاق أي سجل دون إجماع الآخرين على الشبكة، كما تسمح لأي طرف في السلسلة بأن يصبح راعيًا لحركة الأصول، ومنه يكونون على دراية إذا كان هناك أي حركة مشبوهة في السلسلة، مما يقلّل من خطر الاحتيال والفساد[2].

4 - التحقّق من سلامة البيانات:

تستلزم النظم القائمة على تكنولوجيا سلسلة الكُتل دمج العديد من القواعد والعمليات كجزء من التقنية نفسها، بدلًا من إدارتها خارجيًا، وهذا من أجل تأمين سلامة البيانات بكود مفتوح المصدر يتيح لأي شخص فحص المعاملات والقواعد المشفّرة. حيث تصبح القواعد مرئية للجميع، مما يفسح المجال لعملية التحقق وضمان التّوافق عبر النّظام[3].

في حين يتمثّل النّهج النّمطي في أنّ الأطراف الوسيطة (أي: هيئات حكومية، بنوك، مؤسسات مراجعة وما شابهها) تتكفّل بعملية التحقّق من صحة البيانات وسلامتها وضمانها للأطراف المشاركة في المعاملة. وتلك هي النّقطة التي قد تنهار عندها المنظومة الوقفية، لا سيما إذا فشا الفساد والرّشى في المؤسسات الوسيطة. لذلك لم يعد وجود مؤسسات تؤدّي دور حامي الثّقة أمرًا ضروريًا؛ فقد أصبح الدور في الحقيقة موزّعًا بين المشاركين في النّظام، وتصبح السلطة في أيدي المشاركين والمستخدمين بدل أن تكون من أجلهم.

5 - تسريع الوَقت وتقليل الجُهد وتخفيض الكُلَف:

بفضل التّرابط العالمي الذي وفرته بروتوكولات تكنولوجيا سلسلة الكُتل وبنيتها التّحتية اللاّمركزية، يُمكن تنفيذ المعاملات المحليّة والعابرة للحدود

(1) Blockchain Waqf: Enabling Access to Social Islamic Finance, Ghezal Mohamed and Ahcene Lahsasna, Easy Chair preprints, N 2919, 2020, p03 .

(2) Blockchain Technology Applications in the Islamic Financial Industry -The Smart Sukuk of Blossom Finance's Platform in Indonesia Model, Babas Mounira, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Volume 13, N 02, 2020, p315.

(3) انظر: تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكتل دول العالم النّامي)، أمنية طلعت، ص120و124.

على نحو شبه فوري وبنسبة بسيطة من تكلفة العمليات التي تُديريها الجهات الوسيطة التقليدية حاليًا. لأنّ معظم المعاملات في سلسلة كتلة الوقف تتم آليًا من خلال وجود العقد القانوني الذكي الذي يتم إنشاؤه عندما يقوم المانح بنقل ملكية الأصول المرفقة مع سندات الوقف في شكل عقود قانونية ذكية. وهي عقود ذاتية التّنفيذ مع شروط الاتفاقية المكتوبة مباشرة في التعليمات البرمجيـة[1].

فمن وجهة نظر العمل الوقفي والخيري، هذا يترتب عليه خفض الكلفة الخاصة بالمعاملات الوقفية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الأموال والعقود. وبإمكانه أن يسهل على المؤسسات الوقفية الحصول على المزيد من الأموال التي تتلقاها من المانحين[2].

وبالقياس على هذه المكاسب، يتسع دور الوقف المجتمعي كمؤسسة مجتمعية تسعى لتقديم إضافات إيجابية على رصيد رأس المال الاجتماعي، وبناء شبكات اجتماعية تتمتع بالثقة والأصالة، فضلًا عن الكفاءة والفعالية من جانب آخـر.

المبحث الرابع
مخاطر وتحدّيات تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) على الأوقاف

إنّ لتبنِّي المؤسسات الوقفية لتكنولوجيا سلسلة الكُـتل عناصر متضادة متصلة دومًا على نحوٍ يتعذَّر معه فَصْلُها. فمثلما تحلّ مشكلات، تطرح أخرى، وهذه الأخيـرة ترتبط بمجموعة من المخاطر، على رأسها مخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر فشل وانهيار عمل منصّات سلسلة الكتل، ومخاطر الاحتيال، ومخاطر جراء احتمالية استخدام سلسلة الكتل في الأمور غير القانونية كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب[3].

(1) Philanthropy, Blockchain and the Internet of Things, Rhodri Davies, https://www.cafonline.org/about-us/blog-home/giving-thought/the-future-of-doing-good/philanthropy-the-blockchain-the-internet-of-things, 20 July 2023, 19 :30.

(2) Blockchain Waqf: Enabling Access to Social Islamic Finance, Ghezal Mohamed and Ahcene Lahsasna, Easy Chair preprints, N 2919, 2020, p03

(3) المرجع السابق، ص103.

وبالإضافــة إلى هذه المخاطر، هناك تحديات مختلفة لا بد من فهمها أثناء تفعيل هذه التـكنولوجيا في إدارة أموال الوقف وأصوله، أبرزها:

1 – حقيقــة تسجيل البيانـات وتـوثيق المعلومات على سلسلة الكتل وصعوبــة تغييرها، لا يجعل المعلومات حقيقية؛ إذ تتمثّل الخطورة في دخول سجلات محرّفـة أو صور معالجة في سلسلة الكتل، فالتحدّي هو ترابط الآلات والعناصر البشريــة التي تجمع الأدلة فيما بينها لاكتشاف التناقضات وحذف المؤشّرات الخاطئة[1].

2 – محدودية الحجم والمساحة، مع زيادة حجم المعاملات يومًا بعد يوم، تصبح سلسلة الكتل ثقيلة، بسبب القيود الأصلية لحجم الكتلة والفاصل الزمني المستخدم لتوليد كتلة جديدة. حيث يمكن معالجة سلسلة الكتل ما يقرب من سبع معاملات فقط في الثانية، والتي لا يمكن أن تفي بمتطلبات معالجة الملايين من المعاملات في الوقت الحقيقي[2].

3 – تركيز السيطرة، من خلال وضع الكثير من القوة في مكان واحد، يخلق تحديًا أمنيًا كبيرًا، من الناحيتين التقنية والبشرية. إذا تمكن شخص خارجي من اختراق قاعدة البيانات، يمكنه تغيير دفتر الأستاذ حسب الرغبة أو سرقة الأموال أو تدمير محتوياتها تمامًا. والأسوأ من ذلك، أن شخصًا ما في الداخل يمكن أن يفسد دفتر الأستاذ، وهذا النوع من الهجوم يصعب اكتشافه أو إثباته[3].

4 – هذه التكنولوجيا غير ناضجة للغايـة وتفتقر إلى المعرفة العامة أو حتى الخبراء، مما يجعل من الصعب الحصول على رؤية إستراتيجية واضحة لإمكاناتها المستقبلية الحقيقية.

---

(1) انظر: تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكُتل دول العالم النامي)، أمينة طلعت، ص39.

(2) Blockchain Challenges and Opportunities: A Survey, Zibin Zheng and Shaoan Xie, International Journal of Web and Grid Services, Volume 14, N 04, 2018, p.367

(3) Blockchains and Smart Contracts for the Internet of Things, Konstantinos Christidis and Michael Devetsikiotis, IEEE Advancing Technology for Humanity, Volume 04, 2016, p 2301.

المبحث الخامس
نموذج عملي لتطبيقات سلسلة الكتل على الوقف (Finteera Waqf Chain)

مما لا شكّ فيه أنّ تكامل الوقف والتكنولوجيا الماليّة هو منظور جديد لتمكين الوقف. لذا، تعتبر تكنولوجيا سلسلة الكُتل لتمويل الوقف قناة رئيسة من قنوات التكنولوجيا المالية، تفتح سبلًا مبتكرة في جمع الأموال، تقوم على أساس التمويل الجماعي، سواء كان على سبيل التبرّع، أم القرض الحسن، أم الاستثمار. وذلك لتمويل مشروع وقفي جديد، أو مشروع وقفي قائم، فهي مصدر ناشئ للتمويل الجماعي لرأس المال الاستثماري للمشاريع الوقفية.

وعلى ضوء نشاطها الوقفي، يمكن القول أنّ مؤسسة **فينتيرا Finterra** هي شركة تقنية المبدأ وقفية الهدف، لذا تعتبر خير مثال على التطبيق العملي لتكنولوجيا سلسلة الكتل في تحديث العمليات الوقفية من استقطاب، واستثمار، وتوزيع، إلى جانب طرق التسيير والإدارة. سيما أنّ المؤسسات الوقفية بنماذجها التقليدية لم تحقق التحوّل بعد، ولا تزال تقوم على النّمط التّقليدي في إدارة الوقف وتعبئة موارده واستثماره.

تعتبر **فينتيرا Finterra** منصة رائدة في الخدمات المالية الإسلامية، تنشط في مجال الوقف والزكاة والمشروعات الخيرية، مقرها الأم سنغافورة. تأسست سنة 2017م، وتعمل على تطوير التكنولوجيا المالية القائمة على سلسلة الكُتل التي يمكن اعتبارها الجيل الجديد من الخدمات الماليّة. ويراها الكثيرون معيار ترميز العقود الذكية، وتضم قاعدة عملائها 700 ألف شخص من مختلف دول العالم[1].

أولاً: التّعريف بمنصة سلسة وقف فينتيرا Finterra Waqf Chain :

هي منصّة تمويل جماعي للأوقاف، قائمة على تبني تكنولوجيا سلسلة الكُتل الرائدة، لإنشاء عقود ذكيّة، تسمح لهيئات الوقف والمنظمات غير الحكومية،

(1) https://mywaqf.com/about/ ,12 July 2023, 11.00

ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات، والصناديق وأصحاب المصلحة الآخرين، بتمويل مشاريع الوقف الخاصة بهم، باستخدام هذه المنصة الرقميـة[1].

وهي عبارة عن نظام بيئي ذكي قائم على العقود الذكيّة، يهدف إلى تنشيط نظام التمويل الاجتماعي الإسلامي في العصر الرقمي، والذي من شأنه تفعيل الوقف من خلال فتح ودمج خيارات زيادة رأس المال، والتمويل الجماعي، وإدارة المانحين، وإدارة الصناديق، وإدارة الأصول، وإدارة الأسباب، وإدارة المستفيدين، وتقارير التأثير[2]. فهي عبارة عن نقلة نوعية في طرق وأساليب تعبئة الموارد الوقفية والاستثمار وربط الجهات المانحة لجمع التبرعات، وتعزيز دور الوقف كآلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، رفع كفاءة المعاملات الوقفية.

كما تعتمد سلسة وقف فينتيرا على آلية عمل لجمع التبرعات الخيرية، إذ يتم استقبال حملات المنظّمات غير الحكومية المسجلة فقط على سلسلة الوقف، بحيث يمكن للمانحين أن يطمئنوا إلى أنّ أموالهم يتم توجيهها إلى الأشخاص أو الجهات المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يتم توجيه جميع التبرعات المقدمة من خلال منصة سلسلة الوقف مباشرة إلى الحساب الاستئماني لبنك فينتيرا المُتعاون. وبعد الانتهاء من الحملة وتحقيق أهدافها، يتم منح النقد لصاحب الحملة، خلاف ذلك، سيتم سداد النّقد بالكامل إلى المساهمين. مع العلم، يتم تسجيل جميع إيصالات التبرعّ على سلسلة الكُتل (Finterra Waqf Chain) ويمكن الوصول إليها في قسم مُسمّاه «عقودي الذكيّة». كما أنّ كل مشروع وقفي له معيار العقد الذكي «ERC-777»، بحيث تستخدم هذه العقود الذكية لتمويل المشروع. وعند الانتهاء من جمع التبرعات، يمكن للواقفين المطالبة بالعقود الذكية المرتبطة بالمشروع، وتمثل هذه الأصول الرقمية حصة الواقف في هذا المشروع أو القضية الوقفية[3].

(1) Implementing the Blockchain Technology in Islamic Financial Industry: Opportunities and Challenges, Omar Alaeddin et al, Journal of Information Technology Management, Issue 03, 2021, p104

(2) https://mywaqf.com/about/, 12 July 2023,. 11.00

(3) https://mywaqf.com/about/, 12 July 2023,. 11.00

ثانيًا: خدمات التكنولوجيا المالية التي تقدّمها منصّة Finterra Waqf Chain:

تقدم المنصّة مجموعة من الخدمات والأساليب المالية المتطوّرة المتمثّلة في الآتي[1]:

حلول سلسلة الكتـــل Blockchain Solutions (خدمة Gallactic)			
هندسة تقنية تم تصميمها باستخدام سلسة الكتل من الجيل المتقدم، وتم تطوير هندستها المعمارية بهدف دعم تطوير المصادر المفتوحة والنظام البيئي الكامل، والقدرة على مبادرات التشغيل البيني التي تحل القيود السابقة التي تواجهها سلاسل الكتل الحالية الأخرى.			
خدمات تكنولوجيـة أخرى			
المحفظة الإلكترونية Ewallet (خدمة FinVault)	بوابـة الدفع Payment Gateway (خدمة FinPay)	التمويل الأصغر Microfinance (خدمة FinUnion)	تبادل التّشفير Crypto Exchange (خدمة Finex)
هي محفظة إلكترونية عالية الدقة مصممة بشكل بسيط وسهل وآمن. لها القدرة على التعامل مع كل من: العملات الفعلية، والأصول الرقمية بنفس السهولة.	توفر هذه الوسيلة أدوات مبتكرة لبيع واستلام المدفوعات، سواء عبر الإنترنت أم شخصيًا. كما تتيح قبول المدفوعات أو تحويل الأموال إلى حسابات العملاء بسرعة كبيرة. تتميز الخدمة بالأمان العالي، وقابليتها للتخصيص، وسرعتها وسهولة إعدادها.	تسهم هذه الوسيلة في تسهيل النظام الإيكولوجي من خلال تعزيز الثقة بين الأطراف عبر التفاعل في دفتر أستاذ موزع وآمن للغاية. هدفها هو تطوير الثقة بين الأطراف من خلال هذا التفاعل في دفتر الأستاذ الموزع والمحكوم ذاتيًا.	تعتبر خدمة تبادل التشفير الند للند من بين أفضل الخدمات المقدمة، حيث تعمل على تسهيل عملية التبادل مع توفير حماية قوية للمعلومات.

الجدول رقم (3): خدمات التـكنولوجيا الماليّة في المنّصة Finteera Waqf Chain

(1) https://finterra.org/fintech ,15 July 2023, 15:10.

ثالثًا: المشاريع الوقفية التي تقدّمها المنصة:

تتميز سلسة وقف فينتيرا بأنّــها مبتكرة ومنفتحة وتعاونية، مع تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمالية، من خلال سهولة الوقف النقدي، ومشاركة مشروع الوقف، وقياس أداء محفظة الوقف الخاصة بالمشاركين، وتتبع جميع عقود الوقف الذكية الخاصة بهم في مكان واحد مناسب.

تقدّم منصة سلسلة الوقف فينتيرا مشروعين: الوقف النقدي، ومشروع الوقف.

أ) الوقف النّقدي (Cash waqf):

إنّ الوقف النقدي متاح لمختلف فئات المجتمع، وأكثر قابلية من غيره لقيام الوقف المشترك أو الجماعي، وله أهمية لعظم ما يوفره من موارد وأموال وقفية تمكّن من إقامة مشروعات اجتماعية واقتصادية كبيرة، ويساهم في أداء رسالته التكافلية والتضامنية بين أفراد المجتمع.

فالوقف النّقدي، ليس مقصودًا لعيـنه، بل لما يكون له من أثر في نفع الجهة الموقوفــة؛ فإنه لا يتحقّق هذا النّـفع إلا بتفعيل دور النّقود وبتحريكها، حيث تــــدر عائدًا يمكن صرفـه للموقوف له، وهذا لا يتأتّى إلا باستثمار النّـقد استثمارًا مأمونًـا[1].

يوضح الشكل الآتي: طريقــة الدخول إلى المنصة باتباع خطوات محددة من أجل إيداع الأموال في المنصة

الشكل رقم (19): طريقة التبرع النقدي عبر Finteera Waqf Chain

(1) انظر: **الـوقف الإسلامي: تطوره، إدارته**، تنميته، منذر قحف، ص10.

يقوم المشاركون بالتّسجيل وإنشاء حساب، ثم إيداع الأموال في سلسلة الوقف، والتي يتم الاحتفاظ بها في حساب ائتماني للبنك الإسلامي. حيث تنطبق مشاركة الأرباح على جميع الأموال الموجودة في الحساب الاستئماني، ويمكن للمودعين عرض الأسباب التي دفعت للاستثمار على منصة سلسلة الوقف فينتيرا، مثل: قضايا الوقف الخيرية، فرص الاستثمار الإسلامي، الإقراض الإسلامي من نظير إلى نظير[1].

ب) المشروع الوقفي (Waqf Project):

يتم تفعيل الوقف في ضوء تكنولوجيا سلسلة الكتل في المنصّة، عبر مجموعة من الخطوات العملية، وهي[2]:

الخطوات الإدارية:

1 - **أول خطوة:** تشترط المنصة العمل على الأوقاف المسجّلة من قبل وزارة أو هيئة الأوقاف طبقًا للدولة التي تم تحديدها، كما تشترط عدم إدراج الوقف الأهلي، أو الوقف المدار من قبل مؤسسات خيرية غير حكومية، وذلك بغية تجاوز العراقيل الناجمة عن إدراج أوقاف لها مشاكل عائلية أو قضائية.

2 - **ثاني خطوة:** تقوم الهيئة أو وزارة الأوقاف بتحديد الأرض الوقفية الصالحة للاستثمار من أجل إنجاز المشروع الوقفي عليها.

3 - **ثالث خطوة:** تقوم الهيئة بإعداد ورقة مشروع تنموي، تحمل مجموعة من التفاصيل المتمثّلة في معلومات الوقف، دراسة الجدوى، وأدوات التمويل المتوافقة مع المشروع المقترح للتطبيق.

4 - **رابع خطوة:** تتمثّل في إجراءات التدقيق المالي، حيث يقوم المدقق المالي المستقل بالمراجعة والتّصديق على مقترح المشروع المقترح.

الخطوات التّنفيذية:

1 - **أوّل خطوة:** تتم مخاطبة البنك لإطلاق العرض الأولي للعملة (ICO) لتطوير مشروع الوقف من خلال بيع الرموز المشفرة إلى المستثمرين المعنيين.

---

(1) Using Blockchain Technology to Revolutionize Waqf : The Finterra Waqf Chain Model Bouakkaz Naoual, Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 50, N 01, 2022, p 144.

(2) انظر: **استخدام تطبيقات «البلوكتشين» لتطوير الأصول الوقفية Finterra Waqf Chain نموذجًا**، حازم فضل الله ساسي، المؤتمر العالمي حول: الدّين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر ،كوالالمبور، 3-4 أكتوبر 2018م، ص7.

2 - **ثاني خطوة:** تقوم المنصة بإعطاء رمز مميز تلقائي لكل مشروع، مقابل رأس المال المطلوب.

3 - **ثالث خطوة:** يقوم المستثمرون المعنيون بشراء الرمز، ويتم وضع الأموال المجمعة في حساب مضمون من قبل البنك. وعند قيام المستثمرين بشراء الرمز، تكون لهم حرية اختيار المعاملات المالية المتاحة في المنصة.

4 - **رابع خطوة:** تتيح المنصة أربع معاملات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي: الوقف النقدي، والقرض الإسلامي، والمضاربة، والصكوك.

5 - **خامس خطوة،** بمجرد الوصول إلى رأس المال المطلوب، يقوم البنـــك بتعيين شركة إنشاءات للبدء في بناء وتطوير المشروع الوقفي.

6 - **ســادس خطوة:** عند الانتهاء من تنفيذ المشروع، يقوم البنك بتجميع أي إيرادات حققها المشروع الوقفي، ومن ثمّ يتم توزيع الإيرادات المجمعة على أساس المعاملات المالية الإسلامية المحددة سابقًـــا.

وفيما يأتي شّكل توضيحي، يُبيّن خطوات المشروع الوقفي على منصة Finteera Waqf Chain

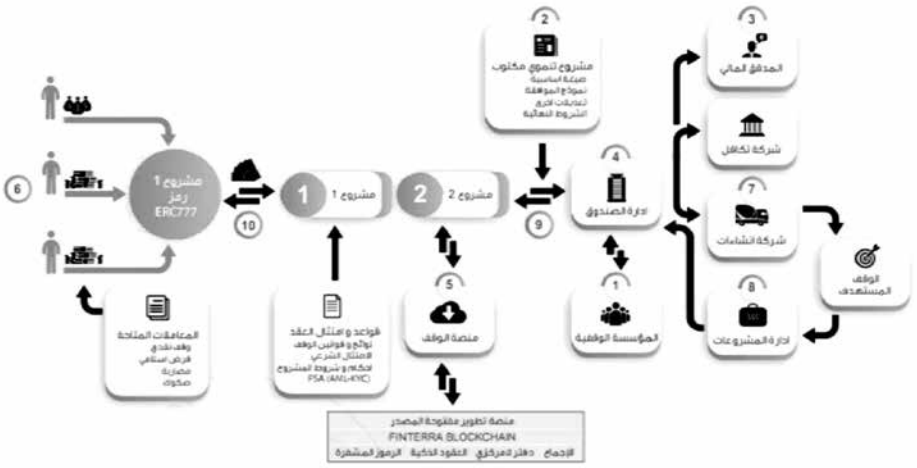

الشكل رقم (20): خطوات المشروع الوقفي على منصة سلسلة وقف فنتيرا[1]

(1) انظر: **نماذج الابتكار المالي الحديثــة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد «دراسة بين الكويت وماليزيا»**، حسناء فاروق، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020م، ص141.

رابعًا: مزايا منصة Finteera Waqf Chain في تطوير منظومة الوقف[1]:

تضطلع هذه المنصّة بميزات وسمات، وفي تقديمها حلولًا متعددةً قائمة على أحدث التكنولوجيات الماليّة، تُكسبها أهمية كبيرة في تطوير وإدارة أموال الوقف، ومن أبرزها أنّها:

1 - منصة إلكترونية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلتزم خدماتها بمبادئ التمويل الإسلامي.

2 - منصة إلكترونية لعمليات التمويل الجماعي للأوقاف التي تجمع كل الأطراف المعنية للقيام بإطلاق المشروعات الوقفيّة، وهو ما يسمح لأعداد كبيرة من الأفراد بالقيام بعمليات التمويل والمشاركة، مع تحقيق الاتصال والتّواصل المباشر مع الأطراف ذات العلاقة، والذين يكونون مهتمين بالأفكار الأصيلة ومخططات المشاريع الوقفية المطروحة للتمويل الجماعي.

3 - الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتعظيم قيمة الوقف وتعزيز موارده والحفاظ على أصوله.

4 - تحقق هذه المنصة أهداف حوكمة الوقف (الدقة، والموثوقية، والشفافية، والعدالة)؛ مما يؤثر على تنميتها الاستثمارية.

على الرغم من أنّ تكنولوجيا سلسلة الكُتل تشهد وتيرة متسارعة بظهور منصات وتطبيقات وخدمات رقمية مبتكرة على الصعيد المالي العالمي، إلا أنّه على صعيد المؤسسات الوقفية لا زال اعتمادها في مرحلة جنينية في مجالات التنفيذ وسعتها؛ كما أنّ القطاع المالي الإسلامي ككل لا يزال يعرف خطى متباطئة في تطبيقات تكنولوجيا سلسلة الكُتل؛ نظرًا لحداثة الممارسة ومحاذيرها، وتحوّطًا من الآثار السلبية للتّطبيق.

(1) Analyzing the Success Factors of the Malaysian Experience in Developing Islamic Financial Services Industry through Blockchain Applications - Finterra Waqf Platform Model, Benyezza Chaima and Bouketir Djebar, Poidex Journal Review, Volume 12, N 01, 2023, p450.

خاتمة

خاتمة

انطلاقًا ممّا سلف عرضه، ومحصّلة لما تمّ الدّوران حوله في ثنايا هذا البحث، يُعدّ تفعيل التكنولوجيا الماليّة خطوة إجرائية حاسمة في طريق النّماء الوقفي؛ تعزز الحفاظ على الموارد الوقفية للأجيال القادمة وتُنمّيها، **ومن الاستخلاصات البحثية ما يأتي:**

1. برزت التكنولوجيا الماليّة في السنوات الأخيرة كأصل تقني ومورد مالي إستراتيجي، ساهمت في تطوير القطاع المالي، مُؤسِّسةً لأرضيةٍ صلبة لبناء المنتجات المالية في المستقبل، وقدمت حلولًا رقمية متكاملة تمكّن الشركات والمؤسسات من إدارة الموارد المالية والتدفّقات النقديّة بكفاءة أفضل.

2. تتعزز أهميّة التكنولوجيا الماليّة من مُهمّاتها التي حققتها وتضطلع بتحقيقها؛ بكونها أحد الجسور الرئيسة التي تصل بين التطبيقات التّقنية والخدمات المالية مُحققةً قفزة خدماتية، من خلال تقليصها لدورة الوقف الزمانية، مع تقديم وفورات هائلة في الكلفة، إضافة إلى تعزيز الكفاءة التّشغيلية، من خلال إرساء أكثر لمبادئ الشفافية والرّقابة وقيم العدل والمساواة.

3. التكنولوجيا المالية هي أداة تمكينية للقطاع المالي الذي تحوّلت فيه ركائز ومحددات هذا القطاع من القيم المادية إلى القيم المعنوية؛ فكان لا بد أن تتحوّل أنماط الأعمال المالية والاستثمارية من النّمط اليدوي (المادّي) إلى النّمط التّكنولوجي بوجه عام في كافة الميادين، منها: إدارة النّشاط المصرفي، وإدارة الحسابات المالية، وعمليات الإنتاج، وعلاقة المنشأة بالعملاء والوكلاء، وتقديم الخدمات المالية ...إلخ.

4. من حيث المبدأ، لا توجد أيّة موانع شرعية تحول دون الانتفاع من إمكانات التكنولوجيا الماليّة إذا تم استخدامها بما أباحه الشّرع من عقود ومعاملات؛ وهذا فيه تسهيل الوصول إلى المال الحلال، وتوسيع استثماره في المجالات المتوافقة مع الشريعة.

5. إنّ الحاجة الملحة لاعتماد هذه التقنيات الماليّة الحديثة إنّما فرضتها الصّعوبات والمشاكل المتعلّقة بالغموض حول حجم الأصول الوقفية، وتفاصيلها المتعلّقة بأماكنها وطُرق إدارتها، وعوائدها، وسياسات استثمارها، وسياسات توزيع ريعها وتنميتها وصيانتها.

6. ينتج اقتران التكنولوجيا المالية بالنشاط الوقفي نهجًا جديدًا وتجليات نوعية تُسهم في إعادة تصوّر مفاهيم أساسية للمنظومة الوقفية، قائمة على أحدث ما توصلت إليه البشرية في: الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتطبيقات السلاسل الخوارزمية.

7. من المكاسب التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الوقفية هي: التّوسع والانتشار، والكفاءة والفعالية، وكسب مصداقية الواقفين ومُختلف الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى عملية خفض دور الوساطة المالية، وإضفاء الطابع الديمقراطي في الحصول على التمويل.

8. على الرغم من الإقرار بالمكاسب التي تقدِّمها التكنولوجيا المالية، فإنّه يوجد دومًا ثمنٌ ينبغي سداده مقابل تبنِّيها؛ لأنّ كل ابتكارٍ يخلِّف آثارًا مؤذيةً لا سبيلَ لفصلها عن الآثار المحبَّبة، ومن ذلك: مخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر التّشغيلية والقانونية؛ وهي المخاطر الأكثر تعقيدًا وغموضًا، كونها تشكّل تهديدًا للموارد والقيم والأهداف.

9. في ضوء جسامة التحدّيات التي تواجهها المؤسسات الوقفية، فإنّ الحصول على نتيجة إيجابية في قطاع الوقف، تسييرًا وتمويلًا واستثمارًا وانتفاعًا، لا يحدث على هيئة قفزة واحدة؛ بل على هيئة سلسلة من القفزات المتزايدة تدريجيًا، التي تتضافر معًا لتعبّد الطريق أمام التكنولوجيا المالية حتى تحقق تغييرًا فعّالًا.

10. تفعيل التكنولوجيا المالية في منظومة الوقف لن يثمر في الفراغ، فلا يمكن أن يكون لها أي أثر وفاعلية إذا كانت مطواعة في يد إنسان هش ومجتمع هش ومؤسسات هشّة؛ إذ لا يمكن أن تحقق المطلوب من دون توافر الظروف الكفيلة الداعمة لها والمرسية لمبادئها، والسير ضمن الأطر السّليمة والصحيحة، وهو ما يتوّج بوضع مطمئن ومريح، يفرز حزمة من المكاسب والمنافع.

11. تمثّل تكنولوجيا سلسلة الكُتل (Blockchain) فرصة من فرص تطوير الاقتصاد الإسلامي وأدواته، سواء في الوقف أم الزكاة، بالإضافة إلى عقود التمويل والتأمين، أو المنظّمات غير الربحية، ومؤسسات العمل الإنساني الخيري.

12. بما أنّ المؤسسات الوقفية الحالية غير موثوق في أساليبها ونمط تسييرها، فإنّ النظم المعتمدة على تكنولوجيا سلسلة الكُتل ستكون جيّدة بما يكفي، أي أنّها توفّر بديلًا مُغريًا للنُظم الحالية الوقفيّة، ويبدو من المنطقي توقّع أن يكون لها التأثير الأكبر على العطاء الوقفي؛ فقد أعطت الأمل لتفعيل وإحياء الوقف الخامل، ممّا يؤدّي إلى تعزيز دخله، والتّفاؤل لمؤسسات الوقف لإدارة الأصول وجمع الأموال.

13. أبرز التطبيقات العملية لتكنولوجيا سلسلة الكتل تتقاطع مع جملة من أعمال المؤسسة الوقفية، مثل: تسجيل الممتلكات، وتوثيق المعاملات، وتصديقها، بالإضافة لإلغاء الوساطة، وإمكانية تتبع أموال الواقفين. كما أنّها تدعم مضامين اللامركزية، والدّقة والثّقة، وتعزّز من الشفافية والرقابة، وتدعم السّريّة والخصوصية؛ وهي خصائص تقترن بآليات تطوير الأوقاف، وتتطلّع إليها مؤسّسات الأوقاف في حوكمة بنائها المؤسسي.

ومن ضمن المقترحات والتّوصيات ما يأتي:

1. يعدّ استقدام التكنولوجيا الماليّة وتطبيق أدواتها السّبيل الوحيد لترقية منظومة الوقف وبلوغ أهدافها. إلا أنّ هذا الهدف لا يتحقق بمجرد استقدام التقنيات المالية صرفةً بمعزل عن القدرات، والمهارات، والإمكانات الشرعية، والتنظيمية، والقانونية الضرورية، التي تشكّل دعامة أُولى ومُؤشّر فعلي لأي مقاربة تطبيقية تضمن للمؤسسات الوقفية اتخاذ إجراءات استباقية لخلق حالة من التحديث والتطوير.

2. يجب عقد ندوات علمية بالتعاون مع الهيئات الشرعية والمؤسسات المالية والوقفية؛ لمناقشة مدى التزام أدوات التكنولوجيا المالية بالضوابط والشّروط الشرعية، والعمل على تحرير مقاصد وأصول الاستخدام بما يتماشى وظروف المجتمع الإسلامي وخصوصيته.

3. على المؤسسات ذات الصلة العمل على تطوير التّشريعات والقوانين التي تتعلق بالتكنولوجيا الماليّة، لتُوائم بشكل أكبر فلسـفة العمل الوقفي على ضوء التّقنيات الحديثة.

4. علاقة التـكنولوجيا المالية بالمنظومة الوقفية لا تزال بحاجة إلى توطين الفكرة والرؤية والمفهوم، ويتحقق هذا من خلال عقد مؤتمرات وندوات علمية؛ لتوفيـر التأصيل النظري وتطوير المقاربات المعرفية والأدوات المنهجية، والنماذج اللازمة لتفعيل التكنولوجيا المالية في القطاع الوقفي، بما يناسب تقويم الأداء التمويلي والاستثماري، بالنظر إلى طبيعة الوقف وأهدافه النبيلة.

5. على مؤسسات الأوقاف أن تأخذ في تطبيقها للتكنولوجيا المالية منحًى تصاعديًا؛ أي: انتقاء تقنية واحدة (على سبيل المثال لا للحصر: تقنية سلاسل الكتل نموذجًا)، والبناء عليها وتوسيع نطاق النجاح من خلال مزيدٍ من التطوير.

6. نشر الوعي والتثقيف في الأوساط التي لها علاقة بالأوقاف حول أهمية توظيف التكنولوجيا المالية في تسيير وتمويل وتثمير الأوقاف بالنّظر إلى المكاسب والمخاطر، فالوعي شرط لتخصيب تربة تطبيقات التكنولوجيا الماليّة وإنمائها في قطاع الأوقاف، وبدونه فإنّ الممارسة الإجرائية قد تنقلب وبالًا على أصحابها.

7. يمكن لمؤسّسات الأوقاف أن تستفيد من التكنولوجيا المالية من خلال تحليل العلاقات البينية المتوقعة بين مؤسسات الأوقاف وشركات التكنولوجيا المالية من جهة، والمؤسسات المالية والبنوك من جهة أخرى؛ بهدف تصميم منتجات وقفية مالية وعينية متعددة، تساهم في الترويج للوقف، وزيادة أصوله ومُنتفعيه.

8. توسيع فرص التّعاون وآفاق الشراكة بين مؤسسات الأوقاف والشركات المتخصصة في التـكنولوجيا المالية، بشراء الخدمات والتّطبيقات منها.

9. التـكنولوجيا الماليّة مستجدة في عالم الاستثمار، فضلًا عن قطاع الأوقاف، لذا وجب الاقتداء بالنماذج العالمية التي أخذت السبق في تطبيق هذه الإمكانات، بوصفها وعاءً لخبرات معاصرة لا يمكن إهمال أهميتها ضمن خبرات تفعيل التكنولوجيا المالية في تطوير إدارة الوقف واستدامته، ومن أبرز هذه التجارب: مؤسسة Finterra العالمية ومنصّتها الوقفية (Finterra Waqf Chain).

مفاد القول وصفوته: إنّ هذه الحُـزم من الاقتراحات والتوصيات تعتبر مِسبـار عمق لتطبيقات التكنولوجيا المالية المُنضبطة والمُحكمة في منظومة الأوقاف؛ من أجل تحقيق مفاعلة حيوية بين التنظير والتطبيق، والوقوف أولًا بأول على كل جديد، وما يعنيه ذلك من تتبع الإحداثيات التكنولوجية المرصودة، ومتغيّراتها ومستجـدّاتها، والتكيف مع طبيعتها؛ بهدف تطوير وتثوير قطاع الأوقاف؛ بتأمين المصادر التمويلية، وزيادة الاستثمارات الوقفية، وتوفير عوائد مالية، تحقق أهداف جميع الأطراف ذات العلاقة، وتعظّم الأثر والفائـدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

■ **الكتب:**

2. إحداث تأثير تجاري عبر شبكة الإنتـــرنت، أنطوان أولاكتنيان، ترجمـة: سعيد الحسنية، دار العربيـــة للعلوم، لبنان، ط1، 2009م.
3. أسس العلاقـات العامة بين النظرية والتّـطبيق، جردات عبـــد النّـــاصر أحمد والشامي لبنان هاتف، دار اليازوري العلمية للنّـــشر والتّـوزيع، الأردن، 2009م.
4. الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنميّة، السعودية، ط1، 2004م.
5. الإدارة الإستراتيجية لنـظم المعلومات: بنـاء الإستراتيجية الرقمية، جورج بيبارد وجون وراد، ترجمة: هاني بن افتخار، مركز البحوث والـدّراسات، السعودية، 2020م.
6. الاقتصاد العالمي الجديد، علي محمد الخوري، مجلس الوحـدة الاقتصادية العربيـة بجامعـة الدول العربية، مصر، ط1، 2020م.
7. التجارة الإلكترونية، إبـــراهيم العيسوي، المكتبة المصرية، مصر، ط1، 2003م.
8. التجـارة الإلكترونية، سعد غالب ياسين وبشيـر عباس العلاق، دار المناهج للنشر والتّـوزيع، الأردن، ط1، 2009م.
9. التسويق الإلكتروني في ظل المتغيّرات التكنولوجيـة المعاصرة، مصطفى يوسف كافي، دار مؤسسة رسلان، سوريا، ط1، 2009م.
10. التقنيات الماليـة وتطبيقاتها في الصناعة المالية، عبد الكريم قنـدوز، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019م.
11. التكنولوجيا المالية، جسر القطاع المالي إلى المستقبل، حبيب فريد ليان، اتحـاد شركات الاستثمار، ط1، 2019م.
12. الثـــّورة الصّناعية وآثارها الاجتمـــاعية والقانونية، أحمـد حسن البـــرعي، دار الفكـر العربي، مصر، د.ط، 1982م.

13. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2006م.

14. الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي وعبد الوهاب بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1991م.

15. العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية حتى الآن، جمال أبوشنب، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1999م.

16. العملات الافتراضية المشفّرة (دراسة اقتصادية شرعية محاسبية)، أحمد هشام قاسم النجّار، دار النّفائس، الأردن، ط1، 2019م.

17. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، محمد بكر اسماعيل، دار المنار، السعودية، ط1، 1997م.

18. الكون الرقمي (الثورة العالمية في الاتّصالات)، بيتر بي سيل، ترجمة: ضياء ورّاد، مؤسسّة الهنداوي، مصر، ط1.

19. الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1997م.

20. الوقف الإسلامي، تطوّره، إدارته، تنميته، منذر قحف، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط1، 2000م.

21. الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2004م.

22. تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية، إسماعيل كوكسال، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2000م.

23. تفسير التّحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التّونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.

24. تفاعل متسلسل (كيف ستغيّر تقنية سلاسل الكتل دول العالم النامي)، بول دومجان وآخرون، ترجمة: أمنية طلعت، مؤسسة هنداوي، مصر، ط1، 2022م.

25. تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، عامر إبراهيم قنديلجي وإيمان فاضل السمرائي، دار الورق للنشر والتّوزيع، الأردن، د.ط، 2002م.

26. ثورة المعرفة، طلال أبو غزالة، طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع، الأردن، ط1، 2018م.

27. دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي، وائل الدبيسي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، د.ط، 2009م.

28. دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة، أحمد عبد العظيم الجمل، دار السلام للطباعة، مصر، 2007م.

29. فقه النوازل للأقليات المسلمة، محمد يسري إبراهيم، دار اليسر، مصر، ط1، 2013م.

30. قاموس الدّولة والاقتصاد، هادي العلوي، دار كنوز الأدبية، لبنان، ط1، 1998م.

31. مدخل كمّي لقياس القيمة المضافة المتوقّعة عند التطبيق المحاسبي للتكنولوجيا المالية بهدف التّحوط من مخاطرها بالأسواق المالية، بسنت على أحمد نور الدين، مجلّة البحوث المالية والتجارية، مصر، العدد 3، 2022م.

32. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيق: محمد الحبيب ابن خوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ج2، 2004م.

33. منصات التّمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، هبة عبد المنعم ورامي عبيد، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، 2019م.

■ **المجلات والدوريات باللغة العربية:**

34. أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة، رأفت محمد شعبان، المجلّة القانونية، العدد 7، 2020م.

35. إحياء نظام الوقف في مصر قراءة في النماذج العالمية، ريهام خفاجي وعبد الله عرفان، مركز جون جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية، مصر.

36. الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتنمية، سامي محمد الصلاحات، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد 28، 2013م.

37. الوقف وتقنية البلوك تشين، قراءة شرعية في الاستثمار والتمويل، سامي محمد الصلاحات، مجلة كليّة الشريعة والدّراسات الإسلامية، العدد 1، 2023م.

38. المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، أسعد حمود سعدون، مجلّة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 199، 2021م.

39. تقنية البلوكشين وتحديات المالية الإسلامية، منير ماهر الشاطر، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1، 2019م.

40. توثيق الوقف، المعوّقات والحلول، عبد الرحمن بن علي الطريقي، ورقة بحثية دون ببلوغرافيا.

41. عقود التكنولوجيا المغيرة (العقود الذكيّة)، هالة صالح الحديثي، مجلّة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، 2021م.

42. متطلّبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التّنافسي بالبنوك الجزائرية، مطاي عبد القادر، مجلّة الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، 2013م.

43. مدخل كمّي لقياس القيمة المضافة المتوقعة عند التطبيق المحاسبي للتكنولوجيا المالية، بسنت على أحمد نورالدّين، مجلّة البحوث المالية والتّجارية، مصر، العدد 3، 2013 م.

44. مناهج تأسيس وتسجيل الكيانات الوقفية في الدّول الإسلامية، سامي محمد الصلاحات، مجلّة السلام للاقتصاد الإسلامي، العدد 2، 2021م.

45. نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، لمياء عماني ووفاء حمدوش، مجلّة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، العدد 1، 2017م.

■ المجلاّت باللغة الأجنبية:

46. Application Of Blockchain and Smart-Contract on Waqf Asset Management: Is It Necessary? Agus Setiawan and Sholeh Nurjaman, EL DINAR Journal Keuangan dan Perbankan Syariah, Volume10, N 01, 2022.
file:///C:/Users/S%20Sihem/Downloads/UsingBlockchainTechnologytoRevolutionizeWaqf_TheFinterraWaqfChainModel.pdf.

47. Analyzing the Success Factors of the Malaysian Experience in Developing Islamic Financial Services Industry through Blockchain Applications - Finterra Waqf Platform Model, Benyezza Chaima and Bouketir Djebar, Poidex Journal Review, Volume 12, N 01, 2023. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/12/1/228336

48. A Systematic Review of Blockchain, Min Xu, Xingtong Chen, Gang Kou, Financial Innovation Journal, Volume 05, Issue 01, Article N 14 ,2019. DOI :10.1186/s40854-019-0147-z.file:///C:/Users/S%20Sihem/Downloads/s40854-019-0147-z%20(3).pdf.

49. Blockchain: An Accelerator For Women And Children's Health?, Jane Thomason, Global Health Journal, Volume 1, Issue 1, 2017.

https://www.abtassociates.com/sites/default/files/migrated_files/42940e74-d80f-465e-8c39-ca684b55208a.pdf.

50. Blockchains And Smart Contracts For The Internet Of Things, Konstantinos Christidis and Michael Devetsikiotis, IEEE Advancing Technology for Humanity, Volume 04, 2016.https://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?tp=&arnumber=7467408.

51. Blockchain Challenges And Opportunities: A Survey, Zibin Zheng, Shaoan Xie, Hong-Ning Dai, Xiangping Chen, Huaimin Wang, International Journal of Web and Grid Services, Volume 14, N 04, 2018. https://www.henrylab.net/wp-content/uploads/2017/10/blockchain.pdf.

52. Blockchain Technology Applications in the Islamic Financial Industry -The Smart Sukuk of Blossom Finance's Platform in Indonesia Model, Babas Mounira, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Volume 13, N 02, 2020.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/324/13/2/135457

53. Blockchain Waqf: Enabling Access to Social Islamic Finance, Ghezal Mohamed and Ahcene Lahsasna, Easy Chair preprints, N 2919, 2020.

https://easychair.org/publications/preprint_open/fMrr.

54. Can Blockchain Technology Improve Accountability and Transparency Of Cash Waqf In Indonesia? Diki Zulkarnaen, Murniati Mukhlisin, Sigid Eko Pramono, Journal of Economic Impact, Volume 03, Issue 03, 2021.

https://doi.org/10.52223/jei3032105

55. Crowd-funding: An Infant Industry Growing Fast, Eleanor Kirby and Shane Worner, research paper published by International Organisation of Securities Commissions IOSCO.

https://www.iosco.org/research/pdf/swp/Crowd-funding-An-Infant-Industry-Growing-Fast.pdf.

56. Crowdfunding and Financial Inclusion, Ivo Jenik, Timothy Lyman and Alessandro Nava, CGAP Working Paper, 2017.
https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Crowdfunding-and-Financial-Inclusion-Mar-2017.pdf

57. Cyber-crime, securities markets and systemic risk, Rohini Tendulkar, IOSCO Research Department, 2013
https://www.iosco.org/research/pdf/swp/Cyber-Crime-Securities-Markets-and-Systemic-Risk.pdf.

58. Implementing the Blockchain Technology in Islamic Financial Industry: Opportunities and Challenges, Omar Alaeddin, Mohanad Al Dakash and Tawfik Azrak, Journal of Information Technology Management, Volume 13, N 03, 2021.
https://journal.ut.ac.ir/article_83116_d3fcd59cdcaa586536fd9ba2f700410d.pdf.

59. Implications Of Fintech Developments for Banks and Bank Supervisors, Basel Committee on Banking Supervision, this paper published by Bank for International Settlements, 2018.
https://www.bis.org/bcbs/publ/d431.pdf.

60. Impact of Financial Digitalization on Organizational Performance, Huan Wang, Leven J. Zheng, Xiaobo Xu and Tak Hung Barry Hung, Journal of Global Information Management, Volume 03, Issue 01, 2022.
file:///C:/Users/S%20Sihem/Downloads/Impact-of-Financial-Digitalization-on-Organizational-Performance_-A-Look-at-the-Dark-Side.pdf

61. FinTech and market structure in financial services, Financial Stability Board, Switzerland, 2019.
https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P140219.pdf.

62. Fintech and Banking : What do we know?, Anjan Thakor, Journal of Financial Intermediation, Volume 41, Issue C, 2020.
https://apps.olin.wustl.edu/faculty/Thakor/Website%20Papers/FintechandBanking%20JFI%202019.pdf.

63. Fintech and Financial Stability Potential Influence of FinTech on Financial Stability, Risks and Benefits, Milena Vučinić, Journal of Central Banking Theory and Practice, issue 2, 2020.
https://intapi.sciendo.com/pdf/10.2478/jcbtp-2020-0013.

64. Fintech in Europe: Promises and Threats, Chikako Baba, Cristina Batog , Enrique Flores, Borja Gracia, Izabela Karpowicz , Piotr Kopyrski , James Roaf ,Anna Shabunina and Xin Cindy Xu, IMF Working Papers, European Department, International Monetary Fund, 2020.
file:///C:/Users/S%20Sihem/Downloads/wpiea2020241-print-pdf%20(2).pdf.

65. FinTech, RegTech and the Reconceptualization of Financial Regulation, Forthcoming, Douglas W. Arner, Jànos Barberis and Ross P. Buckley, Northwestern Journal of International Law and Business, Volume 37, Issue 03, 2016. https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1817&context=njilb.

66. Global Landscape of the Islamic Fintech: Opportunities, Challenges and Future Ahead, Hassnian Ali , Hazik Mohamed , Hadia Saqib Hashmi , Muhammad Hassan, COMSATS Journal of Islamic Finance, Volume 42, Issue 02, 2019. DOI:10.26652/cjif.4201923.

67. How Fintech Industry is Changing the World, Oanh Truong, thesis Centre University of Applied Science, Degree Programme in Business Management, 2016. https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/123633/TRUONG_OANH.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

68. Regulating FinTech: Lessons from Africa, Anton Didenko, International Law Journal UNSWLRS, Volume 19, Issue02, 2018. https://digital.sandiego.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1063&context=ilj

69. Scaling up Investments in Islamic Fintech, Henk Jan Hoogendoorn and Dalal Aassouli, Global Islamic Fintech Report 2022, published by Dinar Standard and Elipse, 2022 . https://www.capitalmarketsmalaysia.com/wpcontent/uploads/2021/06/Global-Islamic-Fintech-Report-2021.pdf.

70. Smart Contracts – How will Blockchain Technology Affect Contractual Practices, Kristian Lauslahti, Juri Mattila and Timo Seppälä, this article has been published as a part of the BRIE-ETLA "Work and Wealth in the Era of Digital Platforms", ETLA Reports No 68, 2017. https://www.etla.fi/wp-content/uploads/ETLA-Raportit-Reports-68.pdf.

71. The Revolution Of The Financial Technology Ecosystem: An introduction and agenda for future research on disruptive innovations in ecosystems, Palmié Maximilian, Wincent Joakim, Parida Vinit and Caglar Umur, Technological forecasting and social change, Volume 151, Issue C, 2020. https://core.ac.uk/download/pdf/287058583.pdf.

72. The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy, Ibrahim A. Zeidy, Special Report COMESA Monetary Institute. https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2022/05/The-Role-of-Financial-Technology.pdf.

73. The Truth About Blockchain, Marco Iansiti and Karim Lakhani, Havard Business Review, 2017.
https://enterprisersproject.com/sites/default/files/the_truth_about_blockchain.pdf.

74. The State of Play of Blockchain Technology In The Financial Services Sector: A systematic literature review, Omar Ali, Ally Mustafa, Clutter Buck and Dwivedi Yogesh, International Journal of Information Management. Volume 54, 2020.
https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2020.102199.

75. Using Blockchain Technology to Revolutionize Waqf: The Finterra Waqf Chain Model, Bouakkaz Naoual, Journal of Economics and Sustainable Development, Volume 50, N 01, 2022.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/598/5/1/181523.

76. Waqf in the 21st Century : The Implementation of Blockchain and Smart Contract Technology, Muhammad Dandy and Tsumma Lazuardini, Journal of International Conference Proceedings. Volume 05, N01, 2022.
https://doi.org/10.32535/jicp.v5i1.1774,file:///C:/Users/S%20Sihem/Downloads/1774-3968-1-PB%20(2).pdf.

77. Waqf-Based Crowdfunding: A Case Study of Waqf world.Org. Suhaili Alma'amun and Shahida Shahimi. International Journal of Islamic Economics and Finance Research, Volume 01, Issue 01, 2018.
https://ircief.org.my/ijiefer/wp-content/uploads/2018/07/IJIEFER-VOL.1-NO.1-ARTICLE-2.pdf.

■ **الندوات والمؤتمرات:**

78. استخدام تطبيقات «البلوكتشين» لتطوير الأصول الوقفية: Chain Waqf Finterra نموذجًا، حازم فضل الله ساسي، المؤتمر العالمي حول الدين والثقافة والحوكمة في العالم المعاصر، كوالالمبور، 4-3 أكتوبر 2018م.

79. البلوك تشين والملائمة القانونية للعقود الذكيّة، عمر آنجوم، ندوة بعنوان: تمكين التطبيقات الذكيّة بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدّة، 15-16 أبريل 2021م، كليّة الإمام مالك للشّريعة والقانون بدبي.

80. ماهية العقود الذكيـــّة، هناء محمد هلال الحنيطي، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي بعنوان العقود الذكية SMART CONTRACTS وكيفية تفعيلها والإقالة منها، 2019م، دائرة الشّؤون الإسلاميّة والعمل الخيري، دبي.

■ **المذكرات:**

81. نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد «دراسة بين الكويت وماليزيا»، حسناء فاروق، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020م.

■ **القرارات:**

82. العملات الإلكترونية، مجمّع الفقه الإسلامي، منظّمة التعاون الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، 4-6 نوفمبر 2019م، قرار رقم: 237 (24/ 8).

83. العقود الذكية وكيفية تفعيلها والإقالة منها، مجمع الفقه الإسلامي، منظّمة التعاون الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، 4-6 نوفمبر 2019م، قرار رقم: 230 (1/ 24).

■ **التقارير المالية:**

84. التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - توجّهات قطاع الخدمات الماليّة، تقرير بيرفورت وشركة ومضة، 2017م، ص18.
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/users/user611/ar_fintechmena_wamda.pdf

85. IOSCO Research Report on Financial Technologies (Fintech), Adam Judd et al, International Organisation of Securities Commissions, OICU-IOSCO, 2017.
https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD554.pdf.

86. Global Analysis of Fintech Funding, Rapport H1 2023, Pulse of Fintech latest edition of the KMPG International company, 2023. https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2023/07/global-pulse-of-fintech-h123-report-web.pdf.

87. Global Islamic Fintech Report 2022, published by Dinar Standard and Elipses,2022. https://cdn.salaamgateway.com/reports/pdf/73c8862dbc754ecff45bf78b-7c72a42b3c30fcdd.pdf

88. MDEC Islamic Fintech Report,2020 https://www.capitalmarketsmalaysia.com/wp content/uploads/2021/06/ MDEC-Islamic-Fintech-Report-2020.pdf.

■ **المواقع الإلكترونية:**

89. هل يمكننا بناء وقف إسلامي مشفّر (اقتراح لبناء منظومة بلوك تشين إسلامية مستدامة) مساعد الرزوقي، 17 ، www.popsci.ae يوليو 2023م، 18:45.

90. https://ethis.co/blog/umar-munshi-the-royal-award-for-islamic-finance-emerging-leader-award., / 15 june 2023، 19 :30.

91. Islamic FinTech – An Evolution, or a Revolution, Hamid Rashid, https://finterra.org/2023/05/16/islamic-fintech-an-evolution-or-a-revolution-8 /,19 June 2023, 19:30.

92. https://fintech.dealroom.co/curated-heatmaps/funding/sub_industry, 26 June 2023, 22 :00.

93. https://www.grandviewresearch.com/press-release/global-artificial-intelligence-ai-market, 27 June 2023 ، 10 :00.

94. Types of Blockchain Structures, Aneesa Ismail Rahman, https://ethis.co/blog/types-of blockchain-structures , 26 June 2023, 22:30.

95. https://mywaqf.com/ ,12 July2023, 11.00.

96. https://mywaqf.com/about/ ,13 July 2023, 11.00

97. https://finterra.org/fintech ,13 July 2023, 15 :10

98. https://www.blockchain.com/security , 13 July 2023, . 19.50

99. https://www.accenture.com/us-en/insights/security/state-cybersecurity, 20 July 2023,16.45.

100. Philanthropy, Blockchain and the Internet of Things, Rhodri Davies, 2015, article published on the site https://www.cafonline.org/about-us/blog-home/giving-thought/the-future-of-doing-good/philanthropy-the-blockchain-the-internet-of-things, 20 July2023, 19 :30.

101. MII Islamic Fintech and SDGS, Hamid Rashid, https://finterra.org/2023/06/14/mii-islamic-fintech-and-sdgs/, 02 August 2023, 18:30.

102. Crowdfunding Global Market Report 2023, Published by Research and Markets. https://www.researchandmarkets.com/report/crowdfunding.15August2023, 14 :30

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

قائمة الكتب والدراسات الصادرة
عن الأمانة العامة للأوقاف
في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولًا: سلسلة الرسائل الجامعية:

1- دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م. عبد اللطيف محمد الصريخ، 1425هـ/ 2004م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

2- النظارة على الوقف، (دكتوراة)، أ. د. خالد عبد الله الشعيب، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م. الطبعة الثالثة، منقحة 1444هـ/ 2022م].

3- دور الوقف في تنمية المجتمع المدني «الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجًا»، (دكتوراة)، د. إبراهيم محمود عبد الباقي، 1427هـ/ 2006م.

4- تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت، (ماجستير)، د. عبد الله سعد الهاجري، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1436هـ/ 2015م].

5- الوقف الإسلامي في لبنان (1943- 2000م): إدارته وطرق استثماره «محافظة البقاع نموذجًا»، (دكتوراة)، د. محمد قاسم الشوم، 1428هـ/ 2007م.

6- دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراة)، د. خالد يوسف الشطي، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

7- فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)، (دكتوراة)، د. عبد القادر بن عزوز، 1429هـ/ 2008م.

8- دور الوقف في التعليم بمصر (1250- 1798م)، (ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، 1429هـ/ 2008م.

9- دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (1950-2004م)، (ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، 1430هـ/ 2009م.

10- نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)، (دكتوراة)، د. محمد المهدي، 1431هـ/ 2010م.

11- إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)، عبد الكريم العيوني،1431هـ/ 2010م.

12- تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)، (دكتوراة)، د. فارس مسدور، 1432هـ/ 2011م.

13- الصندوق الوقفي للتأمين، (ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، 1432هـ/ 2011م.

14- التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، (ماجستير)، د. زياد خالد المفرجي، 1432هـ/ 2011م.

15- الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، (دكتوراة)، د. كمال منصوري، 1432هـ/ 2011م.

16- الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجًا)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، 1433هـ/ 2012م.

17- التأمين التعاوني من خلال الوقف الإسلامي (المشكلات والحلول في ضوء تجربتي باكستان وجنوب إفريقيا)، (ماجستير)، مصطفى بسام نجم، 1435هـ/ 2013م.

18- وقف حقوق الملكية الفكرية (دراسة فقهية مقارنة)، (دكتوراة)، د. محمد مصطفى الشقيري، 1435هـ/ 2014م.

19- الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ودورها في تنمية المجتمع (التنمية الأسرية نموذجًا)، (ماجستير)، محمد عبد الله الحجي، 1436هـ/ 2015م.

20- الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف (دراسة مقارنة مع تطبيق ما تقوم به الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت)، (ماجستير)، مريم أحمد علي الكندري، 1437هـ/ 2016م.

21- أحكام تعاضد الأوقاف وتطبيقاته المعاصرة (دراسة فقهية)، (ماجستير)، عبد الرحمن رخيص العنزي، 1437هـ/ 2016م.

22- الوقفُ النقديُّ واستثمارُه في ماليزيا (خطةٌ مقترحةٌ لتطبيقِه في نيجيريا)، (دكتوراة)، د. عبد الكبير بللو أديلاني، 1438هـ/ 2016م.

23- الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي (570- 658هـ/ 1174- 1259م)، (ماجستير)، مبارك عشوي فلاح جازع، 1438هـ/ 2017م.

24- القواعد والضوابط الفقهية وأثرهما في أحكام الأوقاف ومدوناتها، (دكتوراة)، د. حبيب غلام رضا ناماليتي، 1441هـ/ 2019م.

25- مرفق الوقف في الفقه والقانون ودوره في تحقيق المنفعة العامة (دراسة مقارنة)، (دكتوراة)، د. سيدي محمد محمد عبدي، 1443هـ/ 2021م.

26- العمل المؤسسي للوقف بين نظريات إدارة الأعمال والمقتضيات الشرعية، (دكتوراة)، د. آمال عبد الوهاب عمري، 1444هـ/ 2022م.

27- العمائر الوقفية لنساء القصر العثماني بمدينة إستانبول خلال القرنين 10-11هـ/ 16-17م (دراسة آثارية معمارية وفنية)، (دكتوراة)، د. محمد أحمد بهاء الدين عوض السيد ملكه، 1444هـ/ 2022م.

28- الأوقاف ودورها الثقافي والتعليمي بمصر في عهد محمد علي (1805-1848م)، (ماجستير)، مصطفى محمود علي جمعة، 1445هـ/ 2023م.

29- الشركات الوقفية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي (تصور مقترح لدولة الكويت)، (دكتوراة)، د. منصور سعد الخرافي، 1445هـ/ 2023م.

30- دور المؤسّسات الوقفيّة في الحفاظ على الكليات المقاصديّة الخمس «الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت أنموذجًا»[دراسةٌ تأصيليّةٌ تطبيقيّةٌ]، (ماجستير)، مريم عبد الله الحسيني الشريف، 1445هـ/ 2023م.

31- الضوابط الفقهية المؤثرة في اقتصاديات المؤسسة الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت أنموذجًا للفترة من 2006-2015م)، (دكتوراة)، د. مساعد راشد الجمهور، 1445هـ/ 2023م.

ثانيًا: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

1- إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د. فؤاد عبد الله العمر، 1421هـ/ 2000م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

2- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، 1421هـ/ 2000م.

3- الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبد الكريم الحوراني، 1422هـ/ 2001م.

4- أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، 1423هـ/ 2002م.

5- حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، 1424هـ/ 2003م.

6- الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، 1424هـ/ 2003م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1432هـ/ 2011م].

7- دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة (دولة ماليزيا المسلمة نموذجًا)، د. سامي محمد الصلاحات، 1424هـ/ 2003م.

8- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، 1427هـ/ 2006م.

9- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، 1427هـ/ 2006م.

10- الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

11- تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د. أسامة عمر الأشقر، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1431هـ/ 2010م. الطبعة الثالثة، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

12- استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبد الله العمر، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، 1446هـ/ 2024م].

13- اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، ميلود زنكري وسميرة سعيداني، 1432هـ/ 2011م.

14- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، أ. د. نوبي محمد حسين عبد الرحيم، 1432هـ/ 2011م.

15- دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، أ. د. عبد القادر بن عزوز، 1432هـ/ 2011م.

16- أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، 1432هـ/ 2011م.

17- توثيق الأوقاف حماية للوقف والتاريخ (وثائق الأوقاف السنية بمملكة البحرين)، حبيب غلام ناملیتي، 1435هـ/ 2013م.

18- توثيق الأوقاف ونماذج لحجج وقفية ومقارنتها، أ. أحمد مبارك سالم، 1435هـ/ 2014م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

19- إسهام نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، أ. د. نور الدين مختار الخادمي، 1436هـ/ 2015م [الطبعة الثانية، منقحة، 1441هـ/ 2019م].

20- دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة، د. حميد قهوي، 1436هـ/ 2015م.

21- استرداد الأوقاف المغتصبة: المعوقات والآليات (حالة جمهورية مصر العربية)، د. رضا محمد عبد السلام عيسى، 1437هـ/ 2016م.

22- دور الوقف في دعم الأسرة، أ. د. عبد القادر بن عزوز، 1438هـ/ 2017م.

23- الوظيفة الاجتماعية للوقف الإسلامي في حل المشكلات الراهنة، د. عبد السلام رياح، 1440هـ/ 2018م.

24- حوكمة الوقف وعلاقتها بتطوير المؤسسات الوقفية (دراسة تطبيقية وفق منهج النظم الخبيرة)، د. إسماعيل مومني ود. أمين عويسي، 1440هـ/ 2018م.

25- دور الوقف في رعاية الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، رامي عيد مكي بحبح، 1442هـ/ 2020م.

26- الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، د. رجب أحمد عبد الرحيم حسن، 1442هـ/ 2020م.

27- دور المؤسسات الوقفية (الحكومية والأهلية) في العمل الإغاثي، د. عبد القادر بن عزوز، 1443هـ/ 2021م.

28- الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، د. أحمد مبارك سالم، 1443هـ/ 2021م.

29- وقف الكتب في الحضارة الإسلامية (من الخطوط الورقية إلى المطبوعة الرقمية)، د. الحسين أكروم، 1444هـ/ 2022م.

30- التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في إدارة واستثمار الأصول الوقفية، سهام رحماني ورشيدة رحماني، 1446هـ/ 2024م.

31- أثر الوقف في تحقيق الأمن الغذائي، د. عمر المحمودي ود. عبد الرحيم باحمو ود. صالح المحمودي ود. محمد الفيلالي، 1446هـ/ 2024م.

ثالثًا: سلسلة الكتب:

1- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، الطبعة الأولى، 1998م.

2- نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، الطبعة الأولى، 1423هـ/ 2003م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

3 - استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد: الأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.

4 - LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è - XIX è، (الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني «القرن 11-13هـ/ 17-19م»)، د. ناصر الدين سعيدوني، 1428هـ/ 2007م [الطبعة الثانية، 1430هـ/ 2009م].

5 - التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (1948-2011م)، إبراهيم عبد الكريم، 1433هـ/ 2012م.

6 - الأربعون الوقفية، د. عيسى صوفان القدومي، 1436هـ/ 2015م.

7 - القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية (الآفاق- التحديات)/ الكويت أنموذجًا، لبنى عبد العزيز صالحين، 1436هـ/ 2015م.

8 - مشروع قانون الوقف الكويتي (في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية)، د. إقبال عبد العزيز المطوع، الطبعة الثانية، 1437هـ/ 2015م.

9 - دور الوقف في مواجهة الغلو والتطرف، د. حازم علي ماهر، 1437هـ/ 2016م.

10- المرأة والوقف.. العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجًا)، أ. إيمان محمد الحميدان، 1437هـ/ 2016م.

11- مدونة الأوقاف المغربية (دراسة منهجية في الأسس والأبعاد في ضوء القانون الاسترشادي للوقف)، د. مجيدة الزياني، 1438هـ/ 2016م.

12- ما تخفيه الصدقة الجارية (مقالات وأبحاث في الوقف)، د. طارق عبد الله، 1442هـ/ 2020م.

13- سبل حماية الأصول الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت أنموذجًا)، د. عيسى صوفان القدومي، 1443هـ/ 2021م.

رابعًا: سلسلة الندوات:

1 - ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقدت في بيروت بين 8 و11 أكتوبر 2001م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين)، الطبعة الأولى، مايو 2003م، والطبعة الثانية، سبتمبر 2010م.

2- Les Fondations Pieuses (Waqf) En Méditerranée : Enjeux De Société, Enjeux De Pouvoir، (ندوة: المؤسسات الخيرية «الوقف» في حوض البحر الأبيض المتوسط: الرهان المجتمعي ورهان السلطة)، مجموعة من المفكرين، 2004م [الطبعة الثانية، 1430هـ/ 2010م].

3- أعمال ندوة «الوقف والعولمة» (بحوث ومناقشات الندوة الدولية الأولى لمجلة أوقاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 13 إلى 15 أبريل 2008م، تحت شعار «الوقف والعولمة.. استشراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»)، 2010م.

4- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبد الستار أبو غدة ود. حسين حسين شحاته، الطبعة الثانية، 1435هـ/ 2014م.

5- نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي [الطبعة الثانية، 1436هـ/ 2015م].

6- تأصيل ريع الوقف (الموضوع الثالث في منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع المنعقد بالعاصمة البوسنية «سراييفو»، في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1436هـ الموافق 27 إلى 29 مايو 2015م)، 1437هـ/ 2016م.

خامسًا: سلسلة الكتيبات:

1- موجز أحكام الوقف، د. عيسى زكي، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة 1415هـ/ نوفمبر 1994م، والطبعة الثانية، جمادى الآخرة 1416هـ/ نوفمبر 1995م.

2- نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، 1421هـ/ 2000م.

3- الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، د. أحمد الريسوني، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، 1422هـ/ 2001م.

سادسًا: سلسلة الترجمات:

1- من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1415هـ/ 1994م.

2- وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر 1417هـ/ يونيو1996م.

3- المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة: المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادى الآخرة 1417هـ/ نوفمبر 1996م.

4- جمع الأموال للمنظمات غير الربحية «دليل تقييم عملية جمع الأموال»، تأليف: آن ل. نيو، وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة: مطيع الحلاق، 7/ 1997م.

5- الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، 1419هـ/ 1998م.

6- المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو 1998م.

7- العمل الخيري التطوعي والتنمية: إستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، 1421هـ/ 2001م.

8- Islamic Waqf Endowment: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده»، 2001م.

9- فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، 1424هـ/ 2003م.

10- Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت»، 2004م.

11- A Summary Of Waqf Regulations: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «موجز أحكام الوقف»، 1427هـ/ 2006م [الطبعة الثانية، 1431هـ/ 2010م].

12- A Guidebook to the Publications of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي»، 2007م [الطبعة الثانية، 1433هـ/ 2012م، مزيدة].

13- A Guidebook to the Projects of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي»، 2007م.

14- Women And Waqf, Iman Mohammad Al Humaidan: نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتيب «المرأة والوقف»، 1428هـ/ 2007م.

15- The Contribution of Waqf to non-Governmental Work and Social Development, Dr. Fuad Abdullah Al Omar : نسخة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية عن كتاب «إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية»، 1435هـ/ 2013م.

16- الأوقاف في مقدونيا خلال الحكم العثماني، تأليف وترجمة: د. أحمد شريف، مراجعة وتحرير علمي: إدارة الدارسات والعلاقات الخارجية، 1435هـ/ 2014م.

17- Assetizing the Waqf Proceeds: هو ترجمة عن كتاب «تأصيل ريع الوقف»، الذي هو الموضوع الثالث في منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع المنعقد بدولة البوسنة والهرسك، 1438هـ/ 2016م.

سابعًا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تُعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري):

صدر منها 47 عددًا حتى ديسمبر 2024م.

ثامنًا: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

1- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 15 إلى 17 شعبان 1424هـ الموافق 11 إلى 13 أكتوبر 2003م)، 1425هـ/ 2004م.

2- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 29 ربيع الأول إلى 2 ربيع الآخر 1426هـ الموافق 8 إلى 10 مايو 2005م)، 1427هـ/ 2006م.

3- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من 11 إلى 13 ربيع الآخر 1428هـ الموافق 28 إلى 30 أبريل 2007م)، 1428هـ/ 2007م.

4- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية، والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، والمنعقد بالعاصمة المغربية «الرباط» في الفترة من 3 إلى 5 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 30/ 3 إلى 1/ 4/ 2009م)، 1432هـ/ 2011م.

5- أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بإسطنبول في الفترة من 10 إلى 12 جمادى الآخرة 1432هـ الموافق 13 إلى 15 مايو 2011م)، 1433هـ/ 2012م.

6- منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة القطرية «الدوحة» في الفترة من 3 إلى 4 رجب 1434هـ الموافق 13 إلى 14 مايو 2013م)، 1435هـ/ 2013م.

7- منتدى قضايا الوقف الفقهية السابع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع المشيخة الإسلامية بدولة البوسنة والهرسك والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة البوسنية «سراييفو» في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1436هـ الموافق 27 إلى 29 مايو 2015م)، 1436هـ/ 2015م.

8- قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى السابع)، 1437هـ/ 2015م.

9- منتدى قضايا الوقف الفقهية الثامن (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بالمملكة المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بمدينة أكسفورد في الفترة من 1 إلى 3 شعبان 1438هـ الموافق 27 إلى 29 أبريل 2017م)، 1438هـ/ 2017م.

10- مدونة أحكام الوقف الفقهية (النسخة التجريبية)، 1439هـ/ 2017م [الطبعة الثانية، مراجعة ومنقحة، 1442هـ/ 2020م].

11- منتدى قضايا الوقف الفقهية التاسع (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، والمنعقد بالعاصمة الأردنية «عمّان» في الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1440هـ الموافق 15 إلى 17 أبريل 2019م)، 1441هـ/ 2019م.

12- منتدى قضايا الوقف الفقهية العاشر (أبحاث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية، والمنعقد بدولة الكويت عن بُعد «On Line» في الفترة من 19 إلى 20 شعبان 1443هـ الموافق 22 إلى 23 مارس 2022م)، 1444هـ/ 2022م.

13- قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية (من الأول إلى العاشر)، 1444هـ/ 2022م.

تاسعًا: القانون الاسترشادي للوقف:

الطبعة الأولى (النسخة التجريبية) 2014م، الطبعة الثانية (منقحة) 1446هـ/ 2024م.

عاشرًا: المراجع ومصادر المعلومات في مجال الوقف:

1- كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، 1999م.

2- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، 1999م.

3- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، 1999م.

4- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، 2000م.

5- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، 2000م.

6- كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، 2001م.

7- كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، 2002م.

8- كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، 2003م.

9- الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، 2008م.

10- مكنز علوم الوقف، 2004م.

11- أطلس الأوقاف، دولة الكويت، 1434هـ/ 2013م.

12- معجم تراجم أعلام الوقف (الجزء الأول)، 1435هـ/ 2014م.

13- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الأول: حرف الألف)، نسخة تجريبية، 1436هـ/ 2015م.

14- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الثاني: حرف الباء والتاء والثاء)، نسخة تجريبية، 1438هـ/ 2017م.

15- معجم تراجم أعلام الوقف (الجزء الثاني)، 1439هـ/ 2018م.

16- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الثالث: حروف ج حتى ز)، نسخة تجريبية، 1442هـ/ 2021م.

17- قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الرابع: حروف س حتى ل)، نسخة تجريبية، 1443هـ/ 2022م.

حادي عشر: تحقيق المخطوطات الوقفية:

1- الجمع بين وقفي هلال والخصاف لقاضي القضاة أبي محمد عبد الله بن الحسين الناصحي الحنفي، 1442هـ/ 2021م.

2- رسائل في الوقف للإمام العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، 1443هـ/ 2022م.

3- موقف الرماة في وقف حماة لأبي الحسن تقي الدين السبكي الشافعي، 1444هـ/ 2023م.

مشروعات علمية تحت إشراف إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

الأمانة العامة للأوقاف
الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف

أُنشئت الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993م، الذي نص على أن تمارس الأمانة اختصاصها في مجال الوقف باعتبارها جهازًا حكوميًا يتمتع باستقلالية نسبية في اتخاذ القرار وفق لوائح ونظم الإدارة الحكومية؛ ليتولى رعاية شؤون الأوقاف في داخل دولة الكويت.

وانتهجت الأمانة العامة للأوقاف أسلوب التخطيط الإستراتيجي، حيث تتمثل رؤيتها وفقًا لإستراتيجيتها الجديدة (2022-2028م) في: «التميز والريادة في النهوض بالوقف واستثماره وصرف ريعه وتعزيز ثقافته بشراكة مجتمعية فاعلة». وتتلخص رسالتها في: «تعزيز مكانة الأوقاف وتطوير أصولها وتنمية عوائدها وتنويع مصارفها بما يحقق التنمية المجتمعية والمقاصد الشرعية».

ولقد أصبحت الأنظار تتجه في الوقت الحاضر ناحية الوقف وتجاربه للاستفادة منها، أفرادًا وهيئات وحكومات، في العالم الإسلامي وخارجه، وذلك نظرًا لما تلمسه من أثر كبير في نهضة المجتمعات وتقدمها. فتم اختيار دولة الكويت ممثلة بالأمانة العامة للأوقاف لتكون «**الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف**» على مستوى العالم الإسلامي بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية، الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية (جاكرتا) في أكتوبر من سنة 1997م، حيث قامت الأمانة بإنجاز عدد من المشروعات في هذا الإطار، وتعاونت في إنجاز بعض هذه المشروعات مع عدد من الجهات الدولية، أبرزها البنك الإسلامي للتنمية.

كما نتج عن هذه المشروعات عدد من الإصدارات العلمية المختلفة التي أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في نشرها بهدف إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، ورغبةً في توفير مصادر علمية معاصرة للوقف وعلاقته بشتى فروع المعرفة الإنسانية.

ويمكنكم الاطلاع على جميع مشاريع الدولة المنسقة وكافة الإصدارات العلمية وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

www.awqaf.org.kw

مشروعات الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف التي تشرف عليها إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

1 – مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف:

يسعى هذا المشروع إلى إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، بهدف تكوين نخبة متخصصة من الباحثين والخبراء في مجال الوقف، وتشجيع الاجتهاد في مجالات الوقف المتعددة، سعيًا لإثراء المكتبة الإسلامية بشتى ألوان المعرفة الوقفية مما يتيح للدارسين والباحثين الاطلاع على مختلف الأبحاث والدراسات في مجال تخصصهم، من خلال طباعة عدد من السلاسل العلمية المتمثلة في: سلسلة الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراة)، وسلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، وسلسلة الكتب، وسلسلة الندوات، وسلسلة الكتيبات، وسلسلة الترجمات (ترجمة الأدبيات ذات العلاقة بالوقف من وإلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية).

ويمكن التواصل والاستفسار من خلال الإيميل الآتي:

publishing14-15@awqaf.org

2 – مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف:

يهدف المشروع إلى توجيه طلبة الدراسات العليا للتخصص العلمي في مجال الوقف، من خلال تقديم الدعم المالي والعلمي للطلبة الذين يعدون رسائلهم الجامعية (الماجستير أو الدكتوراة)، بمختلف اللغات، وفي جميع أنحاء العالم، ومن جميع الفئات بما فيهم طلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، شريطة أن تبحث الرسالة في موضوع جديد في مجال الوقف. ويمكن الاطلاع على شروط وآلية التقديم من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

ويمكن التواصل والاستفسار من خلال الإيميل الآتي:

hscommittee@awqaf.org

3 - **مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:**

هو مشروع يهدف إلى تشجيع عملية البحث العلمي من خلال إذكاء روح المنافسة العلمية، وتسليط الضوء على نظام الوقف، وجعله من أولويات الباحثين أفرادًا ومؤسسات، إضافة إلى إبراز الجانب التنموي في الإسلام، وبالذات الصيغة الوقفية. وقد استهلت انطلاقة المسابقة في دورتها الأولى عام 1999م وتوزعت موضوعات المسابقة على عدة مجالات كبرى ومتنوعة. كما فاز بالمسابقة في دوراتها المختلفة باحثون من عدة دول، وتم نشر الأبحاث المتميزة الفائزة بالمسابقة.

ويمكن الاطلاع على شروط المسابقة والتقديم لها عبر الإيميل الخاص بالمسابقة:

serd@awqaf.org

4 - **مشروع «مجلة أوقاف»:**

هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، متخصصة في مجال الوقف والعمل الخيري، وتعتمد النشر باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية. وتهدف إلى إحياء ثقافة الوقف من خلال التعريف بدوره التنموي، وبتاريخه، وفقهه ومنجزاته التي شهدتها الحضارة الإسلامية، وتكثيف النقاش حول الإمكانات العملية للوقف في المجتمعات المعاصرة، بما يحقق الربط المنشود بين الفكر وموضوعات العمل التطوعي والمنظمات الأهلية وبين التطبيق العملي لسنة الوقف، وإثراء المكتبة العربية في موضوع الوقف والعمل الخيري، ولها موقع إلكتروني للتواصل مع أكبر عدد من الباحثين والمهتمين، والاطلاع على أعدادها وشروط النشر هو:

http://www.awqafjournal.net

كما أقامت المجلة ندوات دولية تحت عناوين متنوعة مثل: «الوقف والعولمة... استشراف مستقبل الأوقاف»، «الوقف والتعليم: تجارب رائدة»، «الاستثمارات الوقفية بين المردود الاجتماعي والضوابط الشرعية والقانونية»، «حوكمة الوقف»، «تنمية الأوقاف في البلاد غير الإسلامية»، «الوقف والأنظمة الخيرية الأوروبية المشابهة... نحو شراكة حضارية إنسانية». وتقام الندوة مرة كل 3 سنوات ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

وللتواصل مع المجلة يمكن إرسال الأبحاث عبر البريد الإلكتروني:
awqafjournal@awqaf.org

5 – مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية:

هو منتدى دولي دوري يعقد كل سنتين لتدارس القضايا الفقهية للأوقاف، وتُطرح من خلاله بعض القضايا والمفاهيم الوقفية يناقشها عدد من المفكرين والعلماء المرموقين، والتي تصدر لاحقًا في مطبوع، بغرض إحياء الاجتهاد والبحث في قضايا الأوقاف، وإيجاد الحلول للمشكلات المعاصرة، وتأصيل النظريات العامة لفقه الوقف، والاستفادة من مواده لإعداد مدونة شاملة في أحكام الوقف، لتصبح مرجعًا شاملاً ومعتمدًا لجميع مواضيع الوقف. ويمكن الاطلاع على شروط المشاركة في المنتدى وآلية التقديم، وكذلك الاطلاع على إصدارات المنتدى وتحميلها عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
wjif@awqaf.org

6 – مدونة أحكام الوقف الفقهية:

هي موسوعة شاملة في أحكام الوقف الفقهية، يراعى فيها الصياغة المعاصرة للأحكام التي تحيط بالاتجاهات الفقهية، بحيث تصبح مرجعًا شاملًا ومعتمدًا لجميع موضوعات الوقف. وتتناول المدونة كل ما كتبه فقهاء المذاهب الفقهية الإسلامية الثمانية (الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي، الظاهري، الزيدي، الإمامي، الإباضي) حول الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف. وعلى ذلك اشتملت المدونة على الآتي: آراء المذاهب الإسلامية المعتبرة، وآراء فقهاء السلف من الصحابة، والتابعين وتابعيهم، وآراء فقهاء الأمصار الذين اندرست مذاهبهم ونقلت آراؤهم في كتب الفقه، الأدلة الشرعية التي استدل بها كل مذهب مع بيان وجه استنباط الحكم من الدليل، والقضايا المستحدثة في الوقف التي بحثت في المؤتمرات، والندوات، والمجامع الفقهية، والقرارات الصادرة بشأنها. وقد صدرت منها نسخة ورقية وإلكترونية.

وللاطلاع على المدونة وتحميلها يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف. كما يمكن التواصل والاستفسار حول المدونة عبر البريد الإلكتروني لمنتدى قضايا الوقف الفقهية:

wjif@awqaf.org

7 – مشروع «نماء» لتنمية المؤسسات الوقفية:

يهدف إلى تنفيذ برامج متخصصة لتنمية المؤسسات الوقفية من خلال تأهيل ورفع قدرات العاملين فيها في برامج وقفية مكثفة لتنمية كفاءاتهم، وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعقدت من خلاله برامج تدريبية، توزعت على عدة دول وأقاليم محققةً أكبر استفادة.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:

fa@awqaf.org

8 – مشروع «قطاف» لنقل وتبادل التجارب الوقفية:

يهدف إلى تسليط الضوء على التجارب الوقفية الناجحة، ونقلها وتبادلها بين دول العالم الإسلامي في مجالات العمل الوقفي، من خلال عقد سلسلة من الندوات وورش العمل التي تعرض هذه التجارب الوقفية المعاصرة كنماذج للتأسي والاقتداء بها وتعميم نجاحها. وعقدت من خلال المشروع ندوات وورش عمل توزعت على عدة دول وأقاليم.

وللمزيد من المعلومات يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
fa@awqaf.org

9 – مشروع القانون الاسترشادي للوقف:

يتمحور حول اقتراح نموذج قانون وقفي يراعي التعدد المذهبي، والتشريعي في البلدان الإسلامية، ويسهم في تطوير التشريعات القانونية الوقفية المعتمدة حاليًا في دول العالم الإسلامي. وقد تم من خلاله صياغة مسودة المشروع، وإعداد لائحته التنفيذية، ومذكرته التفسيرية، كما تم تنظيم جلسة استماع لمشروع القانون في جدة لمناقشة نص القانون ولائحته التنفيذية، ومذكرته الإيضاحية، وجرى تلقي ملاحظات الجهات المشاركة في جلسة الاستماع، ومن ثَمَّ تم إصدار النسخة التجريبية من نص القانون الاسترشادي، ولائحته التنفيذية، ومذكرته الإيضاحية، في نوفمبر 2014م، وتم توزيعها على الجهات المعنية بشؤون الوقف في العالم الإسلامي لتلقي ملاحظاتها. وتم بناءً على الملاحظات الواردة تنقيح القانون الاسترشادي في طبعته الثانية. كما يمكن تحميل مشروع القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته التفسيرية عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف.

ويمكن الاستفسار والتواصل عبر البريد الإلكتروني الآتي:
fa@awqaf.org

هذا الكتاب

يستكشف إمكانات تطبيقات التكنولوجيا المالية في إدارة واستثمار أصول الوقف، من خلال دراسة نقاط التقاطع بين التكنولوجيا المالية والأوقاف الإسلامية، مع التركيز على الفرص والتحديات والآثار المترتبة عليها، والفوائد الجمّة التي تقدمها التكنولوجيا المالية للمؤسسات الوقفية، لا سيما في مجالات تحسين الشفافية والكفاءة وإمكانية الوصول، إذ تُيسّر تسجيل الأصول وتوثيق المعاملات وتتبع الأموال الوقفية. مع التحذير في الوقت نفسه من المخاطر المحتملة للتكنولوجيا المالية، مثل التهديدات السيبرانية والتحديات التشغيلية. ويخلص الكتاب إلى أن الدمج الناجح للتكنولوجيا المالية في قطاع الوقف يتطلب نهجًا تدريجيًا، مدعومًا بالأطر التنظيمية المناسبة، والمؤهلات والإمكانات الشرعية، فضلًا عن زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة، وتعزيز التعاون بين مؤسسات الوقف وشركات التكنولوجيا المالية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة قائمة على الوقف، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق التنمية الوقفية المستدامة.

وقد حاز أصل هذا الكتاب الجائزة الأولى للموضوع الثالث حول «توظيف التكنولوجيا المالية في تنمية الوقف واستثماره»، في الدورة الثالثة عشرة للمسابقة (1443-1445هـ/ 2022-2023م).

الأمانة العامة للأوقاف - دولة الكويت

www.awqaf.org.kw

تهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى نشر الثقافة الوقفية؛

لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

تم بحمد الله

مشروع مداد الوقف

انطلاقًا من تكليف دولة الكويت بدور «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتمامًا بالغًا بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح «مشروع مداد» لنشر الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية في مجال الوقف وترجمتها وتوزيعها. ويضم المشروع عددًا من السلاسل العلمية، وهذه السلاسل هي:

أولًا: سلسلة الرسائل الجامعية.

ثانيًا: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

ثالثًا: سلسلة الكتب.

رابعًا: سلسلة الندوات.

خامسًا: سلسلة الكتيبات.

سادسًا: سلسلة الترجمات.

الأمانة العامّة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

تهدف الأمانة العامة للأوقاف إلى نشر الثقافة الوقفية؛
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع.